الاستجواب القتيل تحت قبة مجلس النواب 03

مشروع الردّة الحداثية: الجمهورية الجديدة إلى أين؟! 02

قانون مدنى موحد للأحوال الشخصية .. طريق للديمقراطية 06

الحركة المدنية الديمقراطية فى أزمة طاحنة قد تنهى مسيرتها.. والسبب بيان قصر أكمل قرطام

عندما تأسست الحركة المدنية الديمقراطية عام ٢٠١٧، استقبلها قطاع واسع من المهتمين بالشأن العام باعتبارها محاولة جادة لتوحيد صفوف المعارضة المدنية المصرية تحت مظلة سياسية واحدة.

وقتها بدأ المشهد مختلفًا؛ أحزاب وشخصيات عامة من اتجاهات متنوعة تجتمع حول هدف معلن يتمثل فى الدفاع عن المسار الديمقراطى وتقديم رؤية سياسية بديلة قادرة على التعبير عن قطاعات من المواطنين الباحثين عن صوت سياسى معارض ومنظم.

وبالنسبة للكثيرين، مثلت الحركة أملاً فى تجاوز حالة التشرذم التى عانت منها المعارضة المدنية لسنوات طويلة، خاصة أن تأسيسها جاء فى ظل ظروف سياسية دفعت كثيرًا من الأحزاب والشخصيات إلى البحث عن صيغة للعمل المشترك.

لكن بعد ما يقرب من عقد من الزمن، تبدو الصورة مختلفة إلى حد كبير، إذ أصبحت الخلافات والانقسامات الداخلية جزءًا أساسيًا من المشهد المرتبط بالحركة، وهو ما دفع البعض إلى التساؤل: هل نجحت الحركة فى تحقيق الهدف الذى تأسست من أجله، أم أنها تحولت مع الوقت إلى ساحة للصراعات السياسية وتصفية الحسابات بين أطرافها المختلفة؟

هذا السؤال عاد بقوة خلال الأيام الماضية على خلفية الأزمة المتعلقة بالمهندس أكمل قرطام.

فبعد الجدل الذى أثير بشأن إزالة منشآت مرتبطة بقصره فى منطقة أبو النمرس، أصدرت الحركة المدنية الديمقراطية بيانًا اعتبرته دفاعًا عن حق الملكية الخاصة وسيادة القانون، إلا أن البيان سرعان ما تحول إلى أزمة سياسية داخل الحركة نفسها.

فقد واجه البيان اعتراضات من شخصيات وأحزاب منضوية داخل الحركة، بينما تصاعد الجدل بصورة أكبر بعدما أصدر حزب المحافظين بيانًا أكد فيه أن المهندس أكمل قرطام لم يطلب إصدار بيان تضامن من الحركة، كما أبدى الحزب تحفظه على بعض المضامين الواردة فيه.

ومع اتساع دائرة الخلافات، اضطرت الحركة إلى التراجع عن البيان وتقديم اعتذار رسمي، فى خطوة اعتبرها كثيرون دليلاً على حجم الانقسام الداخلى الذى تعيشه.

ولم تتوقف تداعيات الأزمة عند هذا الحد، إذ تحولت القضية إلى اختبار حقيقى لقدرة الحركة على إدارة خلافاتها، خصوصًا بعد إعلان حزب العدل انسحابه نهائيا من الحركة المدنية الديمقراطية، وهو ما اعتبره مراقبون أحد أخطر التطورات التى شهدها التحالف خلال السنوات الأخيرة.

وبالنسبة لمنتقدى الحركة، فإن ما جرى لم يكن مجرد خلاف حول بيان سياسي، وإنما كشف عن أزمة أعمق تتعلق بآليات اتخاذ القرار داخل الحركة، ومدى قدرة مكوناتها المختلفة على التوافق قبل إصدار المواقف الرسمية.

كما رأى البعض أن الواقعة أعادت إلى الواجهة اتهامات قديمة تتعلق بمحاولة توظيف الحركة أحيانًا لخدمة مواقف أو حسابات تخص شخصيات سياسية بعينها أكثر من كونها تعبر عن موقف جماعى متفق عليه.

قادة الحركة المدنية الديمقراطية في أحد اجتماعاتها الأخيرة

لكن أزمة أكمل قرطام لم تكن الأولى من نوعها، بل جاءت امتدادًا لسلسلة من الأزمات التى صاحبت الحركة منذ تأسيسها.

فمنذ السنوات الأولى لظهورها، واجهت الحركة خلافات متكررة حول طبيعة العمل السياسى وأولوياته، كما ظهرت تباينات واضحة بشأن المواقف من عدد من الاستحقاقات السياسية المهمة.

وخلال انتخابات الرئاسة عام ٢٠١٨، برزت واحدة من أولى المحطات التى كشفت حجم التباين داخل مكونات الحركة، حيث اختلفت الرؤى بشأن التعامل مع المشهد الانتخابي، وتباينت تقديرات الأحزاب والشخصيات المنضوية تحت لوائها حول جدوى المشاركة وآليات التعامل مع التطورات السياسية آنذاك.

ومع مرور الوقت، بدأت خلافات أخرى تتعلق بإدارة الحركة نفسها وآليات اتخاذ القرار داخلها.

فقد اشتكت أطراف مختلفة من غياب التنسيق المؤسسى الكافي، ومن سيطرة عدد محدود من الشخصيات على صناعة القرار السياسى والإعلامي، بينما رأى آخرون أن الحركة لم تنجح فى بناء هياكل تنظيمية قادرة على استيعاب التنوع الكبير الموجود داخلها.

وعندما انطلق الحوار الوطني، ظهرت الانقسامات مجددًا بصورة أكثر وضوحًا بين مؤيد للمشاركة باعتبارها فرصة لطرح الرؤى السياسية والإصلاحية، وبين متحفظ أو رافض رأى أن الظروف المحيطة بالحوار لا تسمح بتحقيق نتائج حقيقية، وامتد إلى شكل التمثيل داخل الحوار وطبيعة الملفات المطروحة وأولوياتها.

كما شهدت الحركة خلال السنوات الماضية حالات تجميد عضوية وانسحاب وخلافات متكررة بين بعض مكوناتها، الأمر الذى انعكس بصورة واضحة على قدرتها فى الحفاظ على خطاب سياسى موحد.

وفى أكثر من مناسبة، تحولت البيانات الصادرة باسم الحركة إلى مصدر جديد للخلاف، سواء بسبب مضمونها أو طريقة إصدارها أو عدم التشاور الكافى بشأنها بين مختلف الأطراف.

ويرى منتقدو الحركة أن المشكلة الأساسية لم تكن يومًا فى وجود اختلافات سياسية بين مكوناتها، فذلك أمر طبيعى داخل أى تحالف واسع، وإنما فى عجزها عن إدارة هذه الاختلافات بصورة تمنع تحولها إلى صراعات متكررة تؤثر على فاعلية الحركة وصورتها أمام الرأى العام.

ويذهب بعض هؤلاء المنتقدين إلى أن الحركة تحولت تدريجيًا من مشروع يهدف إلى توحيد المعارضة المدنية إلى إطار تتنافس داخله شخصيات وأحزاب على النفوذ والحضور السياسي، وهو ما جعل الخلافات الشخصية والتنظيمية تتقدم أحيانًا على القضايا التى يفترض أن تشكل جوهر عملها السياسي.

ووصل الأمر إلى دعوة حزب العدل – فى بيان انسحابه – الأطراف المشاركة فى هذه التجربة إلى تقييم موضوعى لمسيرتها ومستقبلها، ويرى أن الحفاظ على رصيد الحركة وتاريخها يقتضى التفكير الجاد فى إنهاء التجربة بصورتها الحالية بدلا من استمرار شكلى لم يعد يعكس واقعها، فالحل المنظم والمسؤول قد يكون أكثر احترامًا لإرث الحركة من الإبقاء على كيان فقد قدرته على الفعل والتأثير.

فى المقابل، يرى المدافعون عن الحركة أن وجود الخلافات أمر طبيعى داخل أى كيان سياسى يضم أحزابًا وشخصيات متنوعة الخلفيات والتوجهات، وأن استمرار الحركة طوال هذه السنوات رغم الأزمات المتعاقبة يعكس وجود رغبة حقيقية لدى أطرافها فى الحفاظ على مساحة للعمل السياسى المدنى المنظم.

لكن بعيدًا عن مواقف المؤيدين والمنتقدين، يبقى المؤكد أن الحركة المدنية الديمقراطية تواجه اليوم واحدة من أكثر اللحظات حساسية فى تاريخها.

فالأزمة الأخيرة المتعلقة بأكمل قرطام وما تبعها من تراجع عن البيان والاعتذار عنه ثم انسحاب أحد الأحزاب المنضوية تحت لوائها، أعادت فتح ملف قديم يتعلق بقدرة الحركة على البقاء كجبهة سياسية موحدة.

وبين الآمال الكبيرة التى صاحبت تأسيس الحركة قبل سنوات، وحالة الانقسام التى باتت تطفو على السطح مع كل أزمة جديدة، يبقى السؤال مطروحًا: هل كانت الحركة المدنية الديمقراطية مشروعًا حقيقيًا لتوحيد المعارضة المدنية المصرية، أم أنها تحولت مع الوقت إلى ساحة تتغلب فيها الحسابات السياسية والشخصية على الأهداف.

تقرير: بسمة رمضان

جريدة أسبوعية – تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير
مجدى شندى

الموقع الإلكترونى
www.elmashhad.online

العدد 353 – السنة الرابعة عشرة –
الإثنين 1 يونيو 2026 م –
15 ذو الحجة 1447 هـ
10 صفحات – الثمن : 5 جنيهات

المشهد
لا سقف للحرية

ترند

مصير محمد صلاح
08

ثقافة

رد طبى على نظام الطيبات 08

رياضة

وجوه جديدة فى كأس العالم 09

القرين الرقمي.. كيف تبنى الخوارزميات نسخةً منّا فى العالم الافتراضي؟

فى كل مرة تفتح فيها تطبيقًا على هاتفك، أو تبحث عن معلومة على الإنترنت، أو تشترى منتجًا عبر إحدى المنصات الإلكترونية، تترك خلفك أثرًا رقميًا. هذه الآثار المتراكمة من نقرات وتوقفات وخيارات وتفضيلات ليست مجرد بيانات مبعثرة، بل مادة خام تعمل الخوارزميات على تحليلها وصياغتها لتنتج فى النهاية "قرينًا رقميًا" يشبهك إلى حد بعيد.

حيث لم تعد الخوارزميات مجرد أدوات تنظم المحتوى أو تقترح الإعلانات، بل أصبحت منظومات تحليلية قادرة على بناء نسخة رقمية شديدة الدقة من كل مستخدم. ومع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، بات هذا القرين أكثر اكتمالاً وتعقيدًا، حتى أصبح نموذجًا يعكس شخصياتنا واهتماماتنا وأنماط تفكيرنا بدرجة قد تفوق ما ندركه عن أنفسنا.

كان مفهوم "التوأم الرقمي" فى الأصل حكرًا على عالم الهندسة والصناعة، حيث كانت الشركات تنشئ نسخًا افتراضية من الآلات والمنشآت لمراقبتها واختبارها. غير أن الذكاء الاصطناعى والقدرة على جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات نقلا هذا المفهوم إلى مستوى جديد: إنشاء نسخة رقمية من الإنسان نفسه، تعكس سلوكه، واهتماماته، وتفضيلاته، وقراراته.

من أنت فى عيون الخوارزمية؟

لا تنظر الخوارزمية إليك كما يراك أصدقاؤك أو أسرتك؛ فهى لا ترى ملامحك، بل تقرأ آثارك الرقمية. كل عملية بحث تكشف عن سؤال يشغل ذهنك، وكل إعجاب أو تعليق يعبر عن اهتمام أو موقف، وكل مقطع فيديو تشاهده يضيف مؤشرًا جديدًا إلى صورة أوسع عن تفضيلاتك.

ومن خلال هذه الإشارات، تستطيع الأنظمة استنتاج الكثير عنا: متى تبدأ يومك، وما الموضوعات التى تشغل تفكيرك، وكيف تتخذ قراراتك، وما الذى يجذب انتباهك، كما توفر تطبيقات الهواتف الذكية، وخدمات تحديد المواقع، والمتاجر الإلكترونية بيانات دقيقة حول تحركاتنا وعاداتنا اليومية؛ ولا يُبنى هذا التصور فى لحظة واحدة، بل عبر عملية تراكمية مستمرة، فكل جلسة تصفح، وكل تفاعل، وكل دقيقة تقضيها أمام الشاشة تضيف طبقة جديدة إلى نموذج يزداد دقة مع مرور الوقت.

الخوارزميات التى تنسخ شخصيتك

مع دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، وخاصة التعلم الآلى والنماذج اللغوية الكبرى، لم تعد الأنظمة تكتفى بتجميع البيانات، بل أصبحت تستنتج العلاقات الخفية بينها، وتتنبأ بالاهتمامات المستقبلية، وتقدّر ردود الأفعال تجاه أحداث أو رسائل أو منتجات معينة.

حيث لا تتعامل الخوارزميات مع هذه البيانات بوصفها معلومات منفصلة، حيث تعمل على الربط بينها وتحليلها، لاكتشاف الأنماط المتكررة واستخلاص مؤشرات دقيقة حول شخصية المستخدم، وتلعب خوارزميات التعلم الآلى دورًا محوريًا فى هذه العملية؛ فهى تحلل السلوك عبر الزمن وتبنى توقعات مستقبلية عن سلوك المستخدم واهتماماته، فإذا كنت تتابع باستمرار موضوعات اقتصادية، فقد تستنتج أنك مهتم بالاستثمار حتى قبل أن تبحث عنه صراحة.

وتحلل تقنيات معالجة اللغة الطبيعية ما نكتبه فى الرسائل والتعليقات والمراجعات لاستخلاص النبرة العاطفية والموضوعات التى تستفزنا أو تجذبنا. كما تستنتج خوارزميات الرؤية الحاسوبية من الصور التى ننشرها أو نتفاعل معها مؤشرات عن أسلوب الحياة والاهتمامات البصرية، وباستخدام عملية "الاستدلال بالأفراد المشابهين" من خلال مقارنة المستخدم بأشخاص يتشابهون معه فى مئات السمات، يمكن توقع ما قد يفعله استنادًا إلى سلوكهم؛ وبذلك لا يقتصر الأمر على وصف الفرد، بل يمتد إلى التنبؤ بخياراته المحتملة.

حين يعرفك القرين أكثر مما تعرف نفسك

أظهرت العديد من الدراسات أن الخوارزميات باتت قادرة على التنبؤ ببعض السمات الشخصية والسلوكية بدقة قد تتجاوز تقديرات المحيطين بالفرد، وفى دراسة شهيرة أجراها باحثون فى جامعة كامبريدج، تمكنت خوارزمية من تحليل أنماط الإعجاب على مواقع التواصل لاستنتاج توجهات وسمات شخصية بدرجة لافتة، وبهذا المعنى، يتحول القرين الرقمى إلى نموذج إدراكى للمستخدم داخل البيئة الرقمية؛ فهو يمثل تصورًا حسابيًا لكيفية تفكيره وطبيعة اهتماماته ونمط استجابته للمعلومات، وكلما زادت كمية البيانات ودقة أدوات التحليل، أصبح هذا النموذج أكثر قربًا من الواقع.

وهنا يبرز سؤال جوهري: إذا كانت الأنظمة الرقمية قادرة على بناء نسخة دقيقة منا، فمن يملك هذه النسخة؟ ومن يستخدمها؟ ولأى غرض؟

بين الخدمة والاستغلال

تعتمد كثير من الخدمات الرقمية على القرين الرقمى لتحسين أدائها. فمنصات التواصل تستخدمه لترتيب المحتوى، ومحركات البحث لتخصيص النتائج، والمتاجر الإلكترونية لتقديم توصيات أكثر ملاءمة، بينما تستفيد تطبيقات الذكاء الاصطناعى منه لفهم تفضيلات المستخدم وتقديم استجابات أدق، وفى المقابل، يمكن استخدام هذا النموذج لاستهداف الأفراد بإعلانات ورسائل مصممة خصيصًا للتأثير فى قراراتهم فى لحظات معينة كما بدأت بعض المؤسسات فى توظيف التحليل الخوارزمى فى تقييم المرشحين للوظائف أو تقدير المخاطر المرتبطة بالقروض والتأمين.

كامبريدج أناليتيكا: حين أصبح القرين أداة للتأثير

كشفت فضيحة كامبريدج أناليتيكا (Cambridge Analytica) بوضوح قوة هذه النماذج الرقمية، حيث تم تجميع بيانات ملايين المستخدمين من فيسبوك، وتحليلها، لبناء ملفات نفسية، وسلوكية دقيقة، تحدد السمات الشخصية والاهتمامات والاتجاهات الفكرية لكل فرد وعلى أساس هذه النماذج، صُممت رسائل مختلفة لكل مستخدم وفقًا لطريقة استجابته للمعلومات ونقاط التأثير الأكثر فاعلية لديه وأظهرت هذه الواقعة أن الخوارزميات لم تعد تكتفى بفهم الإنسان، بل أصبحت قادرة على تصميم بيئة رقمية تؤثر فى إدراكه وتوجه قراراته بصورة دقيقة وغير مرئية.

الهوية الرقمية وأزمة السيادة على الذات

من أخطر تداعيات هذه الظاهرة تآكل الاستقلالية الإنسانية. فحين تصبح الخوارزميات أكثر قدرة على توقع احتياجات الإنسان، واقتراح خياراته، واتخاذ بعض القرارات نيابة عنه، يزداد اعتماد الفرد عليها تدريجيًا، وقد يجد نفسه مع مرور الوقت يتبنى اختيارات صاغتها الأنظمة الرقمية أكثر مما صاغها بنفسه، كما تثير هذه الظاهرة تحديًا يتعلق بما يمكن تسميته بالسيادة الشخصية، فالقرين الرقمى يمثل جوهر الهوية المعلوماتية للفرد، والسيطرة عليه تعنى امتلاك قدرة واسعة على فهم الإنسان والتنبؤ بسلوكه والتأثير فيه، وإذا أصبحت هذه النسخة الرقمية خاضعة لتحكم الشركات التقنية الكبرى ، أو الجهات التى تدير البنى التحتية الرقمية، فإن الإنسان يفقد تدريجيًا جزءًا من سيادته على ذاته.

وحين يخطئ القرين الرقمى فى تفسير سلوك شخص ما، قد تكون النتائج عملية ومؤثرة: رفض طلب قرض، أو رفع أقساط التأمين، أو استبعاد مرشح من فرصة وظيفية، استنادًا إلى تقديرات خوارزمية لا يعرف صاحبها كيف تكوّنت ولا كيف يمكن الاعتراض عليها.

وعلى مستوى أوسع، تتحول القرائن الرقمية لملايين المستخدمين إلى مورد استراتيجى بالغ الأهمية، فمن خلال تحليل هذه النماذج، يمكن استكشاف اتجاهات المجتمعات، وقياس المزاج العام، والتنبؤ بالتغيرات السياسية والاقتصادية، والتأثير فى الرأى العام. ومن ثم، يصبح التحكم فى البيانات وتحليلها أحد أهم مصادر القوة فى العصر الرقمي، اقتصاديًا وسياسيًا وأمنيًا.

خاتمة: هل نملك أنفسنا فعلاً؟

يطرح عصر القرين الرقمى سؤالاً جوهريًا عن طبيعة الهوية الإنسانية فى القرن الحادى والعشرين: هل لا يزال الإنسان سيدًا على صورته وقراراته ومصيره، أم أن هناك نسخة رقمية منه تتشكل فى الخفاء وتؤثر فى حياته دون علمه الكامل؟

إن الذكاء الاصطناعى ليس خيرًا مطلقًا ولا شرًا مطلقًا، لكنه أداة بالغة القوة تتحدد آثارها وفقًا لمن يملكها وكيف تُستخدم ؛ ومع استمرار تطور هذه التقنيات، لن يكون السؤال ما إذا كانت الخوارزميات تبنى نسخة رقمية من الإنسان، بل كيف نضمن أن تظل هذه النسخة أداة لخدمته، لا وسيلة لإعادة تشكيله والتحكم فى قراراته؟

بقلم: د. أسامة منير أحمد

قالت العرب

العقل الواعي هو القادر على احترام الفكرة حتى ولو لم يؤمن بها..

نجيب محفوظ

انجازات في البناء والعمران بمتابعة دووبة من الرئيس ومواطن منكفيء على ذاته يخاف الاقتراب من السياسة

مشروع الردّة الحداثية: الجمهورية الجديدة إلى أين؟!

• خلقت مجتمعا كل هدفه هو النجاة اليومية من مصاعب الحياة، وسياسة محفوفة بالمخاطر ويجب تجنبها، كلّ محاصر ويحاول تأجيل انكساراته وهزائمه

• الدولة الوطنية تتحول إلى الدولة/الجهاز، لا يتغير فيها شكل الحكم فقط، إنما يُعاد تشكيل المجتمع بالكامل، فأيّ جمهورية هذه التى يُراد لها أن تكون جديدة؟!

بشّرت السلطة فى بداية حكمها أنها بصدد بناء الجمهورية الثانية، أو ما أطلقت عليه الجمهورية الجديدة. بدا الشعار أو المصطلح جذابًا ومُبشّرًا ويدعو للتفاؤل، سيّما وأن السلطة فى ذاك الوقت كانت تمتلك حضورًا وقبولا شعبيًا كبيرًا بعدما انحازت للإرادة الشعبية بإزاحة الحركة الإسلامية عن رأس السلطة.

باشرت السلطة عملها، وسعت يومًا بعد يوم إلى إنجاز الجمهورية الجديدة، وسرعان ما ظهر فيما بعد الكثير من الانحيازيات والسياسات العامة التى تستوجب الوقوف للنظر إلى الجمهورية الجديدة. فشعار الجمهورية الجديدة لم يعد يُسك كشعار جذاب، وإنما لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع. فكلما اقتربنا أكثر بالتدقيق فى صفة الجديدة التى توصف بها الجمهورية، فلا نرى فتحًا لأبواب جديدة بقدر غلقها بشكل أكثر نعومة، وفى نفس الوقت أكثر قسوة، وبأدوات حديثة، وكأننا ننزلق نحو شكل آخرٍ من الحياة السياسية، منزوعة من السياسة أصلا.

هذا الانزلاق يمكن وصفه وتسميته بمشروع الردّة الحداثية؛ ردّة لا تنكر الحداثة واستخدام التقنيات الحديثة وأدوات العصر، ولكنها تستخدمها لنزع قدرة المجتمع على الفعل والاعتراض، وتحويل المجتمع إلى كائنات مُنهكة.

فالطرق تكون أكثر تعبيدًا واتساعًا، ولكن الناس يفقدون قدرتهم على التضامن والتآزر، مما يبعدهم أكثر عن بعضهم البعض، وتُبنى مدن لامعة وبأسماء جاذبة، ولكن تفقد المدينة معناها كأرضية للتفاعلات الاجتماعية بين الناس، وتقوى الدولة إلا أن المجتمع يزداد ضعفًا، وتقل قدرته على التنظيم.

تمّ سكّ مصطلح الجمهورية الجديدة تجاوزًا للجمهورية الأولى، وهو أمر كان لا بدّ منه باعتبار أن الجمهورية الأولى شكّلت كل البُنى السلطوية التى نعيش فيها، على الرغم من امتلاكها مشروعًا للحكم أعلن هزيمته فى يونيو ١٩٦٧، إلا أن ما حدث أن الجمهورية الجديدة مضت فى اتجاه آخر، عكس الجمهورية الأولى على عيوبها، فلم يعد لدى المجتمع القدرة على المشاركة فى مشروع ما، وإنما كل هدفه هو النجاة اليومية من مصاعب الحياة، وبالشكل الذى أصبحت فيه السياسة محفوفة بالمخاطرٍ ويجب تجنبها، وأصبح المجتمع فى مجمله معزولا عن بعضه البعض، وأفراده متباعدين، كلٍّ محاصر داخل حساباته الصغيرة اليومية، محاولا تأجيل انكساراته وهزائمه.

وتقوم الجمهورية الجديدة بكل ذلك ليس بالقمع وحده، رغم حضوره الثقيل، إنما يحدث كذلك بإعادة تشكيل البُنى التى يعيش فيها الناس، وبسرعة كبيرة تحول دون الانتباه أنها تغيّرت، فالمجال العام ينكمش حدّ المصادرة الكلية، كتنفس بطيء لا هواء فيه، فيما يتحول المجتمع المدنى بكل صيغه، بالأحزاب والإعلام والجامعات، إلى أشكال بلا روح.

قدّمت الجمهورية الأولى نفسها كأداة فوق المجتمع تسعى إلى تمثيله وتوزيع الرعاية، ثم جاءت الجمهورية الجديدة بالتدخل فى الاقتصاد وتخليق وتشكيل السوق أصلا، وبالشكل الذى أصبح فيه من الصعب التمييز بين ما هو سياسى وما هو اقتصادي، وما هو عام وما هو خاص. فالجمهورية الجديدة تقدم نفسها كجهاز إدارة ضخم يعيد تنظيم الحياة وفقًا لمعيار الانضباط، لا وفقًا لتمثيل المجتمع ومصالحه، وبالشكل الذى يُعاد فيه تحويل المواطنين إلى سكان تمثل وحدات قابلة للحساب إنتاجًا واستهلاكا وعبئًا يجب احتواؤه.

تحدّثنا وتمنّينا الجمهورية الجديدة بالمستقبل، ولكنه مستقبل لا يظهر فيه المواطنون، بل يتوارون حدّ الاختفاء، فكل شيء يُقدَّم كإنجاز كبير، ولكنه يعمل على إضعاف المجتمع وإفقاره أكثر فأكثر، وبالشكل الذى تُنجز فيه الجمهورية الجديدة حداثة فى اتجاه عكسي، حداثة تعمل لتعميق استغلال وإضعاف المواطنين، مما يحدّ من حريتهم، ومما يجعل الجمهورية الجديدة لا تضيف إلى منطق الجمهورية، لأنها تبتعد عنها وتتركها كفكرة فقدت وظيفتها.

فالجمهورية، سواء كانت قديمةً أو جديدة، فى أبسط معانيها، فهى ليست مرادفًا للقوة، إنما هى وعد؛ وعد بالمواطنة والحرية والتنمية والكرامة والرفاه. وما أن يتحول الشعب إلى سكان، والمجتمع إلى مسألة يجب إدارتها، والسياسة إلى مسألة أمنية، فهنا تتجاوز الجمهورية فكرة وجودها ومنطق تشكّلها من الأساس.

تكوَّن مفهوم الشعب بالمعنى التاريخى فى مصر أثناء ثورة ١٩١٩، وعلى مدار القرن السابق كانت الدولة بكل تناقضاتها ترتكز إلى فكرة ما عن الأمة/الشعب، فكرة كانت متناقضة ومتوترة، وفى أحيان كثيرة قمعية، إلا أن كان هناك مجتمع سياسى تخاطبه الدولة، أو شعب تتبنى الدولة طموحاته وتوزع الرعاية عليه فى إطار مشروع وطني.

لكن فى الجمهورية الجديدة فنحن أمام تراجع عن هذا التصور تجاه شكل متداخل، فلم تعد الجمهورية الجديدة وسيطا بين الطبقات الاجتماعية، إنما تحولت إلى جهاز يُدار بمنطق الشركة/الدولة، بحيث استعيض بشرعية الإنجاز عن الشرعية السياسية القائمة على التمثيل والتوافق الوطني، وفى الوقت ذاته يدير هذا الجهاز المجتمع بحيث يمنع احتمالات الاضطراب والتمرد قبل تحولها لفعل سياسي، لأن الاستقرار أصبح هدفًا أعلى من السياسة كوسيلة للتفاوض وتمثيل أصحاب المصالح.

الدولة فى الجمهورية الجديدة يُمكن النظر إليها وفهمها كدولة ما بعد وطنية، فهى لا تستمد معنى وجودها من الشعب كجماعة سياسية، إنما من قدرتها على الإنجاز وإدارة المجال العام، وبالشكل الذى يصبح فيه الوطن مساحة لتشغيل وإدارة ضخمة للمجتمع، بحيث تعيد إنتاجه من اعتباره فاعلا تاريخيًا إلى اعتباره مادة للضبط وإعادة التشكيل.

هنا أصبحت الجمهورية الجديدة تُنجز مشروعًا للردّة الحداثية، تتجاوز فيه طموحات ونضالات الحركة الوطنية المصرية على مدار ١٥٠ عامًا، بحيث تخرج الدولة من الوطنية إلى عقلانية الإدارة الشاملة، فتستبدل السياسة بالتشغيل، والشرعية بالإنجاز، والمجتمع بأقنان وأدوات لمشروع ما، وبالشكل الذى تتحول فيه الدولة الوطنية إلى الدولة/الجهاز، التى لا يتغير فيها شكل الحكم فقط، إنما يُعاد تشكيل المجتمع بالكامل، وبالشكل الذى يستدعى طرحًا لسؤال: أيّ جمهورية هذه التى يُراد لها أن تكون جديدة؟!

محمد الخولي

ملايين أهدرت وامتيازات وزعت فى الخفاء

وثائق تفضح تجاوزات مالية بمعرض القاهرة الدولى للكتاب

فى عام ١٩٦٩، حين أضاء معرض القاهرة الدولى للكتاب أروقته للمرة الأولى، كان العالم العربى يحلم بأن تكون القاهرة عاصمة للعقل لا للسلطة وحدها، ومنارة يشدّ إليها الكتاب والقرّاء من أقصى المغرب إلى أقصى الخليج. وقد كان لذلك الحلم ما يسنده؛ فمصر التى أنجبت طه حسين ونجيب محفوظ والعقاد كانت تمتلك من الرصيد الثقافيِ ما يجعِل مثل هذا الحلم معقولاً بل واجبا.

مرت العقود، وتوالت الدورات، وصار المعرض تقليدا راسخا فى وجدان ملايين المصريين والعرب، يشبه فى رمزيته ما تمثله معارض الكتب الكبرى فى فرانكفورت ولندن؛ فضاء يلتقى فيه الفكر بالسوق، والثقافة بالاقتصاد، على أمل أن يخدم الأول الأخير دون أن يستعبد له.

غير أن ثمة فارقا جوهريا بين أن تخدم الثقافة الاقتصاد وبين أن تنهب الثقافة باسم الاقتصاد.

ما تكشفه الوثائق التى بين أيدينا اليوم ليس مجرد أرقام ومبالغ مهدرة، وإن كانت هذة الأرقام وحدها كافية لإدانة منظومة بأكملها. والأشد إيلاما هو أن المكان الذى اختارته مصر ليكون معبدا للكلمة قد تحول وفق هذة الوثائق إلى فضاء توزَع فيه الامتيازات فى الخفاء، وتهدر فيه موارد الدولة على مرأى من الأوراق الرسمية ذاتها التى كان يفترض أن تصونها.

والمفارقة المرة أن الكتاب ذلك الكائن الذى قاوم عبر التاريخ كل أشكال الفساد وفضحها هو الذى يتخذ اليوم ستارا لما تصفه هذة المستندات.

ما بين أيدينا وثائق رسمية صادرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب نفسها، موجهة إلى القائم بأعمال رئيس الهيئة الدكتور خالد أبو الليل، تكشف عن منظومة متكاملة من التجاوزات الإدارية والمالية التى شابت تنظيم الدورة السابعة والخمسين لمعرض القاهرة الدولى للكتاب عام ٢٠٢٦. هذه الوثائق، التى حملت توقيعات مسؤولين داخل الهيئة ذاتها، تطرح تساؤلات حول منظومة الرقابة الداخلية، وآليات تخصيص الأجنحة، وإهدار المال العام بصورة ممنهجة.

- فوضى تخصيص الأجنحة من يضع السعر ومن يجنى الفارق؟

تشير الوثيقة الأولى، المعنونة بـ«مذكرة للعرض»، إلى أن مراجعة كشف القرعة ومطابقتها بخريطة صالة (٤) تراث فى المعرض كشفت عن مخالفات صريحة فى قطاعى (B) و(C).

ففى قطاع (B)، ثبتت الجهة المنظمة عدد اثنين من الناشرين بالسعر العادى فى أماكن مميزة، وهو ما يعنى بصراحة أن هؤلاء الناشرين حصلوا على مواقع ذات قيمة أعلى بأسعار أقل مما كان ينبغي. والأرقام تتحدث عن نفسها:

- دار المنهاج (٤٥ $م^2$): دفعت ٧١٧٨ دولارا كسعر عادي، فى حين أن السعر المميز لهذا الموقع ٩٩٠٠ دولار، أى أن الفارق الذى لم تحصّله الدولة ٢٧٢٢ دولارا.
- دار السنابل (٣٦ $م^2$): دفعت ٥٢٢٠ دولارا عوضا عن ٧٩٢٠ دولارا، بفارق ٢٧٠٠ دولار ذهب إلى غير وجهته.

أما فى قطاع (C)، فالصورة أكثر إثارة للقلق، إذ بلغ عدد المخالفات أربعة حالات، وتنوعت بين ناشرين مصريين وسعوديين:

- دار الصحابة (٣٦ $م^2$): فارق ٩٤٥٠٠ جنيه.
- مؤسسة الرسالة العالمية (٣٦ $م^2$): فارق ٩٤٥٠٠ جنيه.
- مؤسسة ساعى لتطوير الأوقاف (١٨ $م^2$): فارق ١٤٢٢ دولار.
- شركة عطاءات العلم للنشر(٢٧ $م^2$): فارق ٢٠٧٩ دولار.

وتحمل الوثيقة الفوارق الإجمالية فى ٨٩٢٣ دولارا و١٨٩٠٠٠ جنيه مصري، وهى أموال كان ينبغى أن تدخل خزينة الدولة.

ولنا أن نطرح الأسئلة فى ضوء ذلك فمن الذى أصدر قرار تثبيت هؤلاء الناشرين بالسعر العادى فى مواقع مميزة؟ وهل جرى ذلك بتوجيهات شفهية أم بأوامر مكتوبة؟ وهل أبلغت الجهات الرقابية المختصة كالجهاز المركزى للمحاسبات بهذه الفوارق؟

السؤال الثانى هل هذه أول دورة تقع فيها هذه المخالفات، أم أن هذا النمط تكرّر فى دورات سابقة دون محاسبة؟

- ناشرون ببطاقات ضريبية منتهية ومن أجاز دخولهم؟

الوثيقة الثانية تكشف ملفاً مختلفاً لكنه لا يقل خطورة؛ فقد تبين أثناء التجهيز للمعرض أن مكتبة الخانجى للطباعة تقدّمت ببطاقة ضريبية منتهية منذ عام ٢٠٠٣، وأن دار التوفيقية للتراث تقدمت ببطاقة ضريبية منتهية عام ٢٠٢٤. وبدلا من استبعادهما فور اكتشاف المخالفة، جرى رفضهما من المسؤولين فى البداية، ثم وهنا بيت القصيد قام الأستاذ ياسرحسن لطفى المشرف على المعرض بالتوقيع على دخولهم على مسؤوليته الشخصية، مرفقاً صورة من استمارة الاشتراك.

فبأى صلاحية قانونية وقع المشرف على دخول مؤسسات بوثائق ضريبية منتهية؟ وهل يملك فرد واحد صلاحية تجاوز اشتراطات قانونية ملزمة بقرار شخصي؟ وما هى التبعات القانونية والمالية لهذا القرار على الهيئة؟

وهل سددت هذه المؤسسات التزاماتها الضريبية كاملة قبل دخول المعرض، أم أن إدارة المعرض أغمضت عينيها عن هذا الأمر تماما؟

- تبديل الأجنحة والتلاعب بمساحات العرض

تكشف الوثيقة الثانية أيضاً أن جناح رقم (A١٦) الخاص بالهيئة المصرية للكتاب فى صالة (٥) الأطفال جرى استبداله بجناح آخر فى مكان مختلف تماما هو جناح (A٣٥) فى قاعة أخرى، وذلك بقرار من «السيد المسؤول» دون أن تحدد الوثيقة هوية هذا الشخص بحجة «زيادة المبيعات». والأخطر من ذلك أن هذا الجناح البديل ثبت بالسعر العادى لا بالسعر المميز، مما يعنى خسارة مالية مباشرة للهيئة.

فمن هو «السيد المسؤول» الذى اتخذ قرار استبدال جناح الهيئة ذاتها؟ وما الإجراءات الرسمية التى اتبعت قبل اتخاذ هذا القرار؟ وهل خضع للمراجعة والاعتماد من الجهات العليا؟

- إهدار موارد النقد الأجنبي.. قضية الكويت

تتناول الوثيقة الثانية ملفاً آخر بالغ الحساسية يتصل بموارد الدولة من العملة الصعبة. فقد دخلت دار المعانى للنشر والتوزيع الكويتية المعرض بمساحة ٢٧ مترا مربعا، وسددت رسوما بقيمة ٦٢١٠ دولارات بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٥. ثم فى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٦ أى بعد أسبوع جرى تخفيض المساحة إلى ١٨ مترا مربعا فقط بقيمة ٤١٤٠ دولارا، مما يعنى أن الفارق البالغ ٢٠٧٠ دولارا كان يجب أن يرد إلى الناشر الكويتى أو يسجل رسميا فى حسابات الهيئة.

والوثيقة تقر صراحة بأن هذا التحويل أهدر على الدولة ٢٠٧٠ دولارا أمريكيا. لكن السؤال يبقى معلقا هل أعيدت هذه المبالغ فعلا إلى الناشر؟ أم أنها اختفت فى فراغ إدارى لا تتضح حدوده؟

ومن الذى وافق على تعديل المساحة بعد التعاقد وسداد المبالغ؟ وهل تمت محاسبة من أصدر هذا القرار على ما ترتب عليه من خسائر بالعملة الأجنبية؟

- التجاوزات الشاملة فى جميع الصالات

الوثيقة الثالثة هى الأشد وطأةً من الناحية الإجرائية، إذ تُشير إلى أن عملية حصر كشوفات القرعة والخرائط الخاصة بالناشرين كشفت عن وجود تجاوزات فى جميع الصالات بلا استثناء. فقد تبيّن أن دوراً للنشر تسكن أماكن مميزة بالسعر العادى مخالفة لكراسة الشروط والمواصفات، وأن هذه المخالفة تطال الصالات أرقام (١، ٢، ٣، ٤، ٥) كلها.

والوثيقة تُذكّر بأن كراسة الشروط تنصّ صراحة على أن تسكن دور النشر المصرية المواقع المميزة بسعر ٦٠٠٠ جنيه للمتر الواحد، فى حين تسكن دور النشر العربية هذه المواقع بسعر ٢٢٠ دولارا للمتر. ومخالفة هذه الأسعار على النطاق الذى تصفه الوثائق تعنى أن الخسائر الفعلية تتخطى بمراحل الأرقام الواردة فى الوثيقة الأولى.

إذا كانت هذه التجاوزات موجودة فى جميع الصالات، فلماذا لم تكتشفها أجهزة الرقابة الداخلية فى الهيئة إلا بعد انتهاء المعرض أو فى أثنائه؟ وهل ثمة تواطؤ ممنهج بين موظفى التخصيص وبعض الناشرين؟

وهل أجرت الهيئة المصرية للكتاب تحقيقا داخليا رسميا فى هذه المخالفات، وما نتائجه؟ وهل أحيل أحد إلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة؟

- مؤسسة ثقافية أم بؤرة تجاوزات؟

الهيئة المصرية العامة للكتاب مؤسسة ثقافية عريقة تأسست لتكون حارسة للكتاب والمعرفة، ومعرض القاهرة الدولى للكتاب الذى تنظمه هو واجهة ثقافية لمصر أمام العالم. غير أن ما تكشفه هذه الوثائق يُظهر أن ثمة منظومة غير رسمية تعمل داخل المنظومة الرسمية؛ تُعيد توزيع الامتيازات وفق معايير بعيدة عن الشفافية، وتُهدر الموارد العامة التى يُفترض أن تصبّ فى خدمة الثقافة والمثقفين.

من يتولى الإشراف الفعلى على عمليات تخصيص الأجنحة؟ وهل تخضع هذه العمليات لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات قبل انطلاق المعرض أم بعده فحسب؟

هل يعلم وزير الثقافة السابق د.أحمد هنو بهذه الوثائق وما تتضمنه؟ وما الإجراءات التى اتخذتها الوزارة لمحاسبة المسؤولين واسترداد الأموال العامة المهدَرة.

الوثائق المنشورة هنا ليست اتهامات من خارج المنظومة، بل هى مذكرات رسمية كتبها موظفون داخل الهيئة ذاتها ورفعوها إلى رئيسها. وهذا وحده يُثبت أن جهازاً رقابياً ما ما زال يعمل ويوثّق. لكن التوثيق وحده لا يكفي؛ فالسؤال الحقيقى هو ماذا فعلت الإدارة بعد أن وصلتها هذه المذكرات؟ وهل طويت فى أدراج المكاتب، أم أنها فتحت باباً للمحاسبة الحقيقية؟

الإجابة عن هذا السؤال وحده ستُحدّد ما إذا كانت الهيئة المصرية العامة للكتاب قادرةً على إصلاح نفسها بنفسها، أم أن الأمر يستدعى تدخلاً من الجهات الرقابية العليا والنيابة العامة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب
GENERAL EGYPTIAN BOOK ORGANIZATION
مذكرة للعرض على
السيد الأستاذ الدكتور / خالد أبو الليل
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة
الهيئة المصرية العامة للكتاب

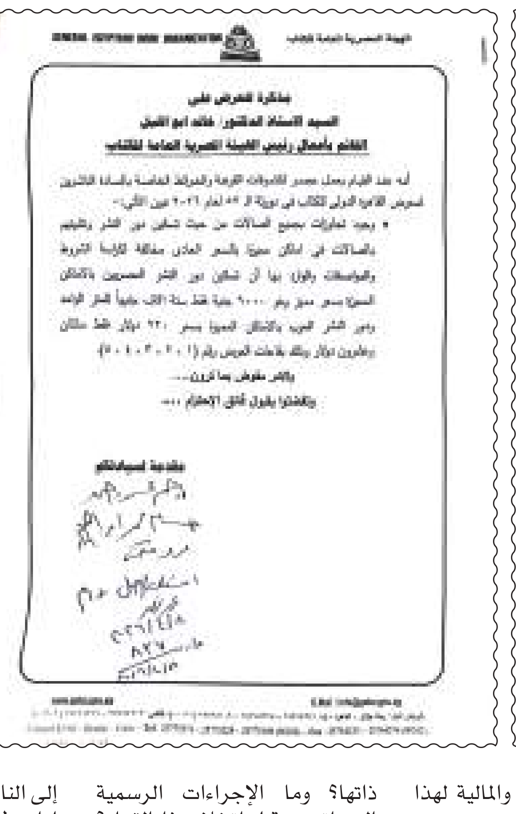

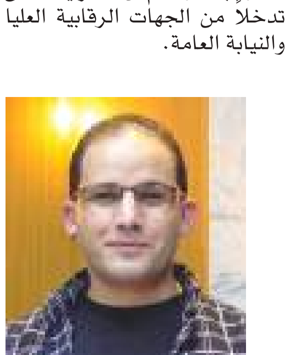

تقرير: صبرى ممدوح

لا أؤمن بالزيجات الأيديولوجية، فهي مثل الزيجات المبنية على المصلحة أو الزيجات التي تجف ولا تتخللها أي عاطفة أو لحظات صفاء أو ذكريات وأساطير مشتركة، تتحول بعد فترة إلى مايشبه اللجنة المنعقدة بشكل دائم.
عبدالوهاب المسيري

الشهداء
العدد 353 – السنة الرابعة عشرة - الإثنين 1 يونيو 2026 م - 15 ذو الحجة 1447 هـ

علوي حافظ أحد مشاهير تقديم الاستجوابات والشعراوي وزكي بدر من أشهر من تم استجوابهم

لم يكن الاستجواب البرلمانى فى مصر مجرد إجراء روتينى داخل قاعة المجلس.. ظل لعقود طويلة أحد أكثر الأسلحة التى تخشاها الحكومات والوزراء تحت القبة.. أداة قد تتحول فى لحظة إلى محاكمة سياسية علنية.. تفتح ملفات الفساد والإهمال وتهز الرأى العام، وربما تنتهى بسحب الثقة أو الإطاحة بمسؤول كبير...

فى العهد الملكى اشتهرت الحياة النيابية المصرية بمواجهات برلمانية حادة قادها نواب حزب الوفد ضد الحكومات المتعاقبة.. وكانت الاستجوابات آنذاك جزءا أصيلا من مشهد سياسى أكثر صخبا وتنافسية.. حتى تحولت بعض الجلسات إلى معارك سياسية مفتوحة تنقلها الصحف باعتبارها أحداثا وطنية كبرى..

لماذا تخلى البرلمان عن أخطر أسلحته الرقابية .. السلاح الذى يرعب الحكومات؟

الاستجواب القتيل تحت قبة مجلس النواب

وخلال برلمانات الثمانينيات والتسعينيات.. عادت الاستجوابات لتفرض نفسها بقوة.. خاصة مع صعود المعارضة الحزبية واليسارية والإسلامية داخل مجلس الشعب، حيث استخدمت كأداة لكشف ملفات الفساد وانتقاد السياسات الاقتصادية ومهاجمة أداء الوزراء.. ومع بدايات الألفية الجديدة، تصاعدت حدة المواجهات تحت قبة البرلمان فى عهد حكومة أحمد نظيف.. بعدما تحولت استجوابات نواب المعارضة والإخوان آنذاك إلى مصدر إزعاج سياسى وإعلامى دائم للحكومة.. ونجحت بعض الملفات التى فجرتها تلك الاستجوابات فى إشعال الرأى العام خارج المجلس أيضا...

وبعد ثورة يناير بدا المشهد البرلمانى أكثر اشتعالا.. ففى مجلس 2012 حضرت الاستجوابات بقوة داخل مناخ سياسى مفتوح وصدامى واتسعت مساحة النقد العلنى للحكومة وسط اعتقاد بأن البرلمان يستعيد دوره الرقابى كاملا بعد سنوات طويلة من الجمود...

ولكن بعد خمسة عشر عاما من يناير.. تبدو الصورة مختلفة تماما

فالاستجواب، الذى يصفه الدستور بأنه أخطر الأدوات الرقابية التى يملكها النائب، تراجع حضوره بصورة لافتة داخل البرلمان المصري.. لصالح أدوات أقل حدة مثل طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة، بينما اختفت تقريبا مشاهد المواجهات البرلمانية الكبرى التى كانت تضع الحكومات تحت ضغط سياسى وإعلامى مباشر...

ورغم أن الدستور الحالى منح مجلس النواب صلاحيات رقابية واسعة تصل إلى حد سحب الثقة من الحكومة أو أحد الوزراء، فإن جلسات مناقشة الاستجوابات باتت نادرة فيما يؤكد نواب حاليون وسابقون أن عشرات الاستجوابات جرى تقديمها خلال الفصول التشريعية الأخيرة دون أن تصل فعليا إلى المناقشة العامة تحت القبة...

وبين من يرى أن الأزمة تعود إلى المناخ السياسى وطبيعة تشكيل البرلمان، ومن يعتبر أن الاستجواب نفسه أداة معقدة تحتاج إلى أدلة دامغة وإجراءات صارمة، يظل السؤال مطروحا.. لماذا اختفت أخطر أدوات الرقابة البرلمانية من الحياة النيابية المصرية؟ وهل تحول البرلمان بالفعل إلى مؤسسة تفتقد "المخالب الرقابية" أم أن المشهد أكثر تعقيدا مما يبدو؟

فى محاولة لفهم أسباب تراجع الاستجواب داخل البرلمان المصري، انقسمت تفسيرات النواب والسياسيين بين من يرى أن الأزمة سياسية بالأساس، ومن يعتبر أن طبيعة الاستجواب نفسها تجعل استخدامه أكثر تعقيدا وصعوبة آلية تعطيل الدور

يفتح كمال أبو عيطة.. وزير القوى العاملة والهجرة الأسبق النار على المشهد البرلمانى مفسرا أزمة غياب الأدوات الرقابية وعلى رأسها "الاستجواب".. حيث يرجع الأزمة إلى المنبع وطريقة اختيار الأعضاء...

ويوضح أبو عيطة أن القوى الوطنية اجتمعت فى الحوار الوطنى الذى دعا إليه رئيس الجمهورية، وتوافقت على ضرورة تنوع الأشكال الانتخابية بين القائمة المطلقة والقائمة النسبية والنظام الفردي.. وهو ما يتوافق تماما مع الدستور، إلا أن الحكومة تمسكت بإجراء الانتخابات عبر نظام "القائمة المطلقة المغلقة" وهى آلية بحسب وصفه لا تنتج نوابا حقيقيين بل تعد بمثابة "تعيينات مقنعة"..

ويضيف الوزير الأسبق: رغم أن لائحة المجلس تنص على أدوات رقابية قوية.. إلا أن النواب الذين جاءوا بطريقة تشبه التعيين افتقدوا القوة والتأثير، وأصبح ولاؤهم الكامل للسلطة التى مروا عبر بوابتها للوصول إلى مقاعدهم، فى حين رأينا فى المقابل هندسة انتخابية استحدثت لمنع وإقصاء نواب برلمانيين سابقين وحقيقيين من الترشح، مثل هيثم أبو العز الحريرى وغيره..

ويستطرد أبو عيطة مؤكدا أن قوة أى برلمان تستمد من مجيئه بإرادة شعبية حرة وليس بالتعيين، مشيرا إلى أن أداة الاستجواب جمدت على مدار فترات تشريعية متعاقبة، حيث قدمت استجوابات وسحبت لاحقا دون مناقشة، معقبا: الحكومة كعبها عالى على البرلمان لأنها هى من جاءت بأعضائه، ومن الطبيعى ألا يجرؤ نائب صعد بإرادة الحكومة على محاسبتها أو عزلها.. رغم أن دستور 2014 منح البرلمان صلاحيات واسعة غير مسبوقة تصل إلى حد سحب الثقة من الحكومة لكن فى النهاية: ما خلق ليزحف لا يمكن أن يطير..

وعن سر تراجع الاستجوابات لحساب طلبات الإحاطة، يرى أبو عيطة أن البرلمان الراهن ضعيف بنيويا بسبب "الهندسة الانتخابية"، والمال السياسي، ونظام القوائم المغلقة، واصفا الانتخابات الماضية بأنها أشبه بـ "فرح أقيم على الضيق" لضمان عدم حضور أى أصوات معارضة أو مزعجة.. من يريد ان يعرف مدى قوة البرلمان الحالى وتأثيره فلينظر لنسب الحضور الحقيقية وليست المعلنة.. أضعف نسب حضور فى برلمانات مصر منذ ثورة ٢٥ يناير هو هذا البرلمان...

• النائب حسين هريدي: "العدل" قدم استجوابا لوزير البترول ولست فى صدد تقييم البرلمان.. والاستجواب أداة صعبة تفضى لسحب الثقة

• هيثم الحريري: البرلمان تحول لكيان بلا مخالب.. والمال السياسى والهندسة الانتخابية أفرزا نوابا غير مسؤولين يضمنون بقاء العلاقة (سمنا على عسل)

* النائب أحمد بلال: الأزمات الفئوية كـ "تكليف الصيادلة وأطباء الأسنان" تحلها طلبات الإحاطة.. ونعيش مرحلة "مفيش سياسة أصلا"

* كمال أبو عيطة: البرلمان الحالى "تعيين مقنع" و"ما خلق ليزحف لا يمكن أن يطير".. وبرلمان ٢٠١٠ كان أفضل ولديه حد أدنى من الوعي

ويرفض الوزير الأسبق إلقاء اللائمة على اللائحة أو الأشخاص، مؤكدا أن لائحة المجلس والدستور يمنحان النواب كافة الصلاحيات والمخالب الرقابية، لكن الأزمة تكمن فى "المناخ السياسى العام" وفى آلية تشكيل المجلس التى صممت خصيصا لتعطيل دوره، مستشهدا بالمثل الشعبي: "الثعبان اللى ما يقرصش.. الحبل أبرك منه".. واصفا المجلس الحالى بأنه "برلمان لا يقرص ولا يستطيع المحاسبة، بينما يستعلى الوزراء والمسؤولون على الحضور أمامه"..

وعن شروط استعادة الرقابة البرلمانية، يشدد أبو عيطة على أن الحل الوحيد هو العودة إلى انتخابات حرة ديمقراطية بنظام التمثيل النسبى تسمح للمصريين بالمشاركة الحقيقية، منتقدا الشروط والرسوم الباهظة الحالية (مثل تكاليف الكشف الطبى والتأمين) التى وضعت كحواجز مالية تعوق دخول ممثلى الأغلبية الكادحة من العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة لصالح أصحاب المال السياسي.

وفى مقارنة حادة، يعقد أبو عيطة مفاضلة بين المجلس الحالى ومجلس 2010، مؤكدا أن برلمان 2010 رغم كل التحفظات والسيطرة آنذاك كان أفضل بكثير نظرا لامتلاك أعضائه حدا أدنى من الوعى السياسى والخبرة.. وقدرتهم على الاستعانة بالخبراء، مما أفرز نوابا فرضوا وجودهم وكانوا شرارة لأحداث يناير، بينما يخلو المشهد الراهن تماما من الكفاءات بسبب استبعاد كل من يفهم فى العمل البرلماني...

غياب المحاسبة خطر

فى تشخيص صريح لآليات العمل تحت قبة البرلمان، يقر النائب أحمد بلال البرلسي، عضو مجلس النواب عن حزب التجمع .. بتراجع أداة الاستجواب، لكنه يرفض قصر الأزمة عليها وحدها، موضحا: الاستجواب أداة اتهام تتطلب شروطا معينة ومستندات ودلائل إدانة قوية لأنه قد يفضى إلى سحب الثقة.. والأمر ليس بيد النائب وحده بل يعرض على مكتب المجلس، وهو من يملك سلطة القرار فى إدراج الأداة الرقابية من عدمه بناء على اللائحة الداخلية إذا رأى أن الاستجواب غير مكتمل..

ويكشف بلال عن تحركاته الرقابية الحالية لمواجهة تجاهل المسؤولين قائلا: الأزمة لا تتوقف عند الاستجواب الذى سلب وفقد دوره فى الحياة، بل تمتد لأدوات أخرى.. ولذلك بدأت اليوم بالفعل فى جمع توقيعات 60 نائبا وفقا للائحة المجلس لتشكيل لجنة تقصى حقائق برلمانية خاصة بسيستم المعاشات للوقوف على أسباب الأزمة وتقديم تقرير للمجلس.. وذلك بعد أن تقدمنا بطلبات إحاطة سابقة ولم يحضر رئيس الهيئة القومية للتأمينات والمعاشات إلى الاجتماع، مما دفعنا لاتخاذ أدوات رقابية تصعيدية..

وعن التمييز بين الأسلحة الرقابية يضيف: من الطبيعى أن تكون طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة هى الأكثر حضوراً أصلا.. لأن النائب يحيط الحكومة علما بشيء وينتظر ردها ليعقب عليه، عكس الاستجواب الذى يتطلب دلائل إدانة قوية... ولهذا أقول إن مشكلة فئوية مثل أزمة تكليف الصيادلة أو أطباء الأسنان، كمثال، هى مشكلة يمكن حلها بطلب إحاطة، فليست كل مشكلة تحتاج استجوابا..

ويتابع نائب حزب التجمع مؤكدا أن غياب الاستجوابات ليس تقصيرا من النواب: الجميع يلتفت لغياب الاستجواب لأنه الأداة الرقابية الأقوى ويحتاج أشياء تدعمه، لكننى أؤكد أن هناك نوابا يقدمون استجوابات بالفعل ولم تدرج ، وهذا الكلام قيل فى المجلس أكثر من مرة خلال الفصل التشريعى السابق ولم يكن سرا..

وبمقارنة سياسية لافتة يرفض بلال المقارنة بين البرلمان الحالى ومجلس 2010، معقبا: هذه وجهة نظر أنا مختلف معها كليا لكن فى المقابل.. يجب أن نفهم أن هناك أمورا كثيرة تغيرت سياسيا فحتى من اختلفنا معهم فى نظام مبارك كانوا يديرون المشهد بـ 'سياسة'.. وكان من حق النائب مناقشة استجوابه علنا حتى لو كانت الأغلبية ستجدد الثقة للوزير لاحقا.. أما اليوم، فالمشكلة ليست فى مجلس النواب وحده، بل الحقيقة أنه 'مفيش سياسة أصلا"..

ويحدد بلال روشتة برلمانية لإنقاذ الأداء الرقابى والتشريعى فى ثلاث نقاط رئيسية..

أولا .. زيادة وقت الحديث للنائب.. البرلمان هو مصنع السياسة وبيت التشريع للدولة المصرية.. ومن الصعب جدا ومرهق أن يمنح النائب 120 ثانية فقط لعرض رؤيته أو فلسفته فى رفض قانون أو تعديل تشريعي.. فهذا الوقت غير كافى إطلاقا لشرح وجهة النظر أو إقناع الزملاء، وهو أمر يحتاجه نواب المعارضة والموالاة على حد سواء..

ثانيا .. الحزم مع غياب الوزراء.. نحن بحاجة لأن "نورى العين الحمرا" للحكومة.. ففى الوقت الذى يؤكد فيه وزير شؤون المجالس النيابية عدم تأخر الوزراء، شهدنا اجتماع لجنة الشباب الذى كان مفترضا حضور 5 وزراء ورئيس جهاز التنظيم والإدارة فيه، ولم يحضر سوى وزير واحد وتغيب الباقون، وبالتالى لم نصل إلى أى حلول..

ثالثا.. زيادة معدل انعقاد الجلسات.. عدد جلسات البرلمان ولجانه قليل جداً.. ففى بعض الشهور لا نجتمع سوى مرتين، وهذا يتسبب فى تأخير الأدوات الرقابية وتأخير حلول مشاكل المواطنين، ويجعل الحكومة 'مرحرحة' لأن ميعاد محاسبتها يتأخر لأسابيع..

ويختتم نائب حزب التجمع رؤيته بالتشديد على الطبيعة الدستورية لمطالبهم: نحن لا نطلب امتيازات ولا نقول هذا لندخل فى 'خناقة' مع الحكومة.. بل نطلب ممارسة دورنا الدستورى فى الرقابة والمحاسبة؛ فإذا غاب الحساب عن الحكومة تحت قبة البرلمان، فهناك خطر حقيقى يهدد البلد كلها، ويمس حقوق الشعب وأمواله مباشرة..

مخالفة صريحة للدستور

فى سياق تشخيص الأزمة الراهنة لغياب الأدوات الرقابية الحادة.. يعلق النائب البرلمانى السابق هيثم الحريري، مؤكدا أن أداة الاستجواب غابت تقريبا عن الممارسة البرلمانية على مدار ثلاث فترات تشريعية متتالية حتى الآن...

ويرى الحريرى أن المسؤولية عن هذا التجميد تقع على عاتق طرفين.. الأول هو رئيس مجلس النواب والطرف الثانى هو الأغلبية البرلمانية التى لا ترغب فى مناقشة أى استجواب يقدم للمجلس مبررين ذلك بـ"تجنب إحراج الحكومة" .. وهو ما يراه الحريرى مخالفة صريحة للدستور ولائحة مجلس النواب الداخلية...

ويوضح الحريرى خطورة هذا النهج قائلا: الاستجواب هو أهم أداة رقابية يملكها النائب لأنه يوجه اتهامات حقيقية ومباشرة مدعومة بالأدلة وليس مجرد كلام مرسل... لكن الانحياز الديناميكى المستمر من الأغلبية لصالح الحكومة يمنع الاصطدام بهذه الأداة، مما أفقد المجلس قوته.. وجعل الوزراء يتعاملون معه ككيان بلا مخالب، بل وأنتج تعاملا من الوزراء ورئيس الحكومة مع النواب يخلو من التقدير الذى يستحقونه بحكم وضعهم الدستوري..

وحول أسباب هذا الخلل فى التوازن البرلمانى يرجع الحريرى الأزمة إلى طبيعة تشكيل البرلمان الحالية والقوانين المنظمة له، مضيفا: الأزمة تبدأ من قانون الانتخابات الذى يسمح بوجود الأغلبية بدرجة كبيرة جدا بجانب ما تشهده العملية الانتخابية نفسها من (هندسة انتخابية) عبر الأجهزة واستخدام المال السياسى تحت مرأى ومسمع من أجهزة الدولة.. هذا الأمر سمح لوجود أشخاص غير مسؤولين داخل مجلس النواب.. وجودهم مرهون برضا الحكومة وأجهزتها ولذلك أصبحت العلاقة بين الحكومة والبرلمان طوال الوقت (سمن على عسل)..

وعن سر الاكتفاء بآليات رقابية أخف وطأه يشير البرلمانى السابق إلى أن الاعتماد المتزايد على طلبات الإحاطة والبيانات العاجلة يأتى كونها الخيار الوحيد المتاح واصفا إياها بأنها.. مساحة تسمح بكلمتين تقال داخل المجلس أو اللجان ثم تنتهى إلى لا شيء..

وفى ختام رؤيته، يشدد الحريرى على أن عودة الاستجواب بقوة هى الوضع الطبيعى المفترض، لكنها تصطدم حاليا بغياب الإرادة السياسية لدى رئيس المجلس واللجنة العامة والأغلبية البرلمانية التى لا تملك أى رغبة فى استجواب الحكومة...

ويرى أن الشرط الأساسى والوحيد لعودة هذه الأداة بفاعلية هو.. أن تكون الاتهامات الموجهة للمؤسسات التنفيذية سواء الوزارات أو وكلاء الوزارات أو الأحياء والمحافظين مدعومة بأدلة دامغة تؤكد ارتكاب الخطأ.. وألا تظل مجرد اتهامات مرسلة..

ولا يقف نقد الحريرى عند حدود الأداء الرقابي، بل يمتد ليشمل آليات الإقصاء المباشر للمعارضين عبر أدوات السلطة.. حيث يروى تجربته الأخيرة فى الانتخابات واصفا إياها بأنها نموذج صارخ للتعنت وسوء استعمال السلطة..

ويكشف الحريرى تفاصيل استبعاده قائلا: الجميع يعلم أننى كنت عضوا بمجلس النواب فى الفترة من 2015 إلى 2020 وتقدمت حينها بأوراق ترشحى بما فيها شهادة الخدمة العسكرية وتم قبولها... ثم عدت وتقدمت مرة أخرى لانتخابات 2020 بنفس الشهادة وقبلت الأوراق ودخلت جولة الإعادة... لكننى فوجئت فى الانتخابات الأخيرة برفض استلام أوراقى وإدراج اسمى فى كشوف المرشحين بحجة عدم أداء الخدمة العسكرية! والحقيقة أن هناك فرقا شاسعا بين مواطن تهرب من أداء الواجب، ومواطن آخر تقدم بالفعل للجيش.. لكن لأسباب تخص القوات المسلحة لم تسمح له بالأداء ومنحته شهادة رسمية بالإعفاء لأسباب سياسية وهو أمر لا يخصنى بل يخص المؤسسة العسكرية وحدها.. ومع ذلك، تعنتت هيئة الانتخابات وتغولت على مواد القانون لتدرج فيها ما ليس فيها والأعجب أن مجلس الدولة والمحكمة الإدارية العليا سارا على نفس النهج..

ويضرب البرلمانى السابق مثلا لتوضيح عبثية هذا الحظر مدى الحياة، مشيرا إلى حالة أحد الشباب الذين تقدموا للجيش وخدم بالفعل لمدة سبعة أشهر وحصل على شهادة حسن سير وسلوك قبل إلحاقه بالأمن المركزي، ثم قررت القوات المسلحة الاستغناء عنه متسائلا: كيف نمنع مواطنا كهذا من حقه الدستورى فى الترشح طوال حياته؟ لا توجد جريمة فى مصر أو العالم عقوبتها الحظر مدى الحياة.. ونحن لم نرتكب جريمة أصلا.. بل وطلبنا من المحكمة مراجعة صحيفة الحالة الجنائية (الفيش والتشبيه العسكري) لبيان ما إذا كانت هناك أى سابقة أو تهمة خيانة عظمى.. وهو ما لم يحدث، مما يجعل الأمر غريبا ومستهجنا..

وعن الخلفيات الحقيقية وراء هذا التعنت، يؤكد الحريري: هذا الاستبعاد الأمنى الذى واجهناه يرجع بنسبة كبيرة جدا لأسباب سياسية؛ إذ لا يوجد مبرر مفهوم سوى أن والدى (الراحل أبو العز الحريري) كان يمارس العمل السياسى كمعارض بارز، والقوات المسلحة رأت حينها أنه ليس من المناسب إلحاق نجل معارض بالجيش... واليوم، استغلت السلطة واستغل المسؤولون هذه المادة القانونية كأداة لاستهداف المعارضين السياسيين وأبنائهم.. وقرروا إغلاق الباب من منبعه عبر تسييس الاستبعاد من الجيش ليكون مسوغاً للاستبعاد من الانتخابات، وهى ممارسة تخالف الدستور والقانون جملة وتفصيلا؛ فعدم دخول الجيش ليس مبررا أبدا لمصادرة الحقوق السياسية..

ويختتم الحريرى حديثه مؤكدا عدم الاستسلام ومواصلة المسار القضائي: نحن مكملون فى إجراءاتنا القانونية، وهناك تحرك قضائى قريب أمام المحكمة يتولاه فريق قانونى يضم الأساتذة خالد علي، ومالك عدلي، والدكتورة رحاب التحيوي..

أداة رقابية صعبة

وفى مقابل الآراء التى ترى جمودا فى المشهد الرقابي.. يطرح النائب حسين هريدى عضو مجلس النواب عن حزب العدل رؤية مغايرة ترتكز على تجربة حزبه المستقلة.. موضحا طبيعة أداة الاستجواب وصعوبتها التنفيذية حيث يقول: إذا تحدثت عن تجربتنا نحن كحزب العدل، فنحن بالفعل تقدمنا باستجواب لوزير البترول.. وفى دور الانعقاد الحالى قد لا يتم استخدام الاستجواب بكثرة.. لأن الاستجواب أداة رقابية صعبة للغاية وتحتاج أصلا إلى مستندات واضحة وصريحة لكى يتسنى إدراجها للمناقشة، وهى تختلف تماما عن طلب الإحاطة أو أى أداة أخرى، نظرا لأن الاستجواب يترتب عليه خطوة أبعد وهى سحب الثقة أصلا..

ورداً على التساؤلات المثارة حول تراجع مناقشة الاستجوابات فى الجلسات العامة وما إذا كان خلفها أسباب سياسية أو تنظيمية، يفضل هريدى عدم إطلاق أحكام عامة قائلا: لا أعلم حقيقة هذا السؤال يمكن توجيهه للأمين العام للمجلس أو رئيس المجلس، أو أى عضو فى مكتب المجلس.. لكننى من أين لى أن أعرف معلومة كهذه؟ وحول ما يتردد عن قيام بعض النواب بتقديم استجوابات دون أن تكتمل.. فقد يكون المجلس يرفضها لعدم اكتمال أركانها، أو أن أركان الاستجوابات نفسها ناقصة..

ويضيف هريدى مدافعا عن الأداء الرقابى لنواب حزبه: أنا كحزب العدل أستخدم كل الأدوات الرقابية وده من أول دور الانعقاد.. وإحنا كتجربة كل النواب فيها متفاعلون واستخدموا فعليا أكثر من 700 أداة حتى اليوم... "الفكرة كلها أن الدور الرقابى مش استجوابات بس" والأمر يحتاج فى المقام الأول إلى مستندات، و"النهارده عشان تعملى استجواب صح لازم يكون متكامل الأركان، وتكامل الأركان ده حاجة صعبة مش شيء سهل يعني"..

وينأى النائب بنفسه عن تقييم الأداء العام للمجلس أو الدخول فى مواءمات الأغلبية والمعارضة، حاسما الجدل بقوله: "أنا بقولك أنا كعدل قدمت، ماليش دعوة بالباقيين بقى.. وأنا لا أقيم، لست فى صدد أن أقيم مجلسا ما ينفعش أقيم المجلس أنا أقيم تجربتى أنا أقيم نفسي.. وإحنا بنقيم تجربتنا كعدل... أما إن كان فيه أحزاب تانية ما بتستخدمش أدوات أو ما بتستخدمش حاجة فده راجع ليهم هما.. وأنا ما بدافعش عن المجلس يعنى هو مفيش فى العالم كله نواب بيدافعوا عن المجلس أو على الكل لأن إحنا فى الأول وفى الآخر أحزاب متنافسة»..

- خاتمة

فى نهاية المشهد.. لا يبدو أن الأزمة مرتبطة بالاستجواب كأداة بقدر ما هى مرتبطة بالمناخ الذى يفترض أن تعمل فيه هذه الأداة من الأساس... فالدستور نص بوضوح على صلاحيات رقابية تصل إلى حد سحب الثقة من الحكومة.. لكن تحويل النصوص إلى ممارسة فعلية داخل القاعة يبدو أنه اصبح هو العقدة الحقيقية.. لا النص نفسه...

الاستجواب فى جوهره.. ليس ورقة ضغط شكلية ولا إجراء اداريا ضمن أدوات النائب.. بل هو ذروة المواجهة السياسية بين البرلمان والحكومة.. لحظة يفترض أن تدار فيها المساءلة علنا.. أمام الرأى العام.. لا أن تؤجل إلى ما لا نهاية او تستبدل بأدوات اخف وأقل كلفة سياسية... لكن ما يظهر داخل البرلمان اليوم يوحى بأن هذه الذروة تحديدا هى الأكثر غيابا أو على الأقل الأكثر تحايلا عليها...

اللافت أن كل الأطراف تمتلك تفسيرها الخاص.. هناك من يرجع الأمر إلى تعقيدات اللائحة الداخلية وشروط الاستجواب ذاتها.. وهناك من يرى أن المشكلة فى غياب المستندات الكافية لدى النواب.. وهناك من يذهب ابعد من ذلك ليربط بين شكل البرلمان الحالى وطبيعة أدواته الرقابية.. معتبرين ان البنية السياسية نفسها لا تنتج صداما رقابيا حقيقيا بل تعيد انتاج علاقة اكثر هدوءا واستقرارا مما تسمح به فكرة الرقابة فى أصلها..

لكن بعيدا عن هذا الجدل تظل النتيجة واحدة.. أداة وصفت يوما بأنها الأخطر تحت القبة أصبحت فى أفضل الاحوال احتمال مؤجل.. وفى أسوئها نصا دستوريا ينتظر ظروفا سياسية مختلفة كى يتحول إلى ممارسة فعلية.. وبين هذا وذاك.. تتراجع المسافة بين البرلمان كجهة رقابة.. والبرلمان كجهة إدارة توافقات.. لصالح الأخير بشكل واضح..

وإذا كان معيار قوة اى برلمان يقاس بقدرته على مساءلة السلطة التنفيذية فى لحظة الفعل لا بعده.. فإن السؤال الذى يفرض نفسه لا يتعلق فقط بغياب الاستجواب.. بل بغياب اللحظة التى يصبح فيها الاستجواب ضروريا ومؤثرا ومكلفا سياسيا فى آن واحد... فالمشكلة لا تبدأ من تعطيل الأداة.. بل من البيئة التى تجعل تعطيلها ممكنا دون ضجيج يذكر... وفى كل الأحوال.. يظل الاستجواب قائما على الورق محميا بنصوص واضحة.. لكنه عمليا يتحرك داخل مساحة أضيق بكثير من تلك التى رسمها له الدستور.. مساحة لا تحددها القوانين وحدها بل يحددها شكل العلاقة بين الحكومة والبرلمان.. وحدود الصدام المسموح به.. ودرجة استعداد المؤسسة التشريعية نفسها لأن تمارس وظيفتها الأصلية حتى نهايتها...

وهنا تحديدا لا يبدو السؤال مطروحا على الاستجواب وحده.. بل على فكرة الرقابة البرلمانية بأكملها.. هل مازال البرلمان فى موقع يسمح له بمساءلة السلطة التنفيذية كما ينبغي؟ أم أن شكل المساءلة نفسه تغير واعيد تعريفه بهدوء.. بعيدا عن النصوص التى لم تتغير؟

تحقيق - مادونا شوقى

المشهد
العدد 353 – السنة الرابعة عشرة - الإثنين 1 يونيو 2026 م - 15 ذو الحجة 1447 هـ

قالت العرب

بكَ أستجيرُ من الرّدَى ، وأعوذُ من سطَوَاتِ باسِكْ
وحيَاةِ رأسِكَ لا أعُودُ لمثلِها، وحياةِ رَاسِكْ
مَنْ ذا يكونُ أبا نُوَاسِكَ إنْ قتلتَ أبا نواسِكْ ؟!

قبل سنوات قليلة لم يكن إطعام كلب جائع او وضع وعاء ماء لحيوان فى الشارع فعلا يثير الجدل... كان الأمر يمر باعتباره تصرفا عاديا.. قد يراه البعض جميلا وقد لا يهتم به آخرون.. لكنه لم يكن سببا للاتهام أو السخرية أو الهجوم.. اليوم يبدو المشهد مختلفا...

على مواقع التواصل الاجتماعي.. وتحت أخبار حوادث العقر او انتشار صور كلاب الشوارع، تتكرر موجات متشابهة من الغضب والدعوات إلى التسميم والقتل الجماعي والتجويع.. وفى المقابل أصبح من يطعم الحيوانات أو يدافع عن حقها فى الحياة عرضة للهجوم والاتهام.. حتى ظهر مصطلح «كلبجية» بوصفه وصفا ساخرا يلاحق كل من يرفض الإبادة أو يطالب بحلول أكثر إنسانية...

وبين طرف يرى فى الكلاب الضالة خطرا يجب التخلص منه بأى وسيلة.. وآخر يرفض تحويل الخوف إلى مبرر للقتل تحولت القضية من نقاش حول حيوانات الشوارع إلى معركة أوسع حول معنى الرحمة نفسها وحدودها...

فهل أصبحت القسوة هى اللغة الأسهل؟ وهل يمكن أن يتحول الخوف المشروع إلى مبرر لتجويع أو تسميم أو قتل آلاف الكائنات الحية دفعة واحدة؟ وهل يقف الدين والعلم فعلا إلى جانب هذه الدعوات كما يروج البعض؟

التسميم والإعدام الجماعى لكلاب الشوارع حل مقبول لدى البعض!

الأزمة تكشف علاقتنا غير السوية بالرحمة والإنسانية وتغييبهما وراء جدران الخوف

هذا التحقيق لا ينطلق من إنكار مخاوف المواطنين أو التقليل من خطورة حوادث العقر والسعار، لكنه يحاول تفكيك خطاب يتسع يوما بعد يوم خطاب يرى فى القتل الجماعى للكلاب حلا وفى الرحمة تهمة.. وفى كل من يرفض الإبادة «كلبجيا» يستحق السخرية والهجوم...

وفى محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة يفتح هذا التحقيق الملف من زواياه المختلفة بين الدين والعلم والخبرة العملية.. بحثا عما إذا كانت الإبادة فعلا طريقا إلى الأمان، أم أن الأزمة تكشف شيئا أعمق يتعلق بعلاقتنا بالرحمة نفسها..

براء المطيعي: هلع مجتمعي

فى مستهل النقاش تفتح الإعلامية براء المطيعي، مدير البرامج العلمية بالإذاعة العامة والمعنية بملف شؤون الحيوان فى مصر.. والمشاركة فى مشروع قانون لتنظيم شؤون الحيوان، زاوية التحليل السوسيولوجى والقانونى للأزمة مؤكدة أن أزمة الكلاب الضالة لا يمكن فهمها بمعزل عن فجوة الوعى المجتمعى وطريقة إدارة الملف عبر السنوات.. مشيرة إلى أن الخوف من الكلاب غالبا ما يتضخم بفعل المعلومات المغلوطة والمبالغات فى أعداد وإحصاءات غير دقيقة يتم تداولها دون سند علمي...

وتقول المطيعى إن الإنسان عدو ما يجهل.. موضحة أن غياب الوعى بالتعامل الآمن مع الحيوانات.. إلى جانب الترويج لروايات غير دقيقة أسهما فى خلق حالة من الهلع المجتمعى دفعت بعض الفئات إلى تبنى دعوات القتل والتخلص الجماعى باعتباره الحل الوحيد..

وتشير إلى أن السياسات التى اتبعتها الحكومات المتعاقبة فى التعامل مع الكلاب، والتى شملت القتل باستخدام الخرطوش أو السموم مثل "الاستركنين" لم تحقق النتائج المرجوة بل أسهمت فى إلحاق أضرار بيئية وصحية إلى جانب ما وصفته بإهدار المال العام وإثارة مشاهد عنف كان لها أثر سلبى على الصحة النفسية العامة.. دون أن تؤدى إلى تقليص فعلى ومستدام فى أعداد الكلاب...

وترى المطيعى أن استمرار الأزمة رغم تلك السياسات يعكس ضرورة التحول إلى نهج مختلف يقوم على العلم والرحمة،.. مشيرة إلى أن دولا عدة سبقت فى تطبيق برامج تعتمد على "التعقيم والتحصين وإعادة الإطلاق" (CNVR)، وحققت نتائج إيجابية نسبيا .. وإن كان هذا النهج يحتاج إلى وقت وإرادة مؤسسية وتعاون مجتمعى واسع...

وتوضح أن تطبيق هذا النموذج فى مصر يتطلب شراكة بين الدولة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص، مؤكدة أن الموارد الحكومية وحدها قد لا تكون كافية لتحقيق نتائج سريعة، ما يستدعى إشراك مؤسسات كبرى ورجال أعمال لدعم برامج التعقيم والتطعيم والتوعية...

وفى ما يتعلق بالمعلومات المتداولة عن أعداد الكلاب، تشير إلى أن بعض الأرقام المنتشرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، مثل تقديرات تصل إلى ٤٠ مليون كلب.. لا تستند إلى بيانات علمية دقيقة ولا تتوافق مع ما هو معلن رسميا من تقديرات أقل بكثير، معتبرة أن تضخيم الأرقام يساهم فى تأجيج حالة الخوف..

كما تنفى المطيعى صحة بعض المعتقدات الشائعة، ومنها أن جميع حالات العقر مصدرها الكلاب الضالة فقط.. أو أن كل من يتعرض للعقر يكون بريئا بالكامل.. موضحة أن بعض الحالات ترتبط بسلوكيات بشرية خاطئة أو استفزاز للحيوان، بينما تظل هناك حالات أخرى محدودة من الهجوم غير المبرر، لكنها لا تمثل القاعدة العامة...

وتؤكد أن الكلاب كائنات حية لها حق فى الحياة، وأنها لا تتحمل وحدها مسؤولية الأزمة الحالية، مشيرة إلى أن غياب برامج التعقيم والتطعيم والتوعية عبر سنوات طويلة هو ما أدى إلى تفاقم الوضع، وليس "سلوك الحيوان" فى حد ذاته...

انتهاكات

فى حديثها عن الانتهاكات التى تتعرض لها الحيوانات فى مصر، ترى أن العنف لا يقتصر على الكلاب فقط، بل يمتد إلى مختلف الحيوانات، ما يعكس فى رأيها تغيرا فى السلوك الاجتماعى يستدعى دراسة أعمق من قبل علماء النفس والاجتماع لفهم جذور هذه الظاهرة...

وتضيف أن أحد أهم أسباب سوء الفهم هو غياب التربية السليمة فى التعامل مع الحيوانات، حيث تلجأ بعض الأسر إلى تخويف الأطفال بالكلاب أو القطط، ما يرسخ صورة ذهنية سلبية منذ الطفولة، مشددة على أن هذا الخطأ التربوى لم يتم التعامل معه بشكل كاف على مستوى الإعلام أو المؤسسات التعليمية والدينية..

وتنتقد المطيعى غياب قانون شامل ومنظم لشؤون الرفق بالحيوان فى مصر، رغم وجود نصوص دستورية تنص على الرفق بالحيوان، مشيرة إلى أن الاعتماد الحالى على مواد متفرقة مثل المادة ٣٥٧ من قانون العقوبات لا يكفى لردع الانتهاكات، بسبب ضعف العقوبات وعدم شمولها...

وتدعو إلى ضرورة ترجمة النصوص الدستورية إلى قانون متكامل ينظم العلاقة بين الإنسان والحيوان، مؤكدة أن التشريع وحده قادر على إحداث تغيير حقيقى فى التعامل مع هذا الملف...

وتختتم المطيعى حديثها بالتأكيد على أن الدعوات إلى القتل الجماعى للكلاب تتناقض مع كل الشرائع السماوية والمبادئ الإنسانية، موضحة أن الأصل فى التعامل هو رد الاعتداء فقط، وليس الإبادة، مشيرة إلى أن القتل العشوائى لا يؤدى فقط إلى تفاقم العدوانية، بل يخل بالتوازن البيئى الذى تشكل الكلاب جزءا منه منذ آلاف السنين...

وترى أن الدولة بدأت بالفعل فى تبنى نهج علمى قائم على برنامج CNVR (الإمساك، التعقيم، التحصين، وإعادة الإطلاق)، إلا أن التحدى الحقيقى بحسب وصفها يكمن فى ضعف التواصل مع المواطنين، وتحول الدولة أحيانا إلى رد فعل بدلا من أن تكون فاعلا فى توجيه الرأى العام نحو الحلول العلمية المستدامة...

كما تحذر من استمرار حملات القتل العشوائى التى ينفذها بعض الأفراد، مؤكدة أنها لا تتعارض فقط مع توجهات الدولة، بل تشكل أيضا خطرا بيئيا وصحيا داعية إلى تطبيق القانون، وتفعيل برامج التوعية، وتوسيع نطاق الحلول العلمية بدلا من الانزلاق نحو العنف....

ياسر سلّمي:

الكلب "ليس نجسا" فقهياً والإعدام الجماعى إسراف محرم.. وعنف البشر أيقظ جينات «الشراسة» لدى الكلاب

الإسلام يدعو للرفق بالحيوان

فى مواجهة موجات التحريض والدعوات المتصاعدة للتخلص من كلاب الشوارع كان لا بد من الوقوف على رأى الشريعة الإسلامية الغائبة عن أذهان الكثيرين، وتفكيك الشبهات التى يتخذها البعض غطاءً لممارسة العنف.. وفى هذا الصدد، يؤكد الشيخ ياسر سلمي، الخطيب بوزارة الأوقاف والباحث فى التراث الإسلامي، أن التعامل مع الحيوانات فى الإسلام لا ينفصل عن منظومة أوسع تقوم على الرحمة والمحبة تجاه جميع المخلوقات. ويؤكد أن النصوص الإسلامية حافلة بالأمثلة التى تدعو إلى الرفق بالحيوان وتحذر من إيذائه، مستشهدا بحديث المرأة التى دخلت النار بسبب حبسها لقطة ومنعها من الطعام، وحديث الذى غفر الله له بسبب سقيه كلبا عطشانا.. ويشير سلمى إلى أن الرحمة بالحيوان ليست مسألة هامشية فى الإسلام، بل قد تكون سببا فى نيل رضا الله ومغفرة الذنوب، موضحا أن النبى محمد صلى الله عليه وسلم نهى عن تعذيب الحيوانات أو إيذائها.. واعتبر الإحسان إليها جزءا من القيم الدينية الأساسية..

وفيما يتعلق بالدعوات المطالبة بقتل الكلاب الضالة، يرفض سلمى فكرة القتل الجماعى بشكل قاطع، معلنا فى حسم: القتل الجماعى هذا أمر لا يجوز مطلقا.. ولا يقتل من الكلاب إلا العقور منها، أما القتل الجماعى فهو إسراف فى القتل وأمر محرم نهى عنه القرآن الكريم..

ويؤكد أن التعامل مع الكلاب التى تمثل خطرا يجب أن يكون من خلال العزل والملاحظة والرعاية البيطرية، وليس عبر حملات إبادة جماعية تستهدف جميع الحيوانات الموجودة فى منطقة ما...

كما يصف مشاهد تعذيب الكلاب أو الاعتداء عليها بالحجارة والعصى بأنها سلوكيات محرمة لا تمت إلى الدين بصلة.. مشددا على أن الإسلام نهى عن التعذيب وأمر بالإحسان إلى جميع الكائنات الحية... ويضيف أن إيذاء الحيوان لا يفقده حقه فى الرحمة.. حتى فى ظل الخلافات الفقهية المتعلقة بطهارة الكلاب أو نجاستها.. حيث فجر مفاجأة فقهية بقوله: "الكلاب ليست نجسة، وهذا مذهب الإمام مالك ومذهب أبو حنيفة.. وحتى لعاب الكلاب وعرق الكلاب ليس نجسا وكل حى طاهر.. مؤكدا أن تحريم التعذيب والإيذاء أمر مستقل تماما عن هذه المسائل الفقهية...

العنف سبب تغير سلوك الكلاب

ويعتقد سلمى أن العنف المتكرر الذى تتعرض له الكلاب فى الشوارع قد يكون أحد أسباب تغير سلوكها وزيادة عدوانيتها.. موضحا أن الخوف يدفعها إلى التجمع فى مجموعات (قطعان) بحثا عن الحماية.. وهو ما ينعكس على طبيعة تعاملها مع البشر... ويرى أن استعادة العلاقة الطبيعية بين الإنسان والحيوان تبدأ من نشر ثقافة الرحمة والرفق بدلا من التخويف والعنف...

وحول الجدل الدائر بشأن إطعام الكلاب والقطط فى الشوارع، يؤكد سلمى أن إطعام الحيوانات من أعمال البر والإحسان التى يؤجر عليها الإنسان، مستشهدا بقول النبى صلى الله عليه وسلم: «فى كل ذات كبد رطبة أجر»... ويشير إلى أن المشكلة لا تكمن فى الإطعام ذاته، وإنما فى ضرورة تنظيمه بطريقة لا تسبب إزعاجا للسكان أو تلوثا للبيئة المحيطة.. مستنكرا الأصوات التى تحرم ذلك بقوله: الكلاب تعيش معنا وتعتبرنا جيرانا.. ومنع إطعام الكلاب أو التحريض على منع إطعامهم هو أمر منكر ونهى عن المعروف.

ويشدد سلمى على أن حماية المواطنين والحفاظ على سلامتهم لا تتعارض مع الرحمة بالحيوان، موضحا أن المجتمع مطالب بتحقيق التوازن بين الأمرين من خلال التعامل العلمى مع الحالات الخطرة، وتوفير الرعاية البيطرية وبرامج التعقيم والتطعيم مع تجنب العنف والقتل العشوائى معقبا: المحافظة على أرواح الأطفال واجب شرعي، ولكن إيذاء الكلاب وقتلها محرم والمحافظة على أرواحها واجب شرعي.. ولابد أن نحافظ على الواجبين..

ويختتم حديثه بالتأكيد على أن أزمة الكلاب الضالة لا تعكس فقط مشكلة تتعلق بإدارة الشوارع، بل تكشف أيضا عن تراجع قيمة الرحمة داخل المجتمع.. مشيرا إلى أن العلاقة بين الإنسان والحيوان كانت فى الماضى أكثر هدوءا وأمانا.. وأن استعادة هذه العلاقة تتطلب إعادة إحياء قيم التعاطف والرفق التى دعا إليها الدين.

دينا ذو الفقار:

فكرة القتل الجماعى للكلاب «فكر إرهابى متطرف».. والأكل النيء لا يصنع كلبا شرسا

الرفق بالكائنات متجذر فى العقيدة المسيحية

تكتمل الرؤية الإنسانية فى هذا الملف بموقف الكنيسة المصرية حيث يؤصل القمص بضابا بخيت.. كاهن كنيسة القديسين مكسيموس ودوماديوس والأنبا موسى بالعصافرة بالإسكندرية.. للمفهوم المسيحى تجاه الحيوان مؤكدا أن الرفق بالكائنات الحية مبدأ أصيل متجذر فى العقيدة...

ويستشهد القمص بضابا بنصوص الكتاب المقدس قائلا: نص العهد القديم ذكر صراحة أن الصديق يراعى نفس بهيمته.. والسبب هنا أنه إنسان بار منح الله فى قلبه فيضا من الرحمة تجعله عطوفا على كل مخلوقاته.. وهذا هو المبدأ الأساسي؛ أن يراعى الإنسان حيواناته ويكون رحيما بها..

ولكن، وفى إطار المقاربة الواقعية لحفظ أمن المجتمع.. يوضح القمص بضابا أن الرسائل الروحية لا تنفصل عن القوانين الصارمة لحماية البشر مستدلا بالشريعة الموسوية فى العهد القديم: فى الوقت نفسه، وضعت الشريعة عقابا شديدا.. فلو كان لشخص ثور نطاح ونطح أحدا وآذاه.. يلتزم صاحب الثور بتعويض الإصابة ويقتل الثور.. وفى حالتنا المعاصرة، لو أن كلبا عقورا عض مواطنا.. فإن الكلب يعدم، ويتحمل صاحبه التعويض الكامل لأنه مسؤول عنه قانونا وشرعا فلا يمكن أن نترك أمورا تخرج عن السيطرة والتحكم..

ويرفض كاهن كنيسة القديسين بشكل قاطع الممارسات العنيفة التى يرتكبها بعض الهواة فى الشوارع، معقباً بحسم: نحن بالتأكيد لسنا ضد الحفاظ على الحيوانات، لكننا فى المقابل لا يمكننا تجاهل رعب الأطفال وحالات الفزع التى تصيبهم عندما يهاجمهم كلب ويعقرهم، وكم من أرواح بريئة حصدها داء السعار..

وحول سؤال التحقيق المركزى عن مدى تأييده لدعوات "الإخلاء التام" وإبادة الكلاب من الشوارع.. يجيب القمص بضابا برفض قاطع لـ"الإبادة الجماعية"، طارحا البديل العلمى والتاريخي: لا للاستئصال ولا للقتل الجماعى . ويقول: زمان ونحن صغار، كان هناك نظام مؤسسى محترم.. كانت تنزل عربات مخصصة ومقفلة تابعة للجهات البيطرية، يصطادون الكلاب بطرق رحيمة إما بطلقة مخدرة أو بجنازير معينة.. ثم يتم فحصها بيطرياً لعزل المسعور منها وعلاجه.. وكان أصحاب المزارع الكبرى يأتون لشراء الكلاب السليمة وتأهيلها لحراسة مزارعهم فى الصحراء والمشروعات الجديدة لحمايتها من الأفاعى والثعابين، هذا هو التوازن البيئى الحقيقي..

وفيما يخص ظاهرة إطعام الكلاب فى الطرقات، يرى القمص بضابا الأبعاد المتداخلة للقصة: الناس الذين يطعمون الكلاب فى الشوارع، بلا شك فى قلوبهم رحمة وإحسان، لكن من الناحية البيئية والتنظيمية، الأمر يحتاج إلى انضباط حتى لا يسبب تشوها فى الشارع..

ويختتم القمص بضابا بخيت حديثه بالتعليق على مشاهد التعذيب والتنكيل بالكلاب بدافع التسلية المنتشرة على السوشيال ميديا قائلًا: التسلية بتعذيب الحيوانات سلوك خاطئ تماما والكنيسة ترفضه، والطفل أو الشاب الذى يعذب كلبا يرتكب ذنبا.. لكن فى المقابل، لو هاجمنى كلب فى الشارع وضربته لردعه.. فهذا دفاع مشروع عن النفس يكفله القانون.. الوضع الطبيعى والصحى والآمن.. هو ألا تكون شوارعنا ساحة للخوف أو للأمراض المعدية، بل مكانا آمنا للأطفال عبر تنظيم وجود هذه الكائنات برحمة وعلم..

براء المطيعي:

لاستقواء على «الكلاب» يكشف عنف المجتمع.. وحملات الإبادة بالسم تعكس عجزا عن الحل العلمي

تطرف خارج نطاق الدين والإنسانية

لم يقتصر تفكيك مغالطات "الإبادة بالسم" على الجوانب الدينية والفقهية فحسب.. بل امتد ليتسلح بالمنطق العلمى والقانونى حيث تصف دينا ذو الفقار، ممثل المجتمع المدنى فى استراتيجية ٢٠٣٠ لمكافحة السعار.. الدعوات المتصاعدة لقتل وتسميم الكلاب بأنها تفكير متطرف خارج عن نطاق الدين والإنسانية..

وتتابع ذو الفقار حديثها بلهجة حاسمة تلك الأصوات التى تحرض على القتل والسم على منصات التواصل الاجتماعي تمثل فكرا يشبه الفكر الإرهابى فهو يعكس تدنياً حادا فى لغة الحوار والأسلوب.. ولا يمكن أبداً أن نجعل من التجاوز، وقلة الأدب، والعنف، قاعدة عامة نقيس عليها أمن مجتمعنا، فهذا كلام غير سليم بالمرة..

وعن جدوى الحلول الدموية العشوائية التى يطالب بها البعض، تؤكد ممثل المجتمع المدنى أن التاريخ والعلم أثبتا فشلها قائلة: حملات التسميم والقتل الجماعى لم تنجح فى أى مكان فى العالم لتقليل الأعداد.. هناك منهج علمى مستدام مقر من قبل كبرى المنظمات الدولية كمنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وهو ما يعرف ببرنامج (صحة واحدة للجميع)، فالأمر محسوم علميا.. صحة الإنسان والحيوان مرتبطان والحل يبدأ من التوعية، والتعامل السليم، والوقاية عبر التحصين والتطعيم..

وتشرح ذو الفقار الروشتة العلمية البديلة لمواجهة الكثافة العددية للكلاب: المواجهة الحقيقية تعتمد على محاور أساسية أولها (التعقيم الجراحي).. ويصاحبه توعية جادة لملاك الكلاب وفرض رقابة صارمة على محلات البيع، وعلى المزارع التى تقوم بعمليات تزاوج وإكثار عشوائى للسلالات دون حاجة أو طلب، فالكلاب جزء لا يتجزأ من المنظومة الإيكولوجية والتوازن البيئي..

وفى سياق متصل، تدافع ذو الفقار عن الأشخاص الذين يتطوعون لإطعام حيوانات الشوارع، واصفة من يهاجمونهم بـ"المجموعات العشوائية" وموضحة: إطعام حيوان جائع هو تصرف حسن وجيد من جهة الدين والإنسانية والصحة.. لاسيما وأن هذه الكائنات تواجه الجوع وسوء التغذية وتكافح للبقاء فى بيئة قاسية، لكننا فى الوقت ذاته، نشدد على أن النجاح يكمن فى الإطعام بمسؤولية وليس بطريقة عشوائية..

وفصلت ذو الفقار معايير الإطعام المسؤول كالتالي:

– أختيار الأماكن الآمنة: يجب اختيار مناطق هادئة ومخصصة.. بعيدة تماما عن الطرق المزدحمة وملاعب الأطفال ومداخل البيوت والمناطق التجارية..

– النظافة الصارمة والوقاية: الالتزام بإزالة بقايا الطعام والأوعية والتغليف فور انتهاء الحيوانات من الأكل منعا لجذب القوارض مع ضرورة إفراغ أوعية المياه وتغييرها يوميا لمنع تكاثر البعوض.

– طريقة تقديم الطعام: يفضل وضع الطعام فى خط طويل على شكل (حوض) وليس فى كومة واحدة، لتقليل سلوك حراسة الطعام ومنع العدوانية والمشاجرات بين الكلاب...

– الربط بالجانب الطبي: اختيار جدول زمنى ثابت يوميا للإطعام يرسخ روتينا يسهل عملية السيطرة على الكلاب من أجل التطعيم السنوى والتعقيم..

وعن طبيعة الأكل، نفت ذو الفقار الشائعات التى تربط بين اللحوم النيئة والشرس قائلة: الأكل النى لا علاقة له بالسعار أو بتشريس الكلب تماما.. فالطبيعة أصلا قائمة على ذلك، لكننا ننصح بطهى اللحوم أو البيض جيدا من باب الوقاية الطبية فقط لحمايتها من السالمونيلا والأمراض..

وتختتم ممثل المجتمع المدنى فى استراتيجية مكافحة السعار حديثها بتوجيه رسالة لمن يظنون أن القتل هو الحل الأسرع: من يرى فى القتل والسم حلا سريعا هو شخص غير مسؤول.. وغير واعى وغير متابع.. لدينا استراتيجيات مستدامة وبرامج دولية تحث على التعايش السلمى واحترام الكون ومكوناته، والتعامل بطرق سليمة بعيدة تماما عن تشجيع الأفكار المتطرفة والإرهابية..

مناشدة القائمين على الإطعام بتجنب المواجهات غير الضرورية مع الجيران.. وتوثيق نظافة المكان بالصور والفيديوهات لإثبات تحضرهم، وعدم اللجوء للقانون إلا كملاذ أخير لحل الأزمات وديا..

خاتمة

ورغم أن مهنة الصحافة.. كما تعلمناها واعتدنا عليها.. تقوم فى جوهرها على الحياد والموضوعية وعلى المسافة المتساوية بين الأطراف.. إلا أننى اليوم فى هذا التحقيق أختار عن وعى كامل أن أبتعد قليلا عن هذا الحياد البارد..

ليس لأن الحقيقة غائبة ولا لأن الوقائع غير واضحة.. بل لأن هناك لحظات يصبح فيها الصمت المتوازن نوعا من القسوة غير المقصودة ويصبح فيها الحياد نفسه غير كاف لشرح ما يحدث على الأرض..

أنا لا أكتب هنا ضد الناس.. ولا ضد خوفهم ولا أقلل من ألم أى شخص تعرض للأذى أو شاهد خطر حقيقى فى الشارع.. هذا الخوف مفهوم ومشروع ولا يمكن تجاهله أو إنكاره..

لكن ما لا يمكن تجاهله أيضا هو الطريقة التى بدأنا نتعامل بها مع هذا الخوف.. كيف تحول فى لحظات كثيرة إلى دعوات للإبادة والتسميم والقتل الجماعى وتجويع الحيوانات وكأننا أمام عدو يجب محوه بالكامل لا التعامل معه أو فهمه...

نحن مجتمع يستطيع أن يختلف بشراسة حول كل شيء تقريبا.. نختلف حول فريق كرة قدم.. فننقسم بين الأهلى والزمالك وكأن العالم يتوقف عند هذه الخصومة ثم نعود بعدها للحياة بشكل طبيعي.. و نختلف حول السياسة فنتبادل الاتهامات ونتصارع فى كل اتجاه لكننا فى النهاية نظل قادرين على الاعتراف بأن الاختلاف جزء من طبيعة البشر.

حتى فى أشد خلافاتنا اليومية نحن نتعلم أو نحاول أن نتعلم كيف نعيش مع فكرة أن الآخر موجود حتى لو لم نتفق معه...

لكن الغريب أن هذا المجتمع نفسه الذى يتسع لكل هذا الاختلاف يبدو أحيانا غير قادر على تقبل وجود كائن أضعف بكثير لا يملك لغة ولا موقفا سياسيا ولا حتى قدرة على الدفاع عن نفسه... كائن يختزل وجوده فى لحظة خوف ثم يتحول هذا الخوف إلى حكم بالإعدام..

فى النهاية قد ننجح فى التخلص من الكلاب من الشوارع لكن السؤال الحقيقى سيبقى معلقا.. هل تخلصنا من المشكلة.. أم تخلصنا من جزء من قدرتنا على الرحمة أيضا؟

تحقيق: مادونا شوقي

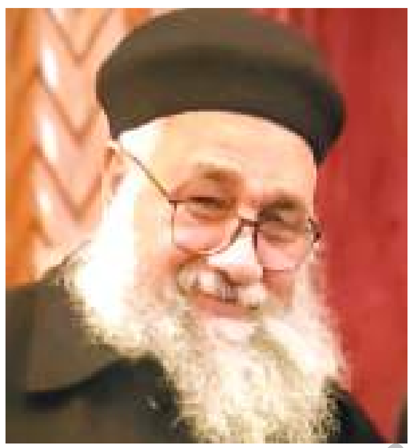

بضابا بخيت:

العهد القديم يأمر بالرحمة بـ«نفس بهيمته».. وتعذيب الحيوانات للتسلية «خطيئة» ومن يطعمها قلبه رحيم

المشهد
العدد 353 – السنة الرابعة عشرة - الإثنين 1 يونيو 2026 م - 15 ذو الحجة 1447 هـ

قالت العرب

..إن الشعوب كالأشخاص ..فى طور الطفولة تميل إلى التحطيم..و فى طور الرجولة تتصرف إلى الإنشاء ..

توفيق الحكيم

أحوال شخصية

قانون الأسرة الجديد.. ترجمة للسيداو أم استجابة لمتغيرات العصر؟

البعض لا يرى فيه إلا مزيدا من الدفع نحو تفكك الأسرة المصرية وضياع هويتها وسمتها الأساس القائم على الاحترام بل والتقديس، والبعض يراه أنه ترجمة مصرية لاتفاقية السيداو التى وقعتها القاهرة عام ١٩٨٠، ولكنها كانت تدخل حيز التنفيذ ببطء شديد أمام الموانع الشرعية والمجتمعية، فى حين يراه البعض الآخر تلبية لاحتياجات العصر الحديث ومتطلباته، وهناك من يظن أنه يطيح بمفهوم الرجولة والقوامة التى منحها الشرع للرجل، وفى ظل هذا القانون المقترح ما عليه إلا أن يكون آلة صرف فقط، وإلا فالقانون له بالمرصاد! وما اتفق عليه الجميع أن الأسرة المصرية تعانى بما يكفى من تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة، ولا تحتاج إلى قانون ينصف المرأة على الرجل، ولكن إلى قانون يحقق التوازن والعدالة، نعم إنه قانون الأسرة المقترح، والذى يفصل بينه وبين عتبات مجلس النواب الذى يُعتقد أنه سيوافق عليه بعد أن وافقت عليه الحكومة خلال لحظات قصيرة.

«المشهد» فى هذا التحقيق يطرح رأى الشرع والقانون بعد اللغط الكبير الذى أثاره القانون وتعديلاته....

جوهر الخلاف

يؤكد د. محسن أبو النيل من علماء الأزهر الشريف والحاصل على الدكتوراه فى الفقه المقارن أهمية دور الأزهر الشريف فى حماية الشريعة ومنها فقه الأسرة وما يتعلق بها من تشريعات، والحفاظ على هوية الأسرة المصرية، مشددا على ضرورة عرض القانون على الأزهر الشريف.

وأضاف: لقد قرأت مقترح القانون الجديد الخاص بالأسرة المصرية، فرأيت أن أهم النقاط التى حدث من خلالها الاختلاف والجدل الكبير بين الأسر المصرية هي: - أولا.. سن الحضانة ومن الأحق للحضانة بعد الأم، ففى القانون الجديد يقول بعودة سن الحضانة إلى سابق عهده بـ ٧ سنوات للولد و ٩ سنوات للبنت بدون تخيير، وهذا وارد فى أقوال الفقهاء وإن كانت المسألة خلافية، ولكنه اختلاف سائغ مقبول وهو مذهب الحنابلة: أن الأنثى إذا بلغت سبع سنين فإنها لا تخير، وإنما تكون عند الأب وجوبا إلى البلوغ، ثم الزفاف، لأن الغرض من الحضانة الحفظ، والأب أحفظ لها، وإنما تخطب منه، فوجب أن تكون تحت نظره ليؤمن عليها من دخول الفساد لكونها معرضة للآفات إذ لا يؤمن عليها الانخداع لغرتها.

وأما الأحق بالحضانة بعد الأم هى أم الأم فى الشريعة، وهذا ما ذهب إليه كثير من الفقهاء ولذلك فإن تغير سن الحضانة هو أحد أسباب رفضه عند فئة كبيرة من الأسر المصرية وإن كنت أرى أن المسألة خلافية والخلاف فيها سائغ مقبول والفقه هو مجرد اجتهاد من الفقيه.

ثانيا: هو فسخ العقد بعد ستة أشهر؛ ونصت المادة كذلك على أنه يحق للزوجة طلب فسخ عقد الزواج قضائياً خلال مدة لا تتجاوز ٦ أشهر من تاريخ العقد، إذا ثبت أن الزوج ادعى لنفسه صفات غير حقيقية وتزوجته على هذا الأساس، بشرط عدم وجود حمل أو إنجاب.

وهذا قوبل بالرفض وبشدة من فئة كبيرة من المجتمع لأن المفروض أن الزواج على الاستمرارية؛ استمرارية العشرة وليس على التجربة، قال الله تعالى فى القرآن الكريم: ﴿وَمِنْ آيَاتِه أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾.(٢١) من سورة الروم ، وتُعدُّ هذه الآية من أعظم الآيات التى تصف حكمة الله تعالى فى تشريع الزواج والعلاقة بين الزوجين، وتتجلى معانيها فى الآتي: من أنفسكم: أى من جنسكم وبشريتكم، لتتحقق الألفة والانسجام وتتيسر العشرة، لتسكنوا إليها: الهدف الأساسى من الزواج هو تحقيق السكينة، والطمأنينة، والاستقرار النفسى والروحي، المودة والرحمة: هما الركيزتان اللتان تقوم عليهما الحياة الزوجية. فالمودة هى الحب والتقارب العاطفي، والرحمة هى العطاء، والتسامح، والرعاية.

ثالثا: مباشرة الزواج بدون ذكر للولي، فمشروع قانون الأسرة الجديد: جاء فيه «للرجل والمرأة أهلية مباشرة عقد زواجهما وتوثيقه بتمام ١٨ عاما وينعقد الزواج بإيجاب وقبول وشهادة شاهدين» ويبرم العقد رسميا أمام المأذون أو الجهة المختصة، وهذه مسألة مهمة هل يجوز زواج البكر دون إذن وليها؟ فالذى عليه جمهور العلماء أنه لا يصح النكاح إلا بولي،

وأن المرأة سواء كانت بكرا أو ثيبا لا يجوز لها أن تتولى عقد النكاح لنفسها - أصالة أو نيابة أو وكالة - وعبارتها غير معتبرة فى عقد النكاح، وإذا كانت البكر صغيرة فإنها لا تزوج نفسها بالإجماع، وزواج البكر بدون إذن وليها يعتبر باطلا عند جمهور العلماء (المالكية، والشافعية، والحنابلة)، لقول النبى «لا نكاح إلا بولي» وهو حديث صحيح رواه أحمد والأربعة (أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه)، ويعنى أن زواج المرأة لا يصح شرعاً إلا بوجود وليها (كالأب أو من ينوب عنه) ، وورد عنه: أنه قال «أيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل"، لكن المذهب الحنفى فقط أجاز للمرأة البالغة العاقلة تزويج نفسها، وقول الجمهور أقوى واتباعه أولى للحفاظ على الأسرة من التفكك بمعنى أن البنت هنا لو اختارت الزواج بدون إذن وليها سيكون هناك خلافات أسرية كبيرة، وخاصة إذا كان اختيارها قد وقع على شاب لا يصلح أن يكون زوجا، لسوء خلقه ولقلة علمه ولعدم قدرته أصلا على الزواج، وكما نعلم أن المرأة دائما قلبها رحيم وربما مالت للاختيار بكلمات معسولة وهى عن الواقع مفصولة، فالولى شرط عند الجمهور للحفاظ على بناتنا وتقويمهن.

قانون ٢٠١٩

وأضاف د. أبو النيل: وبوصفى خريج كلية الشريعة والقانون وماجستير فى الشريعة الإسلامية فى (الأحكام الفقهية المتعلقة بأحكام الأسرة عند الإمام الماوردى دراسة فقهية مقارنة)) ودكتوراه. بالشريعة الإسلامية فى (القواعد والضوابط الفقهية عند الإمام الغزالي) أتمنى من السادة الأفاضل القائمين على إدارة الصفحة الرسمية للأزهر الشريف أن تعيد نشر مشروع قانون الأحوال الشخصية الصادر عن الأزهر الشريف عام ٢٠١٩ عن طريق النشر بشكل يومي، كل يوم مجموعة مواد متعلقة بموضوع واحد كمسألة الحضانة - المهر - الخطبة - الطلاق - الخلع - النفقة إلخ تحت عنوان (رأى الأزهر الشريف في» مسألة كذا(«فتُكتب المسألة ومقترحات المواد المتعلقة بها، وكما قلت بالبداية أن الأزهر هو الأمين على الأسرة المصرية منذ مئات السنين، وأتمنى أن يكون دور الأزهر وجوبيا فى إعداد القانون الجديد الخاص بأحوال الأسرة، وليس اختياريا .

واختتم بقوله: أتمنى أيضا فى هذا القانون أن يتم الاستعانة بلجنة تضم رجال دين وقضاة وقانونيين واجتماعيين ونفسيين من المشهود لهم بالنزاهة والحيادية، هذا طلب إلى القائمين على التشريع وإلى حكماء هذا الوطن وإلى كل من يعنيه استقرار البيت المصري.

أخطر التشريعات

ناجى الشهابي، رئيس حزب الجيل الديمقراطى وعضو مجلس الشيوخ، يؤكد أن مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد لا يجوز التعامل معه باعتباره مجرد مشروع قانون عادى، لأنه يمس بصورة مباشرة استقرار الأسرة المصرية وبنية المجتمع وقيمه الدينية والاجتماعية، مشددًا على أن هذا القانون يمثل أحد أخطر التشريعات التى يناقشها البرلمان المصرى فى العصر الحديث، حتى إن خطورته وتأثيره المجتمعى يجعلان منه - بعد الدستور وقانون الإجراءات الجنائية - أحد أهم القوانين المنظمة لحياة المواطنين.

وقال الشهابي: إن حالة الجدل واللغط التى أثيرت خلال الأيام الماضية بشأن ما إذا كان مشروع القانون قد عُرض بالفعل على الأزهر الشريف أم لا، تكشف خطورة التسرع فى تناول هذا الملف الحساس، خاصة بعد التصريحات التى صدرت عن رئيس اللجنة البرلمانية المختصة بمناقشة القانون فى مجلس النواب، والتى أكد فيها أن مشروع القانون تم عرضه على الأزهر الشريف، قبل أن يأتى الرد الواضح والحاسم من فضيلة الدكتور عباس شومان نافياً ذلك بصورة قاطعة.

زيادة الاحتقان

وأضاف رئيس حزب الجيل الديمقراطى أن هذا التناقض لا يجب المرور عليه باعتباره مجرد اختلاف فى التصريحات، لأن الأمر يتعلق بقانون يمس ملايين الأسر المصرية، ويتناول قضايا شديدة الحساسية تتعلق بالزواج والطلاق والحضانة والرؤية والنفقة والولاية على الأطفال، وهى قضايا ترتبط مباشرة بأحكام الشريعة الإسلامية وثوابت المجتمع المصري.

وشدد الشهابى على أن الأزهر الشريف، باعتباره المرجعية الدينية الوسطية الأكبر فى العالم الإسلامي، ليس مجرد جهة يمكن الاستئناس برأيها شكليًا، وإنما شريك أساسى وأصيل فى أى تشريع يتعلق بالأحوال الشخصية، تنفيذًا لنصوص الدستور التى أكدت دور الأزهر فى الشئون الإسلامية ومرجعيته فى العلوم الدينية.

وأكد أن أى محاولة لتجاوز الأزهر الشريف أو القفز على رأيه فى هذا القانون، تمثل خطأ بالغ الخطورة، وقد تؤدى إلى زيادة الاحتقان المجتمعى وفتح أبواب واسعة للخلاف والجدل داخل المجتمع، خاصة أن الأسرة المصرية تعانى بالفعل من تحديات اجتماعية واقتصادية وثقافية كبيرة، وتحتاج إلى قانون يحقق التوازن والعدالة ويحافظ على كيان الأسرة، لا إلى قانون يثير الانقسام أو يُشعر المواطنين بأن تشريعًا بهذه الخطورة يُمرر

د. محسن أبو النيل:

مهلة الـ ٦ شهور تحتاج إعادة نظر.. فالزواج يبنى على الاستمرارية وليس على التجربة

المستشار فتحى داود:

التعديلات تحرص على أهمية حماية الأسرة وتأمين حياة كريمة للزوجة والأبناء

ناجى الشهابي:

هذا القانون يمثل أحد أخطر التشريعات التى يناقشها البرلمان المصرى فى العصر الحديث

دون حوار حقيقى ومجتمعى ودينى واسع.

وقال الشهابي: "بلاش لعب بالنار فى قانون يمس كل بيت مصري"، مؤكدًا أن الحكمة تقتضى عرض مشروع القانون بصورة رسمية وكاملة على الأزهر الشريف وهيئة كبار العلماء قبل بدء مناقشته داخل مجلسى النواب والشيوخ، حتى يأتى القانون معبرًا عن صحيح الدين ومتوافقًا مع الدستور ومحققًا لمصالح المجتمع واستقراره.

وأضاف أن البرلمان بغرفتيه مطالب بالتعامل مع مشروع القانون بأقصى درجات المسؤولية الوطنية، بعيدًا عن أى استعجال أو محاولات لفرض رؤى أحادية، لأن تشريعات الأحوال الشخصية لا تحتمل المغامرة أو الحسابات الضيقة، بل تحتاج إلى توافق مجتمعى حقيقى يشارك فيه الأزهر الشريف، والمتخصصون، والقضاة، والخبراء الاجتماعيون والنفسيون، ومؤسسات المجتمع المدني.

وأكد الشهابى على أن حماية الأسرة المصرية يجب أن تكون هدفًا وطنيًا جامعًا، وأن إصدار قانون متوازن وعادل للأحوال الشخصية لن يتحقق إلا بالحوار الهادئ والمسؤول، والالتزام الكامل بثوابت المجتمع والدستور، واحترام الدور الوطنى والتاريخى للأزهر الشريف باعتباره صمام أمان دينى وفكرى للمجتمع المصري.

استجابة عصرية

من جهته أكد المستشار القانونى فتحى داود أن مقترح قانون الاحوال الشخصية الجديد يمثل خطوة مهمة نحو تطوير المنظومة القانونية المنظمة للعلاقات الأسرية، بما يحقق قدرًا أكبر من التوازن بين حقوق وواجبات جميع الأطراف داخل الأسرة، ويقول: يأتى هذا القانون استجابةً للتغيرات الاجتماعية والاحتياجات المعاصرة، حيث يسعى إلى تنظيم مسائل الزواج والطلاق والنفقة والحضانة بشكل أكثر وضوحًا وعدالة، كما يهدف إلى تقليل النزاعات الأسرية من خلال وضع ضوابط قانونية دقيقة تحمى استقرار الأسرة وتدعم مصلحة الأبناء، باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متماسك ومستقر.

ويقول: يُعد قانون الاحوال الشخصية إطارًا تشريعيًا يهدف إلى تنظيم العلاقات الأسرية بما يحقق التوازن بين حقوق جميع الأطراف داخل الأسرة، ويتناول هذا القانون القضايا المرتبطة بالزواج والطلاق والنفقة والحضانة والرؤية، مع وضع ضوابط واضحة تقلل من النزاعات وتساعد على تسريع إجراءات التقاضي، كما يركز على حماية حقوق المرأة والطفل، ويحدد آليات قانونية أكثر دقة لضمان تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحاكم.

ويهدف كذلك إلى تطوير القوانين السابقة بما يتناسب مع المتغيرات الاجتماعية، ويمنح القضاة أدوات قانونية أوضح للفصل فى القضايا الأسرية بطريقة عادلة ومنظمة، بما يعزز الاستقرار الأسرى ويحافظ على مصلحة الأطفال فى المقام الأول.

وعن أهم التعديلات فيه، يقول داود: تضمنت التعديلات مجموعة من النقاط المهمة التى تهدف إلى تحقيق قدر أكبر من الوضوح والعدالة فى القضايا الأسرية. من أبرزها تنظيم مسألة الرؤية والاستضافة للأطفال بشكل أكثر تحديدًا، وتوضيح ضوابط النفقة بما يضمن حقوق الأبناء، كما شملت التعديلات إجراءات أكثر تنظيمًا لإثبات الطلاق وتوثيقه، إضافة إلى معالجة بعض المشكلات المرتبطة بالحضانة وترتيب مستحقيها.

كذلك تم وضع آليات للحد من إطالة أمد النزاعات الأسرية داخل المحاكم من خلال إجراءات قانونية أسرع وأكثر دقة. وتسعى هذه التعديلات إلى تحقيق توازن بين حقوق الزوجين، مع الحفاظ على مصلحة الأسرة واستقرارها، وتقديم حلول قانونية أكثر وضوحًا فى التعامل مع الخلافات الأسرية.

وأشار إلى أن القوانين الحديثة تحدد سن الحضانة وفقًا لأفضل مصلحة للطفل، مع مراعاة احتياجاته النفسية والاجتماعية، بحيث يتم تحديد الأعمار لكل من الأم والأب بما يحقق استقرار الطفل، حيث ينص القانون على أعمار محددة للأطفال لكل طرف، مع مراعاة مصلحة الطفل الفضلى واحتياجاته النفسية والاجتماعية لضمان نموه السليم. ويشير القانون إلى متى يطبق قانون الأحوال الشخصية الجديد على القضايا القائمة.

كما يحدد حقوق وواجبات الحاضن فى التربية والعناية بالطفل، مع تحديد واجباته مثل توفير التعليم والرعاية الصحية والنمو السليم، لضمان حياة مستقرة وآمنة للطفل، وفق ما نصت عليه الحضانة فى قانون الأحوال الشخصية الجديد، ويشمل القانون آليات واضحة لترتيب رؤية الطفل من قبل غير الحاضن، بما يحافظ على العلاقة بين الطفل وكلا الوالدين، ويمنع انقطاع الروابط الأسرية الأساسية، استنادًا إلى نصوص قانون الأحوال الشخصية المصرى كاملا.

كما يوفر القانون إجراءات قانونية لتغيير الحضانة إذا تبين أن الوضع الحالى لا يخدم مصلحة الطفل، مع إشراف القضاء على القرار لضمان العدالة وحماية حقوق الطفل، مع مراعاة متى يصدر قانون الأحوال الشخصية الجديد ٢٠٢٦.

يسعى القانون إلى تقليل تأثير النزاعات بين الوالدين على الطفل، وضمان اتخاذ قرارات حضانة تتسم بالشفافية والعدالة، مع مراعاة استقرار الطفل وحقوقه النفسية والاجتماعية.

وبالتالي، إن تنظيم الحضانة وفق القانون الحديث يعكس حرص المشرع على حماية الطفل وحقوق جميع الأطراف، ويضمن بيئة آمنة ومستقرة لنموه السليم.

خلع ونفقة

ويوضح داود أن مسألة النفقة تعد من أبرز الموضوعات التى شهدت تغييرات واضحة فى قانون الاحوال الشخصية الجديد، لما لها من تأثير مباشر على استقرار الأسرة وحماية حقوق الزوجة والأبناء، ويشمل نطاق النفقة تقديم كل ما يلزم الزوجة والأبناء من مأكل وملبس ومسكن، وفق أحكام قانون الأحوال الشخصية الجديد، مع مراعاة قدرة الزوج المالية والتزامات الأسرة الأخرى.

أما فى حالات الخلع فى قانون الأحوال الشخصية الجديد، يحدد القانون الجديد حقوق الزوجة فى النفقة بعد الخلع، بما يضمن تلبية احتياجاتها الضرورية دون تحميل الزوج فوق طاقته.

واجمالا فإن قانون الأحوال الشخصية الجديد يلزم الزوج بتحمل النفقة فى جميع الحالات القانونية، ويتيح للزوجة الحق فى المطالبة بها عبر الإجراءات النظامية دون تأخير أو تجاوز.

وبالنسبة للأطفال فيحصلون على النفقة تلقائيًا وفق القانون، ويحدد مقدارها بما يضمن حاجاتهم الأساسية، مع مراعاة دخل الزوج والتغيرات التى أدخلت على قانون الأحوال الشخصية.

يسمح القانون للزوجة بطلب تعديل النفقة عند تغير الظروف المادية أو الصحية للزوج، وفق نصوص قانون الأحوال الشخصية الجديد، لضمان العدالة والاستقرار المالى للأسرة، ويوفر القانون الجديد آليات قانونية لمتابعة دفع النفقة، بما يشمل اللجوء للقضاء أو خدمات التنفيذ، بحسب ما نص عليه قانون الأحوال الشخصية الجديد، لضمان حقوق المستفيدين.

تؤكد هذه التعديلات على أهمية حماية الأسرة وتأمين حياة كريمة للزوجة والأبناء، مما يعكس حرص المشرع على تحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات وفق القانون.

مقترح القانون

يُعد مشروع قانون الأسرة (الأحوال الشخصية) الجديد فى مصر خطوة تشريعية شاملة تهدف إلى ضبط المنظومة الأسرية، حيث وافقت عليه الحكومة مؤخراً وأحالته إلى البرلمان لمناقشته وإقراره، يتضمن القانون حزمة من التعديلات الجوهرية والقرارات المنظمة لحقوق الزواج، الطلاق، الحضانة، والنفقة، ويمكن تلخيص أهم بنوده فى النقاط التالية:

الزواج والطلاق:

- توثيق الطلاق : فرض التزاما حتمى بتوثيق الطلاق رسمياً أمام المأذون خلال ١٥ يوما من تاريخ وقوعه، لضمان حفظ الحقوق الزوجية والميراث، حيث لا تترتب آثاره إلا بعد التوثيق.
- وثيقة ما قبل الزواج (اتفاق الذمة المالية) : السماح للزوجين بالاتفاق كتابة على ما يخص أموالهما وممتلكاتهما التى يتم تكوينها أثناء فترة الزواج.
- الفحوصات الطبية: اشتراط إجراء فحوصات طبية وتحاليل تثبت خلو الطرفين من الأمراض السارية وتعاطى المخدرات لإتمام الزواج.

الحضانة والرؤية: ترتيب الحضانة: جعل الأب فى المرتبة الثانية مباشرة بعد الأم فى ترتيب مستحقى الحضانة، لتقليل درجات التنازع.

- سن الحضانة : استمرار حضانة الأم للصغير (ولداً كان أو بنتاً) حتى بلوغ سن ١٥ عاماً، مع تخيير الطفل بعد هذه السن.
- الاستزارة والمبيت: إقرار حق «الاستزارة والمبيت» للطرف غير الحاضن، بحيث يمكنه استضافة الصغير لفترة تتراوح بين يومين إلى أربعة أيام.

النفقة ورعاية الأسرة: إنشاء صندوق لدعم ورعاية الأسرة وتوفير دعم مالى لمواجهة الأعباء والتحديات المرتبطة بنزاعات الأحوال الشخصية.

تقدير النفقة: منح المحاكم صلاحيات جديدة تسمح بطلب بيانات دخل الزوج أو المطلق مباشرة من جهة عمله لضمان احتساب النفقة بشكل عادل.

سرعة التقاضي: تطوير نظام لتجميع النزاعات الأسرية وإحالتها إلى محكمة واحدة، مع تقليص المدد الزمنية للفصل فى قضايا الأسرة.

تحقيق - آمال رتيب:

قالت العرب
شبيه الشيء منجذب إليه***وأشبهنا بدنيانا الطعام***وما أنا
منهم بالعيش راض***ولكن معدان الذهب الرغام
المتنبي

الشهد
العدد 353 – السنة الرابعة عشرة – الإثنين 1 يونيو 2026 م - 15 ذو الحجة 1447هـ

الطريق لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة

نحو قانون مدنى موحد للأحوال الشخصية والمدنية والأسرة

زواج

محاكم الأسرة .. هاجس مزعج وأحيانا كابوس لطرفى العلاقة الزوجية

مراسم زواج

يمثل التشريع الخاص بالأحوال الشخصية فى أى دولة اختبارا أساسياً لمدى قرب هذه الدولة أو بعدها عن المدنية الحديثة، والتى لا ترتبط بفكرة الديمقراطية بالضرورة، وإنما تعبر عن انتقال المجتمع من الحالة «البدائية» (primordial)، حيث تعتمد العلاقات بين أفراده، وبشكل رئيسي، على الولاءات الأولية الموروثة، والاضطرارية غالبًا، إلى مرحلة «الحداثة» (modernity)، حيث تراجع الولاءات الأولية للارتباط بين أفراده، لصالح أشكال حديثة من العلاقات القائمة على الدور أو الوظيفة التى يؤديها الفرد فى المجتمع. ومع صعود فكرة الأدوار الاجتماعية فى ظل مجتمعات تزدادا تعقيدًا وتشابكا، بسبب توسع النشاط الإنساني، تزداد مساحة الاختيار المتاحة للفرد، بعد تحرره من عبء الولاء الموروث. مع هذا التطور والتعقيد، تنتقل المجتمعات من الاعتماد على العرف والتقاليد لتنظيم شؤونها إلى فكرة القانون والأخلاق، التى غالبًا ما تكون وثيقة الصلة بفكرة الدين أو المعتقدات الخاصة بالفرد.

وبالنظر إلى الجدل المحتدم الآن فى مصر، حول مشروعى قانونى الأحوال الشخصية، للمسلمين والمسيحيين، بعد إحالة المشروعين المقدمين من الحكومة إلى اللجنة العامة لمجلس النواب، لإقرارهما، يكون من المشروع أن نتساءل، عما إذا كان المشروعان سيكونان لبنة من لبنات بناء دولة مدنية حديثة، من المأمول أن تكون ديمقراطية، أم أنهما يرسخان لوضع تتراجع فيه فكرة المدنية لصالح سطوة المؤسسات الدينية وتوغل رجال الدين فى الشأن العام، منطلقين من المادتين الثانية والثالثة فى الدستور، اللتين تعطيان للمؤسستين الدينتين الرسميتين، الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية، ورجالهما نفوذًا كبيرًا على عملية التشريع، لاسيما فيما يخص قوانين الأحوال الشخصية والأسرة. وينطلق رجال الدين فى المؤسستين من نصوص دينية ثابتة، وتفسيرات جامدة لهذه النصوص فى التعامل مع واقع معقد ومتغير، وتطورات عالمية ومحلية تمنح أفراد المجتمع مساحة أكبر من حرية الاختيار فى كثير من شؤون حياتهم الخاصة والعامة، والتغيرات التى يشهدها العالم فى فلسفة التربية، منذ القرن الثامن والتى ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بفكرة التنوير والاستنارة.

إن إشاعة الأفكار المستنيرة فى المجتمع، والتى كانت سمة أساسية لعصر التنوير الذى ساد فى أوروبا فى القرن الثامن عشر، كان مقدمة ضرورية لانتقال تلك المجتمعات إلى الحداثة، وما فتحته من آفاق أمام التقدم الإنسانى الذى يرتكز على قيم الحرية والمساواة، كأساس للكرامة الإنسانية، ويفتح المجال للمعرفة العلمية التى تنحى الخرافات جانبًا، وتحرر الإنسان من وصاية رجال الدين ورجال السياسة، الذين لا هم لهم سوى الإبقاء على سيطرتهم. واللافت للنظر أن مفهوم التنوير، كما قدمه مقالان شهيران منشوران فى مجلة برلين الشهرية، فى عام ١٧٨٤، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقف من مسألة الزواج المدني. فالمقالان اللذان يحملان عنوان «ما التنوير؟»، لكل من الفيلسوف اليهودى الألمانى موسى مندلسون، رائد حركة «التنوير اليهودية»، والفيلسوف الألماني، إيمانويل كانط، رائد التفكير النقدي، جاء ردا على سؤال طرحه قس بروتستانتي، متهكماً، فى سياق دفاعه عن «الزواج الديني»، ضد المنادين بالزواج المدنى والاستغناء عن بركة الكنيسة، باسم التنوير.

تشريعات الأسرة والردة عن التحديث

بعد مرور أكثر من قرنين، لا يزال مشروع التنوير فى المجتمعات العربية والإسلامية يواجه أزمة تمنع هذه المجتمعات من الانتقال إلى مرحلة الحداثة. ورغم ما شهدته تلك المجتمعات من مشاريع للتحديث بقيادة الدولة، على مدى عقود، لا يزال سؤال التنوير إشكالية فى العالم العربي، حتى بعد انتفاضات عام ٢٠١١، التى انتهى معظمها إلى ما يشبه الردة عن مشاريع التحديث فى كثير من البلدان العربية. لكن هذا السؤال يأتى فى لحظة تراجعت فيها الدولة عن قيادة عملية التحديث فى سياق تنصلها من مسؤولياتها، الأمر الذى يدفع هذه المجتمعات إلى ردة عن التحديث وتحالف السلطة السياسية التى تستمد شرعيتها من الدين، مع المؤسسات الدينية والثقافة التقليدية المحافظة فى المجتمع، من أجل السيطرة على المجتمع وقمع المطالب الشعبية بالحرية والمساواة. فى هذا السياق تتحول قوانين الأحوال الشخصية إلى وسيلة للتحكم فى الحياة الشخصية للمواطنين يكمل السيطرة على المجال العام. وتبتعد الفلسفة الحاكمة للتشريع عن فكرة حرية المواطنين وحقوقهم، لصالح فكرة الضبط الاجتماعي، وتقييد تلك الحريات، حتى فى نطاق الأسرة والمجال الخاص، ولا يكون الغرض الأساسى من إصلاح تشريعات الأسرة حل المشكلات التى ثارت والتى تعجز القوانين السابقة عن حلها، وإنما آلية أساسية لحل مشكلة المؤسسات الدينية مع المواطنين، ورفض الاعتماد على الوسائل والأدوات الحديثة فى قضايا مثل إثبات النسب لصالح تفسيرات جامدة، وجزئية على الأغلب للنصوص الدينية.

مثال على التراجع

لعل المثل الأبرز على ذلك التراجع، هو إعلان المستشار مصطفى عبد الجليل، رئيس المجلس الوطنى الانتقالى فى ليبيا، بين عامى ٢٠١١ و٢٠١٢، أول سلطة تنفيذية بعد الإطاحة بنظام معمر القذافي، إلغاء قانون حظر تعدد الزوجات الذى كان ساريا فى ليبيا، خلال خطاب إعلان التحرير فى بنغازى فى أكتوبر ٢٠١١، والذى جرى تتويجه رسمياً فى عام ٢٠١٣، حينما قضت المحكمة العليا الليبية بإسقاط القيود القانونية المفروضة على الزواج الثاني، تماشيا مع أحكام الشريعة الإسلامية التى تجيز للرجل الجمع بين أربع زوجات. تعدد الزوجات ليس شائعًا فى بلدان المغرب العربي، المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، حيث يسود المذهب المالكي، وهو من المذاهب الأربعة الكبرى لدى المسلمين السنة. ويسود الاعتقاد لدى المسلمين بأن حظر تعدد الزوجات أو تقييده بالقانون، هو تعطيل للشريعة، فيما تختلف التفسيرات بخصوص مبررات هذا التقييد. ووفق للشرائع المسيحية، فإن تعدد الزوجات مرفوض تماما. وفيما يبيح الإسلام بمذاهبه المختلفة الطلاق، يحرمه المذهب الكاثوليكى تماما، إعمالاً لتعاليم المسيح التى تقول، «إن ما يجمعه لا يفرقه البشر»، فيما تفرض عليه الأرثوذكسية والكنائس البروتستانتية قيودا متباينة. وكثير من المشكلات المتعلقة بالممارسات ناجم عن تفسيرات ضيقة ومحدودة للنصوص والتعاليم الدينية.

الزواج باعتباره الوسيلة الأساسية الشرعية لممارسة العلاقة الحميمية بين الرجل والمرأة، وللتكاثر والإنجاب وتكوين الأسرة، محكوم بالمعتقدات الدينية، التى تلعب دوراً أساسيا فى تنظيم العلاقة بين الزوج وزوجته وأبنائهما، وأن التزام الزوجين والأبناء بهذه التعاليم قائم طالما كان الزواج مستقرا، وتكون المساحة المتاحة للضمير الشخصى والالتزام الأخلاقى للزوجين هى الأساس والمرجع، لاسيما وأن العلاقات داخل الأسرة تقوم على المحبة والود والرحمة والعدل والإنصاف والإحسان والتعاون، وهى مبادئ تسمح بتوجيه الاهتمام ومنح الأولوية لمن يحتاجها وبقدر ما يحتاجها. ويلعب الوازع الدينى دوراً رئيسيا فى تدعيم هذه المبادئ وترسيخها، خصوصاً، كلما كان الزوجان متفقين على أن الغاية الأساسية من الزواج، هى تربية الأبناء وضمان مستقبل آمن لهم، وبذل كل ما يمكن من جهد فى هذا السبيل. لكن الأمر ينقلب تماماً، إذا ثارت خلافات بين الزوجين. ففى هذه الحالة قد تصطدم القيم والمبادئ مع الواقع ومرارته، وقد لا يكون التقيد بالوازع الدينى مؤكداً، خصوصاً إذا احتدم النزاع بين الزوج والزوجة، وتحول الأبناء، لاسيما الأطفال فى سن الحضانة، إلى أوراق ضغط فى الحرب بين الشريكين المتخاصمين، ويجرى التنكر لمبدأ «المصلحة الفضلى للطفل»، الذى رسخته اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، ليصبح مبدأ قانونياً وحقوقياً دولياً، لضمان أن تحظى مصالح الطفل بالأولوية فى أى قرار أو إجراء أو تشريع يمس حياته، ليحمى حقوق الصغار فى جميع الظروف.

الزواج بين القضاء الشرعى والقضاء المدنى

الأصل فى عقد الزواج، فى جميع الشرائع والقوانين، هو القبول والرضا، بين طرفى العلاقة، ويضيف الشرع شرطى الشهود والإشهار، وتضيف الدولة الحديثة شرط عقد الزواج الموثق. ومن المفترض أن يقوم شرط القبول والرضا على أساس من الإرادة الحرة

● مفهوم التنوير، كما قدمه مقالان شهيران عام 1784، ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالموقف من مسألة الزواج المدني

● قوانين الأحوال الشخصية تتحول إلى وسيلة للتحكم فى الحياة الشخصية للمواطنين تكمل سيطرة السلطة على المجال العام

وثيقة زواج

● الأصل فى الدولة الحديثة هو خضوع جميع السكان، لقوانين البلاد ومحاكمها، ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن أديانهم ونوع المسائل التى تتناولها خصوماتهم

والمستيرة لطرفى العقد، غير أن الأعراف الاجتماعية تتدخل على نحو لا يضمن، فى كثير من الأحيان تحقق هذه الإرادة الحرة. فالإرادة الحرة لطرفى عقد الزواج، مقيدة غالباً بتأثير الاعتبارات الدينية، وما تقرره من شروط وأحكام، والأوضاع الاجتماعية وما تفرضه من تصورات بخصوص الأدوار الاجتماعية المنتظرة من الرجل ومن المرأة، كما تتأثر غالبا بالظروف الاقتصادية وما تفرضه من قيود. هذه القيود لا تؤثر فقط على إبرام عقد الزواج، وما قد ينشأ عنه من آثار والتزامات، لكنها تمتد، وربما بشكل أكثر قسوة، إلى فسخ هذا العقد وانفضاضه.

من وجهة النظر الحديثة، يُنظر إلى الزواج، كعلاقة تعاقدية بين الرجل والمرأة، ويمكن لهما أن يضعا فى عقد الاتفاق كل البنود الخاصة باستمرار هذا العقد أو انتهائه، والنص على التزامات وواجبات كل طرف تجاه الطرف الآخر، والتى تؤسس لحقوق طرفى العلاقة وحقوق الأبناء، الذين هم ثمرة أساسية لهذه العلاقة، ويمكن لهما أيضاً الاتفاق على تقاسم الأعباء والتشارك فى إدارة الأسرة. والأرجح أنهما سيفعلان ذلك بما لا يخالف معتقداتهما الدينية، وما يؤمنان به، ولا رقيب عليهما فى ذلك سوى ضميريهما. وهما أيضاً مجبران على الالتزام بالقوانين واللوائح، وبالأخلاق ومراعاة الآداب العامة المتعارف عليها فى المجتمع والمقبولة فى المجتمع، فلا يمكن لهما إنشاء علاقة بما يخالف القانون وأحكامه أو الآداب العامة. لكنهما أيضا مقيدان بالأعراف الاجتماعية التى يمكن أن تتغير بتطور المجتمع.

هنا يثور سؤال حول الفلسفة العامة لقانون الأحوال الشخصية فى مصر، والتى تقوم على فكرة أن النفقة على الرجل مقابل المتعة الجنسية التى تقدمها المرأة، حيث يرد فى نص القانون «حين تسلم المرأة نفسها»، ومدى توافق هذه الفلسفة مع التطورات الاجتماعية مع خروج المرأة للعمل والكشف وتطور مفهوم المساواة والشراكة بين المرأة والرجل. إن هذه الفلسفة تحول قانون الأحوال الشخصية، إلى نزاع بين المرأة والرجل، فى حين أن التشريعين المقترحين يحولان هذه العلاقة إلى نزاع بين المواطنين والمؤسسة الدينية، كما هو الحال بين الكنيسة ورعاياه بسبب الموقف من الطلاق والتصريح بالزواج الثاني. والتشريع المقترح لا يوسع من سلطة الدولة عبر القضاء المدني، فى مواجهة السلطة الدينية ممثلة فى الأزهر والكنيسة.

إن القضاء الحديث، الذى يحكم فى النزاعات التى قد تنشأ بين المواطنين، بموجب تشريعات صادرة عن هيئات مدنية، ركيزة أساسية من ركائز الدولة المدنية. ولم تكن قضايا الأحوال الشخصية والأسرة، بما فى ذلك قضايا المواريث، تخضع فى كثير من الأمور لولاية القضاء المدني، وإنما كان تتولاها المحاكم الشرعية، بالنسبة للمسلمين، والقضاء الملى الذى ينظمها لوائح خاصة لغير المسلمين، من مسيحيين ويهود وبهائيين وغيرهم من الملل. ظل الوضع هكذا، منذ نشأة القضاء فى مصر، حتى سبتمبر ١٩٥٥، حين ألغيت المحاكم الشرعية والمجالس الملية بقرار من حكومة الثورة، وإحالة دعاوى الأحوال الشخصية والوقف إلى المحاكم المدنية، فى خطوة اعتبرتها جماعة الإخوان المسلمين والدوائر الدينية المحافظة مؤامرة من قبل الرئيس جمال عبد الناصر، على الدين، خصوصا بسبب الملابسات التى صاحبت هذه الخطوة. ووصف شيخ الأزهر فى ذلك الوقت هذا القرار بالخطوة التحررية.

رحب المؤرخ عبد الرحمن الرافعى فى كتاب «ثورة ٢٣ يوليو» بهذه الخطوة، مشيراً إلى أن الأصل فى الدولة الحديثة هو خضوع جميع السكان، «على اختلاف جنسياتهم وأديانهم لقوانين البلاد ومحاكمها، ولجهة قضائية واحدة بصرف النظر عن نوع المسائل التى ى تتناولها خصوماتهم، أو القوانين التى تطبق عليهم» واعتبرت قضايا الأحوال الشخصية، فى ظل المحاكم الشرعية استثناء من هذه القاعدة، إذ خضع المصريون لمحاكم متعددة، تطبق كل منها قوانينها، وتتبع إجراءاتها الخاصة، ولا تخضع لإشراف أى هيئة عليا. ويرى الرافعى أن هذا الوضع أدى إلى الفوضى والإضرار بالمتقاضين، نتيجة توسيع دائرة اختصاص هذه المحاكم والاعتداء على سلطة غيرها، والتنازع فيما بينها، وتعدد الأحكام التى تصدر فى النزاع الواحد. لكن لم يحدث إصلاح تشريعى مواكب لهذه الخطوة، إذ ظلت الدوائر التى تنظر فى قضايا الأحوال الشخصية والأسرة تستند إلى تشريع عام خاص بالمسلمين يستند إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، فيما كان القضاة يرجعون للائحة عام ١٩٣٨، فيما يخص قضايا الأحوال الشخصية للمسيحيين الأرثوذكس وتطبيق اللوائح الكنسية لبقية الطوائف، وأصبحت الطوائف التى لا تعترف بها الدولة، أو تراجعت عن الاعتراف بها، مثل البهائيين، فى وضع صعب.

أزمة طلاق الأقباط

كانت أحكام لائحة ١٩٣٨ تطبق على المسيحيين الأرثوذكس فى مسألة الطلاق فى حالة اتحاد الزوجين فى الملة، ولم تكن هناك أزمة فيما يخص طلاق الأقباط الأرثوذكس إلى أن تم، مع تولى البابا شنودة الثالث، تقييد أسباب طلاق التى كانت المادة ٣٨ من هذه اللائحة تُجيزها، وحصر سبب الطلاق فى علة الزنا، وترتب على ذلك أزمة فيما يخص طلاق الأقباط ورفض التصريح بالزواج الثاني، لمن حصلوا على أحكام قضائية بالطلاق، حيث تسرى أحكام القانون العام الإسلامى على المسيحيين فى حالة اختلاف الملة، وازدادت الأزمة بعد تضييق الاعتراف بالزواج المدنى بين المصريين، الموثق فى الشهر العقارى أمام المحاكم المصرية فى الأوراق الثبوتية فى الأحوال المدنية، والاعتداد بعقود الزواج التى تخضع للمؤسسة الدينية، الأوقاف والكنيسة. وبينما كان نص المادة الثانية فى دستور عام ١٩٧١، والذى جرى تعديله فى عام ١٩٧٦، ليصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، يشكل انتقاصاً من حقوق المواطنة ومدنية الدولة، إلا أن العلاج الذى استحدثه دستور ٢٠١٤، بإضافة المادة الثالثة التى تنص على أن «مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسى للتشريعات المنظمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية»، زاد الأمر تعقيداً ويهدد فكرة المواطنة والدستور فى مقتل، إذ أنها وضعت الأساس لضرب فكرة القانون العام الموحد فى مسائل الأحوال الشخصية. وبموجب هذه المادة أصبحت الفقرة الاولى من نص المادة ٨٧٥ من القانون المدني، الخاصة بالميراث، والتى كانت تنظم أنصبة المسيحيين فى التركة وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لاغية، وكذلك الفقرة ٢ من القانون ١ لسنة ٢٠٠٠، والتى تنص على عدم مخالفة «النظام العام» عند الاحتكام للشرائع المسيحية، بموجب المادة الأولى من القانون ٢٥ لسنة ١٩٤٤، التى تنص على أن «تطبيق التشريعات المنظمة لأحوال غير المسلمين اصبحت نظاما عاما».

إصلاح القانون المدنى بين الأخلاق والدين

ثمة مشكلات كثيرة فى قانون الأحوال الشخصية المصري، المستند إلى مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، والتى لم يحلها تفسير المحكمة الدستورية العليا للمادة الثانية، والتى ستواجه صعوبة أكبر فيما يخص المقصود بشرائع المسيحيين واليهود المنصوص عليها فى المادة الثالثة، فى حالة الطعن بعدم دستورية أى من بنود مشروع قانون الأحوال الشخصية المقدم من الحكومة والتى يتوقع كثير من الخبراء القانونيين الطعن على كثير منها، على الرغم من الجهود التى بذلتها الدولة، ممثلة فى وزارة العدل بالتعاون مع ممثلى الكنائس المصرية، لاسيما الكنيسة الأرثوذكسية، من أجل الاتفاق على «مشروع قانون الأحوال الشخصية الموحد»، والذى سيكون المرجع الأساسى لتنظيم الخطبة والزواج والتطليق والبطلان والحضانة والمواريث. بالنسبة للمسيحيين. وهناك مؤشرات فيما يخص مشروع قانون الأحوال الشخصية للمسلمين، خصوصاً فى ضوء التحفظ الذى أبداه الدكتور أحمد الطيب، شيخ الجامع الأزهر، الذى قال إنه لم يجر عرض مشروع القانون على الأزهر وعلمائه، لإبداء الرأى فيه والتأكد من عدم مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية، وخروج كثير من الأصوات المحافظة لمهاجمة مشروع القانون، بزعم أنه جاء استجابة لإملاءات خارجية.

لقد انشغلت مؤسسات المجتمع المدنى الحكومية والقومية، لاسيما المجلس القومى للمرأة، والمجلس القومى للأمومة والطفولة والمجلس القومى لحقوق الإنسان، وكذلك وغير الحكومية المعنية بحقوق المرأة والحقوق المدنية والشخصية، بتعديل قانون الأحوال الشخصية، الذى يتنقص من حقوق المرأة ولا يعطى الاهتمام اللازم والواجب بحقوق الطفل ومصلحته الفضلى. وتندرج هذه الجهود فى سياق تحقيق التزام الحكومة المصرية بالمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة والطفل والأقليات وحقوق الإنسان. وتلتزم هذه المنظمات فى عملها بالتحفظات التى أوردتها الحكومة المصرية عن التوقيع على هذه الاتفاقيات، التى أكدت معارضتها لأى بنود تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. لكن هناك الكثير من الممارسات التى تجور على حقوق المرأة تمارس باسم الشريعة والدين والعرف الاجتماعي، والتى تلحق الضرر بالمركز القانونى للمرأة، والتى جرى تقنينها من خلال قانون الأحوال الشخصية.

هذا الوضع سيظل، على ما يبدو، يفرض قيوداً على أى محاولة لإصلاح قوانين الأحوال الشخصية فى مصر، ومن المتوقع أن يزداد الوضع سوءا فى ظل عدم قدرة المجتمع ونخبته المدنية على إصدار قانون مدنى موحد للأحوال الشخصية أو الأسرة ينظر إلى المصريين باعتبارهم مواطنين لديهم حقوق متساوية أولاً، ولا يميز بينهم على أساس النوع أو الدين ثانياً، رغم الإقرار بوجود تطابق فى نسبة قد تزيد على ٧٥ بالمئة من بنود مشروعى القانونين. إن هذا الوضع لا يهدد فقط فكرة المواطنة، وإنما يوجه ضربة لفكرة القانون العام والقضاء الموحد، الذى يعد الأساس للدولة المدنية الحديثة، وهذه مسألة تستدعى منا التريث والانتباه قد التسرع فى تمرير قانونين ستكون لهما تبعات غير محمودة.

من المتوقع أن يزداد الوضع سوءا فى ظل عدم القدرة على إصدار قانون مدنى موحد للأحوال الشخصية ينظر إلى المصريين باعتبارهم مواطنين لهم حقوق متساوية

بقلم: أشرف راضي

المشهد
العدد 353 – السنة الرابعة عشرة – الإثنين 1 يونيو 2026 م – 15 ذو الحجة 1447هـ

قالت العرب

مش باقي مني.. غير شهقة ف نفس مقطوع.. / بافتح لها سكة ما بين رئة..
وضلوع.. / ما بين غبار.. ودموع.. وأنا تحت حجر «المقطم» / ف الدويقة باموت /
أنا.. والعطش.. والجوع.. يئن تحتي التراب / وانا صوتي مش مسموع..

«خضرا» لا تقل حضورًا عن «شهرزاد»

محمد حسن عبدالحافظ: النساء تحتل المشاهد المركزية فى السيرة الهلالية (2 من 2)

يواصل الدكتور محمد حسن عبدالحافظ، فى الجزء الثانى من حواره مع «المشهد»، تقديم قراءته الجريئة للسيرة الهلالية باعتبارها نصًا نسويًا أسسته النساء وحرسه الرجال عبر الرواية الشفهية. ويكشف عن علاقة التراث الشعبى بالسلطة واللغة والكتابة، وكيف جرى تهميش صوت المرأة داخل الثقافة الرسمية، مقابل بقائه حيًا فى الحكى الشعبى والسير والمرويات الشفاهية.

كما يناقش عبدالحافظ المقاربة السيميائية التى اعتمدها فى دراسة السيرة الهلالية، ورؤيته للأدب الشعبى كوثيقة موازية للتاريخ الرسمي، إلى جانب حديثه عن مصير التراث فى العصر الرقمي، ودور أكاديمية الفنون فى حماية الذاكرة الشعبية المصرية.

التكنولوجيا الحديثة أعادت الحيوية لعناصر ثقافية كادت تختفي

السرد الشعبى وثيقة موازية تكشف ما تغفله الروايات الرسمية

السيرة «الهلالية» نجت لأنها أعادت تشكيل نفسها مع كل بيئة وزمن

«ذاكرة لأطفال لم يولدوا بعد».. شهادة خوف على المستقبل العربي

مثلما سقطت روما القديمة، تسقط روما الجديدة، حتمًا، عندما تصل إلى ذروة توحشها

الشفاهية المساحة التى قاومت بها النساء سلطة التاريخ المكتوب

الثقافة الذكورية فرضت هيمنتها على اللغة والتاريخ والفنون

حماية الذاكرة الشعبية جزء أساسي من رسالة أكاديمية الفنون

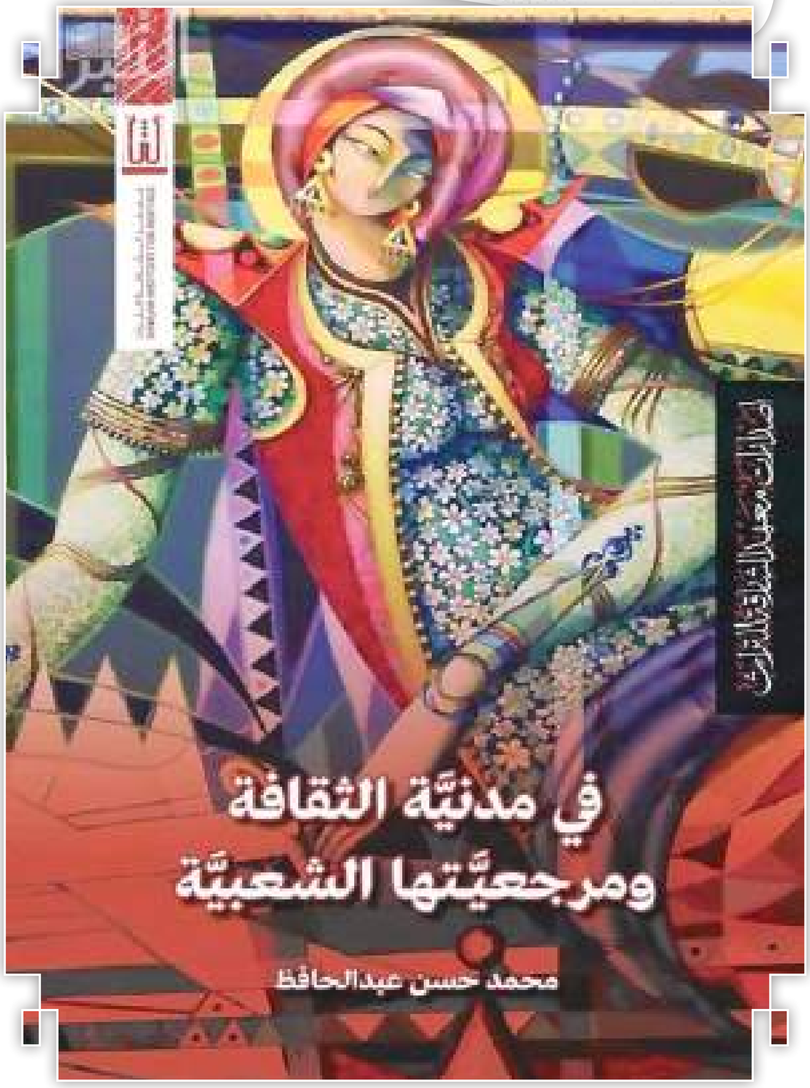

× رغم هذا الحضور النسوى الواسع فى السيرة الهلالية لكن تظل شهرزاد الأكثر شهرة فى الأدب الشعبي؟

– نعم، تُعَدُّ «ألف ليلة وليلة» أبرز ما وُسِمَتْ به النساء، على صعيد قيادة السرد، فى تاريخ الإَبداع الإنساني، حيث تحتل شخصية «شهرزاد» المساحة الأهم فى الذاكرة السرديَّة الإنسانية، أكثر حضورًا من شخصية «خضرا» و«الجازية» فى «سيرة بنى هلال»، ولكن «الأميرة خضرا» ليست أقل حضورًا من «الأميرة ذات الهمة»، فرحلة خضرا، بوليدها «سلامة»، تحمل كثيرًا من العلامات الرمزية المشتركة مع رحلة «ذات الهمة وولدها عبدالوهاب».

لا ينبغى الاكتفاء بالاحتفاء بالشخصيات السرديَّة على حساب الأحداث السرديَّة ودراميتها وإيقاعاتها (هكذا غالبًا تعمل الثقافة السائدة على تنميط الشخصيات التاريخية، على حساب تأويل الأحداث التاريخية)؛ أى النظر إلى «خضرا» (و«الجازية» و«دَوَابَة»، و«سُعْدَى»، وغيرهن) بوصفها شخصية سرديَّة فاعلة فى سيرة شعبية منسوبة إلى قبيلة «بنى هلال» أو «الهلايل»، أو إلى بطل ذكر (على نحو ما توسم بـ: «سيرة أبو زيد»)، وليس – حصرًا – بوصفها امرأة تتوارى خلف صدارة الأبطال الفحول. لقد تحدت «شهرزاد» و«خضرا» هاجس خيانة الزوجة فى إدراك «شهريار»، وفى وعى «رزق»، وكلتاهما تفوقتا فى ظرف خطر داهم، فقادت «شهرزاد» الحكى السردى المؤسِّس لـ الليالي، وقادت «خضرا» الرحلة السرديَّة المؤسِّسَة لموتيفات السيرة الهلاليَّة، والمكوِّنة لقيم البطولة.

يلفت جوزيف كامبل النظر إلى أن الثقافات القديمة عامة (ومنها الحضارة المصرية القديمة) جعلت الأنثى خالقة للحياة، وجعلت الذكر خادمًا للحياة، وبالمثل، نقصد لفت النظر إلى أن سيرة بنى هلال ﷺوبناتهارَضِيَ ٱللَّٰهُ عَنْهُ هى حكاية من خلق النساء وإبداعهن، كحال «ألف ليلة وليلة»، وتحتل النساء بطولة المشاهد المركزية فى سيرة بنى هلال على نحو فريد لا نظير له فى التراث العربى برمته، إلا فى «ألف ليلة وليلة»، بينما يمثل الرجال حراسًا للسيرة الهلالية ورواة ومؤدين لها، على نحو أتاح لهم حرية صوغها فى أشكال شعرية تتسم بالفحولة.

×إلى أى مدى اختلفت صورة المرأة فى السيرة الهلالية عن حضورها فى الأدب الرسمي؟

– الخوض فى غمار قراءة معتكفة، حول ظواهر فى تاريخ الأدب العربى ذات صلة بحس الرجال وحس النساء هو شأنٌ مهم لدراسة الأدب، بدءًا من شعراء ما قبل الإسلام، مرورًا بالمصنفات الضخمة حول «فحول» الشعراء وطبقاتهم ومآثرهم وشروح دواوينهم والموازنة بينهم.. إلخ، بل إعادة قراءة المخيلة (ومنتجها المعرفي) التى كرست المرأة بوصفها موضوعًا شعريًا، وليست ذاتًا شعرية، تبعًا لتكريسها موضوعًا لغويًا، وليست ذاتًا لغويَّة، وغاية وليست علة، لعلنا نعيد اكتشاف علامات الانزياح، ودلائلها، فى الشعر، بخرقه المتواتر لقواعد اللغة والسرد، ودلائل ما تبطنه شعرية الفحولة من أنثوية كامنة فى شفهية اللغة، بل فى شفهية الشعر نفسه، على نحو افتخار الشاعرة الأندلسية «نزهون بنت القلاعي» بـ«شعرها المذكر»، فى استهلال هجائها لـ«المخزومي»:

جازيت شعرًا بشعر
فقل لعمرى من أشعر
إن كنت فى الخلق أنثى
فإن شعرى مذكر

×هل خفوت صوت المرأة فى التراث الرسمى وهو نتاج مؤسسي؟

– نحتاج إلى فحص مختلف الأفعال والقيم الانزياحية فى التراث المتسلل إلى المأثور، من مثل ما يتأسس عليه قول عبدالحميد الكاتب: «خير الكلام ما كان لفظه فحلاً، ومعناه بكرًا»، وكأنه بذلك يعلن عن قِسْمَة ثقافية – حسب تعبير عبدالله الغذامى – يأخذ فيها الرجل أخطر ما فى اللغة، وهو «اللفظ»، وللمرأة «المعنى»، هذه القسمة أفضت إلى قسمة أخرى أخذ فيها الرجل «الكتابة» واحتكرها لنفسه، وترك للمرأة «الحكي»، مما أدى إلى إحكام الرجل السيطرة على الفكر اللغوى والثقافي، وعلى كتابة التاريخ من منظوره الذى يرى فيه نفسه صانعًا للتاريخ. وظلت ثنائية اللفظ والمعنى، وثنائية الكتابة والشفهية، ثنائيتان مركزيتان فى تاريخ العقل العربي، صارت على أساسها الشفهية فضاءً للنساء، والكتابة فضاءً للرجال، حيث سعى الرجل إلى قنص اختراع الكتابة لنفسه؛ ليقعِّد سلطته المطلقة على اللغة، فغلب التذكير على التأنيث فى التقاليد والتشريعات والسلطة والفنون.. إلخ، ثم صنع الرجل قواعد ثابتة لا فكاك من اندراج الأنثى تحت وطأتها، عبر تقديس المكتوب؛ من أجل ضمان طاعة النساء المطلقة للرجل، وطاعة الرجال للرجل، وطاعة سائر الرجال والنساء للرجل.

× كيف أثر ذلك على طبيعة اللغة؟

– بما إن المرأة معنىً والرجل لفظٌ، فإن اللغة صارت للرجل، وليست للمرأة، وصارت المرأة موضوعًا لغويًا، وليست ذاتًا لغوية. ذلك هو المؤدى الثقافى التاريخى العالمى عن المرأة. ففى كل ثقافات العالم، تظهر المرأة بوصفها معنًى من معانى اللغة، نجده فى الأمثال والحكايات، وفى المجازات والكنايات. ولم تنطق المرأة بوصفها فاعلاً لغويًا، أو كائنًا قائمًا بذاته، وفقًا للتصور القائل بأن المعنى البكر يُعْوِزُه اللفظ الفحل، لكى ينشأ فى ظله. يمثل هذا التصورَ بالنسبة إلى فرضيات هذه الدراسة، وغيره من التصورات، وما يترافق معها من وقائع إبداعية وأدائية، مجالاً للتفكيك عبر السيميائيَّة، وموضوعًا من موضوعات التحليل السردي، المفصح عن المرأة بوصفها ذاتًا وموضوعًا، ولسانًا وخطابًا، ومعنى ومنتجة للمعاني، ليس فى مضمار السرد فحسب، بل على أصعدة اللغة والإبداع والأداء.

× كيف انعكس هذا التصور على السيرة الهلالية؟

– فى رحلة اعتصامه بالكتابة وسلطتها؛ يهجر الرجل الشفهية؛ بل يطردها إلى المجهول (كطرد «رزق ابن نايل» لـ «خضرا» وولدها إلى مصير تراجيدي). هل أدهش الرجل المنجز الجمالى الشفهى الذى حققته المرأة، فقرر العودة للولوج فى الشفهية بإبداعات شعبية قوليَّة لا حد لتنوع أدائها ولحيوية تلقيها؟ وهل ثارت المرأة على هيمنة الرجل على المكتوب، وفى المكتوب، وبالمكتوب، فأكدت قدرتها المبهمة على الولوج فى عالم الكتابة؟ هل يكمن تَفَرُّدُ المرأة حقًا، كما يقول آنزيو، فى كونها مُشَكَّلة من باطنية خفيَّة مُعَرَّضة للاختراق والإيلاج؟

× هذا يقودنا إلى ثنائية الشعر والسرد؟

– صحيح، فى رحم الثنائيات المركزية المذكورة، ثمة ثنائيات يجسدها الصراع بين أطرافها، مثل الصراع المصطنع بين الشعر والسرد، حيث بدا الشعر مركزيًا فى الثقافة العربية، بينما ظل فن القص مهمَّشًا حدَّ نبذ القصاص، وتحقير النتاج السردي، بوصفه خياليًا، وكاذبًا، ومخلاً بالتاريخ الوقائعي، وبوصفه مجال العامة فى مختلف سياقات الاجتماع الشعبى العربي.

لا بد من تواصل العمل على استبطان الحس النسوى العميق فى الإبداع الحكائى والشعرى الشعبي؛ بعد أن سيطر الحس الذكورى طويلاً على مقاليد فنية ليست ذكورية على نحو مطلق، والبحث عن صوت الأنوثة المتوارى فى الذكورية، وإعادة النظر إلى الذكورى الذى يُبّطن الأنثوي، دون التورط فى الوقوع فى أحد شَرَكَيْن: تنظَير يُجدد تطرُّف المنظور الذكوري، أو تنظير يمتثل لنسوية تؤدى إلى إنكار تركيب المرأة ونتائجه؛ أى إنكار المرأة ذاتها؛ أى التفكير وفق استراتيجية نُجاوِز بها خطابين: المهيمن والمهيمَن عليه.

إن الشعر والنثر جنسان، والرجل والمرأة نوعان، وليس الذكر كالأنثى، لكنهما يتحدان، تمامًا كاتحاد الشعر والنثر. فلما كانت الإنسانية حقيقة جامعة للرجل والمرأة، بتعبير محى الدين بن عربي، فليس لأحد منهما على الآخر درجة فى الإنسانية والخيال والإبداع والقطبية والمقام. ولا يستقيم الوجود الإنسانى إلا بحرية إيقاعات الرجل والمرأة بلا تمييز. ولا مناص، فى سبيل ذلك، من مقاربات جديدة، تتراكم على المقاربات السابقة؛ المجتهدة فى ظروفها وقناعاتها.

×لماذا اخترت المقاربة السيميائية لفهم السيرة الهلالية تحديدًا؟

– ارتكزت دراستى للماجستير على الجمع الميدانى والتدوين ومعالجة قضاياهما. أما مرحلة الدكتوراه وما بعدها، فقد ارتكزت على التحليل السردى للنصوص الشفهية المجموعة ميدانيًا. وبعد مجاهدات نظرية ومنهجية وتطبيقية، وجدت ضالتى فى السيميائيات التى تكمن جدارتها فى ما توفره من إمكانات لتتبع الأنساق الدلالية – الطبيعية والاجتماعية؛ اللغوية وغير اللغوية – التى ينطوى عليها الخطاب السردى لـ«السيرة الهلالية» بأطرافه الرئيسة: المؤدي- المرسِل- حامل الإشارة، والرواية- الرسالة- المرْسلة، والجمهور- المستقبل- المتلقي، بالإضافة إلى الإفادة من أدوات ما يعرف بـ «سيميائية الاتصال» فى بحث موضوعين: الأول: التمثيل الرمزى لحقب من التاريخ الاجتماعى (الشفهي) فى «مجتمع البحث» (بعض قرى سوهاج). أما الثاني، فيبحث فى أفق تلقى السيرة الهلالية، عبر رصد حزمة متنوعة من الإشارات السيميائية المضمنة فى عدد من الوقائع الأدائية الفرجوية التى عوينت خلال سنوات الجمع الميدانى لروايات السيرة الهلالية من بعض قرى محافظة سوهاج.

×حدثنا عن الأسس التى يرتكز عليها هذا النوع من الدراسات خاصة وأنه غير معهود تطبيقه على النصوص الشفاهية الشعبية؟

– ترتكز الدراسة السيميائية السردية، على تحليل مرَّكب من ثلاث زوايا: عملية السرد، وموضوعه، وفعاليات الاتصال به؛ أى النظر فى جدل العلاقة بين ثلاث أسئلة: «كيف» يُسرد «الحكي»؟ و: «ماذا» يسرد «المحكي»؟ و: «لمن» يسرد «الحكي»؟ وهى الأسئلة المتصلة بثلاثة مداخل للتحليل: الشعرية، والسوسيو- سردية، واتصالية التلقي.

تتناظر السيرة الهلالية والسيميائية (موضوعًا ومنهجًا) على أكثر من صعيد، وبمستويات عدة. حيث تمثل منظومة السيرة الهلالية – بتراكمها النصى والأدائي، وبوصفها عملياتٍ اتصالية ومنظومات سردية – استراتيجية فنية؛ نسبةً إلى منظومة علاقات الفنون والمعارف والمهارات والوظائف التى تشكلها. وتمثل منظومة السيميائية – بتراكمها النظرى والتطبيقي، وبوصفها حقلا معرفيًا لدراسة أنظمة العلاماتِ الاتصالية والسردية – استراتيجية منهجية، نسبة إلى تعدد العلوم والمعارف والتخصصات التى تكون حقولها على اختلاف اتجاهاتها النظرية، ومن ثم، فمن شأن السيميائية، على وجه الخصوص، أن تطرح على دراسة السيرة الهلالية مختلف الأسئلة التأويلية، بدءًا بسؤال الماهية: ما الهلالية؟ ومرورًا وانتهاءً بالأسئلة الاستقصائية: لماذا؟ وكيف؟ ومن مَنْ؟ ولمن؟ وأين؟ ومتى؟ أى إن المقاربة السيميائية معنية باستقصاء – وباكتشاف منظومة العلاقات بين – الفنون والمعارف والمهارات والوظائف التى تنتج «الهلالية» بوصفها نظامًا علامتيًا.

عندما نرى «السيرة الهلالية» بوصفها دالاً ومدلولاً، بالمنظور السوسيري، الذى طوره بارت وتودوروف وإيكو وآخرون، وبوصفه إشارة وأيقونًا ومؤشرًا، وفقًا لسيميائية بيرس، فإننا نفتح المجال لتداعى الدلالات- التأويلات لمحمولها السيميائي: سيرة، نص شعبي، روايات شفهية، نصوص مدونة ومطبوعة، رحلات، مخيلة تاريخية، مؤدون، جمهور، قراء، موسيقا، أداء، جماعات، زي، تشكيل، بل تدخل الوسائط الحديثة (مع الوعى بتراتبها التاريخي، واختلاف أدواتها، ونتائج استبدالها لدى الجمهور بالمؤدى الحي) التى نقلت السيرة الهلالية بوصفها أدوات وأطرافًا مؤثرة، لا ينبغى إغفالها فى الدرس السيميائى للهلالية: الكتاب المطبوع، المذياع، التليفزيون، الميديا الجديدة، الشبكة الدولية للمعلومات. ووفقًا لما يلتزم به كل عمل بحثى من اختصاص، ولضرورة تحديد الدراسة لمجال اشتغالها الراهن، فإن كل مقاربة سيميائية ناجعة للسيرة الهلالية من شأنها تحديد محور موضوعها وأطرافه بدقة، إما النص الشفهي، أو النص المدون، أو الموسيقا، أو التشكيل، أو الأداء الحركي، أو الوسائط، أو التاريخ.

× خصصت دراستك العلمية إلى حد كبير فى دراسة السيرة الهلالية فما سر ذلك؟

– ربما برزت أعمالى فى السيرة الهلالية بسبب الكاريزما التى تتمتع بها هذه السيرة، فضلاً عن كون السيرة الهلالية مجالاً أدبيًا واسعًا، وليس موضوعًا فحسب. وفى الواقع، فقد أسهمت بدراسات فى مختلف موضوعات الأدب الشعبى وقضايا الثقافة الشعبية.

× هل يمكن اعتبار السيرة الهلالية وثيقة موازية للتاريخ الرسمي؟

– نحن ننظر إلى السيرة الهلالية بوصفها رواية شفهية ذات طبيعة فنية، لا تمثل تاريخًا وقائعيًا صرفًا. لكن سؤالك المهم يضعنا فى قلب قضايا «التاريخ الشفهي» ودور الآثار الأدبية الشعبية فيه. فإذا لم تكن السير الشعبية عمومًا تاريخًا صرفًا، فإنها تمثل مصدرًا تاريخيًا لا ينبغى إغفاله، فكل مأثورة من المأثورات الشعبية، وكل حكاية شعبية، وكل تقليد من التقاليد، يرجع فى أصله إلى بعض الحقائق فى تاريخ الإنسان. ونشير هنا إلى أهمية المخيال الجماعي، بمفهوم جان لاكان، وهو مجموعة من التمثلات الأسطورية للمجتمع، وجميع التصورات والأفكار التى تجاوز ما يقره التتابع التاريخى الزمنى للتجربة الحياتية، فلا بد كم الأخذ بالأساطير الغنية فى تصوراتها والأعراف التى تمثل تراثًا رمزيًا للمجتمع. وقد طبقنا هذا المفهوم على بعض الخطابات التاريخية ذات الطبيعة الأدبية؛ كالسير الشعبية، والشعر الشعبي، والأمثال الشعبية، وغيرها. وهو مسلك يكشف دون شك عن ضرورة التداخل والجمع بين التاريخ من جهة، وحقول بحثية متعددة من جهة أخرى؛ كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والفولكلور.

× كيف تجلى ذلك على دراساتك؟

– فى دراستى للسيرة الهلالية فى سوهاج، استهدفت الكشف عن العلاقة بين فضاء العلامات فى السيرة الهلالية، وفضاء العلامات التاريخية والاجتماعية فى هذه القرى لجمع روايات السيرة الهلالية. وقد تتبعت ما يعرف بـ «خط الهلّة» أو «بلاد الهلة»، لمعاينة الاتصال الاجتماعى التاريخى بالسيرة الهلالية فى سوهاج، وخط الهلة. وهو مركز مجموعة من القرى والنواحى الواقعة غرب مدينتى طهطا وطما. لكن بشكل عام وبخصوص الاتصال بين السيرة الهلالية والتاريخ الاجتماعى الشعبى للقرى داخل مصر، فإنه بالرغم من النتائج التى توصلت إليها بشأن وجود صلة بين السيرة الهلالية والمجال الاجتماعى فى القرى، فقد وجدت غيابًا تامًا للسيرة الهلالية وشعرائها عن الحضور الحى فى احتفالات القرى. وتتسع كذلك دائرة المفارقة عندما نلتفت إلى أن نصوص السيرة الهلالية المصرية وغير المصرية، المدونة والتى لا تزال شفهية، لا تشتمل على حياة هؤلاء الهلاليين فى مصر، مقارنة بأماكن تاريخية أخرى، أبرزها تونس، وقد اهتم عدد لا بأس به من الدراسات بحصر منازلها الاجتماعية ببنى هلال وبنى سليم.

× ماذا عن حضور أحداث السيرة الهلالية فى التاريخ الرسمي؟

– جمع عبدالرحمن بن خلدون عددًا من الروايات التى وردت على ألسنة الهلاليين المعاصرين له فى شمال أفريقيا، دون أن يصنفها فى باب «التاريخ المعتبر»، ووضعها فى باب «الزعم والادعاء»، لكن ما نقله ابن خلدون من سرديات الهلاليين، لايزال يمثل- إلى اللحظة – مصدرًا سرديًا لروايات شعراء السيرة ورواتها فى مصر وليبيا وتونس والجزائر. يشير ابن خلدون إلى أن الهلاليين «يزعمون أن الشريف ابن هاشم كان صاحب الحجاز، ويسمونه شكر بن أبى الفتوح، وأنه أصهر إلى الحسن بن سرحان فى أخته الجازية، فأنكحه إياها، وولدت منه ولدًا اسمه محمد، وأنه حدث بينهم وبين الشريف مغاضبة وفتنة، وأجمعوا الرحلة عن نجد إلى أفريقية، وتحيَّلوا عليه فى استرجاع هذه الجازية، فطلبته فى زيارة أبويها، فآزرها إياهم.. فارتحلوا به وبها، وكتموا رحلتها عنه. وفى سياق آخر، يقول: «وشكر هذا هو الذى يزعم بنو هلال بن عامر أنه تزوج الجازية بنت سرحان من أمراء الأثبج منهم، وهو خبر مشهور بينهم فى أقاصيصهم، وحكايات يتناقلونها ويطرزونها بأشعار من جنس لغتهم، ويسمونه الشريف بن هاشم». وقد تحدث ابن خلدون عن بنى هلال فى شمال أفريقيا ضمن نظريته فى العمران البشري، لكن لم يذكر ما فى مصر، ويرى بعض المؤرخين أنها لم تقم بالتخريب، لكنها ساعدت الحكم الفاطمى فى عمليات الإطاحة بنظم الحكم فى ولايات شمال أفريقيا.

وجوهر السيرة الهلالية – انطلاقًا من تصورات عبدالرحمن أيوب – يكمن فى المفارقات التى تنتجها العلاقة بين نمط الحياة المدنية ونمط الحياة البدوية، والصراع القائم بين قيم ورؤى كل منهما، بوصفهما رموزًا لرؤى اقتصادية واجتماعية وسياسية. وانطلاقًا من نظرية العمران ذاتها، نجد أن محور السيرة يرتكز على الصراع بين النظام والتشكيلة الشعبية التى لا تعدو تلك القبائل إلا أن تكون رمزًا لها، وبقى ذلك جوهر السيرة الهلالية، وعنصرها الرئيس الذى تطوف حوله عناصر أخرى ثانوية، تتباين فى كل مرة، لتشكل محتوى شكل فنى ذى طوابع محلية متسقة مع ظرف كل منطقة اتصلت بعالم السيرة الهلالية، بوصفه خطابات سردية شعبية منتجة للمخيال الجماعى تجاه التاريخ.

×يحمل عنوان كتابك «ذاكرة لأطفال لم يولدوا بعد» شحنة شعرية وإنسانية كبيرة.. ما المقصود بهذه الذاكرة؟

– صدر هذا الكتاب عام ٢٠٠٤، عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، وآمل إعادة طبعه بعد نفاد طبعته الأولى. تمثل فصوله معالجة استشرافية لعدد من القضايا الاستراتيجية العربية (فلسطين، العراق، سورية، مصر)، كنت قد شرعت فى كتابتها مع حلول عام ١٩٩٥، وواصلت كتابتها – على نحو متقطع – حتى أكتوبر ٢٠٠٣، ولا تدور هذه المعالجة فى فلك السياسى والاستراتيجى والجيوستراتيجى فحسب، بل يمتزج باطنها بالثقافى والجمالى والشعري. والواقع أننى لم أحسب أن أخلو يومًا إلى هذه الأوراق لأدفعها إلى الطبع، وقد سطرتها خوفًا من إحباط، وشهادةً جلية إلى جيل لم يأت بعد. وبالرغم من تخصصى الدقيق فى مجال الأدب الشعبي، فإن انتمائى لهذا الوطن – كالنخيل – وإصرارى على مقاومة تغييب جيلى (جيل حرب الخليج الثانية والثالثة) عن القضايا التى تمس وجود مصر فى المحيط الإقليمى والدولي، كانا دافعين إلى عبور التخصص المنكفئ، إلى ضفاف العلاقة بين الثقافة ومختلف العلوم. وقد منحتنى الثقافة الشعبية المصرية درسًا فى معنى التواصل وصناعة التاريخ، فالشعوب التى بنت أعرق الحضارات، وعلمت العالم أبجدية العلم والنور، تأبى أن يتوقف إنتاجها لمعنى وجودها بفعل فاعل، ولا بد للهيمنة والإبادة والتزييف من استنهاض نقائضها.

× تساءلت فى مقدمة الكتاب عم أجيب به أبنائى – الذين لم يولدوا بعد – إذا وضعونى تحت مجهر المساءلة بـ ليل؟ وإذا فجَّر أصغرهم سؤالاً حارقًا فى وجهي: لماذا سمحتم يا أبى بأن نولد مختنقين؟

قدرنا الحقيقى أن نفهم، دون الاتكاء على راع غير نزيه يرضعنا الفهم بمعرفته وبمصالحه. قدرنا أن نكون صوتًا للعدل فى هذا العالم. قدرنا إعادة إنتاج المعنى لوجودنا، ووجود أبنائنا من بعد. ومثلما سقطت روما القديمة، تسقط روما الجديدة، حتمًا، عندما تصل إلى ذروة توحشها، فلا خيار لها غير السقوط السريع. وليس لديّ ما أقوله لأبنائي، قبل ربع قرن، إلا: ثقوا بدمكم.

× هل يمكن للمدينة الحديثة أن تنتج تراثها الشعبى الخاص؟

– يمكن، شريطة أن تمر بمرحلة تراكم تاريخي، وأجيال متتالية تتوارث التقاليد. مثل كل الأحياء القديمة فى المدن.

×هل يعيش الأدب الشعبى أزمة تلقى فى العصر الرقمي؟

– بالعكس، أرى أن التحولات التكنولوجية الجارية تعمل على توسيع جمهور الأدب والفنون الشعبية بصورة مذهلة، كما ضخت الحيوية فى أوصال عناصر ثقافية كادت تختفي. والأهم أن الأوعية الجديدة تخدم توثيق تراثنا الثقافى وحفظه ونقله للأجيال القادمة.

× كيف ترى دور أكاديمية الفنون فى حماية الذاكرة الشعبية المصرية؟

– أكاديمية الفنون صرح علمى مصرى عملاق ورائد، كان لها دور مهم فى تخريج أجيال من الفنانين والمتخصصين فى مختلف الفنون. ومع دخول معاهدها العلمية فى منظومة الجودة والاعتماد الأكاديمي، تدخل مرحلة جديدة من تاريخها، تؤكد مكانة مصر المرموقة فى مجال الفنون. وبالنسبة إلى حماية الذاكرة الشعبية، فإنها أحد مهام المعهد العالى للفنون الشعبية، تتحق عبر استراتيجيته العلمية وبرامجه الدراسية، وعبر مراكزه النوعية كمركز دراسات الفنون الشعبية ومتحف الفنون الشعبية، وكذلك عبر شراكته مع القطاعات والمؤسسات المعنية فى الدولة.

× أخيرًا ما المشاريع البحثية أو الكتب الجديدة التى تعمل عليها حاليًا؟

– أنتظر صدور الجزء الثانى من كتاب سيميائية السيرة الهلالية. وانتهيت من كتابين جديدين، الأول «فى التاريخ والتأريخ الشفهي»، والثانى «فى نظرية الأدب الشعبي».

حاوره: عبدالكريم الحجراوي

قالت العرب
عَلى قَدْرِ أَهْلِ العَزْمِ تأتي العَزائِمُ وَتأتي علَى قَدْرِ الكِرامِ المَكارِمُ
وَتَعْظُمُ في عَينِ الصّغيرِ صِغارُها وَتَصْغُرُ في عَينِ العَظيمِ العَظائِمُ
أبو الطيب المتنبي (915م – 965م)

المشهد
العدد 353 – السنة الرابعة عشرة - الإثنين 1 يونيو 2026 م - 15 ذو الحجة 1447 هـ

كأس العالم يحسم مصير محمد صلاح.. أوروبا أم السعودية؟

لا يزال مستقبل النجم المصرى محمد صلاح يشغل مساحة ضخمة من اهتمام جماهير كرة القدم حول العالم، فى ظل الغموض الذى يحيط بخطوته المقبلة بعد السنوات التاريخية التى قضاها داخل صفوف فريق ليفربول ، والتى جعلته واحدًا من أعظم اللاعبين فى تاريخ النادى الإنجليزى والدورى الإنجليزى الممتاز بشكل عام.

ومع اقتراب سوق الانتقالات الصيفية، عاد اسم نجم منتخب مصر ليتصدر المشهد من جديد، خاصة مع استمرار الاهتمام السعودى بالحصول على خدماته، مقابل تمسك عدد من الأندية الأوروبية بفكرة التعاقد معه للاستفادة من خبراته وقدراته الفنية الكبيرة، رغم تقدمه فى العمر نسبيًا.

لكن بعيدًا عن الجوانب المالية أو حتى العروض الرياضية، يبقى السؤال الأهم مرتبطًا بتوقيت القرار نفسه:

هل يقرر محمد صلاح خوض التجربة السعودية قبل كأس العالم ٢٠٢٦؟ أم يؤجل هذه الخطوة لما بعد المونديال من أجل الحفاظ على أعلى مستوى تنافسى داخل أوروبا؟

صلاح.. أسطورة مصرية كتبت التاريخ فى أوروبا

منذ انتقاله إلى فريق ليفربول فى صيف ٢٠١٧، تحول محمد صلاح من مجرد لاعب مميز إلى أيقونة عالمية وأحد أبرز نجوم كرة القدم فى العصر الحديث.

وخلال رحلته مع الفريق الإنجليزي، قاد النجم المصرى ليفربول لتحقيق العديد من البطولات الكبرى، وعلى رأسها الدورى الإنجليزى الممتاز ودورى أبطال أوروبا وكأس العالم للأندية، إلى جانب عدد من البطولات المحلية والقارية الأخرى

كما نجح صلاح فى تحطيم العديد من الأرقام القياسية، ليصبح الهداف التاريخى لليفربول فى الدورى الإنجليزى الممتاز، بالإضافة إلى دخوله قائمة أبرز اللاعبين الأفارقة والعرب فى تاريخ كرة القدم الأوروبية.

ولم تقتصر قيمة محمد صلاح على الجانب الفنى فقط، بل تحول إلى ظاهرة جماهيرية وتسويقية ضخمة، جعلته أحد أكثر اللاعبين تأثيرًا وشعبية داخل العالم العربى وإفريقيا.

ورغم استمرار تألق محمد صلاح، فإن الحديث عن رحيله عن ليفربول لم يعد مجرد شائعات إعلامية، عقب سنوات طويلة من النجاحات والإنجازات خاصة بعد إعلان ألاعب رحيله عن صفوف الفريق بعد تسع مواسم تاريخية مع الفريق الأحمر.

كما أن فريق ليفربول بدأ مرحلة إعادة بناء جديدة، تعتمد على ضخ عناصر شابة وتقليل متوسط الأعمار داخل الفريق، وهو ما قد يجعل فكرة رحيل بعض النجوم الكبار أمرًا منطقيًا بالنسبة لإدارة النادي.

إضافة إلى ذلك، يدرك صلاح أن السنوات المقبلة ستكون الأخيرة له على أعلى مستوى، ولذلك فإن أى قرار سيتخذه الآن سيكون مؤثرًا بشكل مباشر على نهاية مسيرته الكروية.

العامل النفسى وصورة صلاح العالمية

بعيدًا عن الجوانب الفنية والمالية، يظل العامل النفسى أحد أهم العناصر التى قد تحسم مستقبل محمد صلاح خلال المرحلة المقبلة. فالنجم المصرى وصل إلى مكانة استثنائية جعلته ليس مجرد لاعب كرة قدم، بل رمزًا عالميًا يُقاس تأثيره داخل وخارج الملعب.

صلاح يدرك جيدًا أن أى خطوة جديدة فى مسيرته لن تكون سهلة خاصة بعد الإرث الذى سيتركه خلفه.

فاختياره بين الاستمرار فى أوروبا أو الانتقال إلى الدورى السعودى لن يحدد فقط مستقبله المهني، بل سيؤثر أيضًا على صورته التاريخية فى أذهان الجماهير.

فى أوروبا، سيبقى مرتبطًا بصورة اللاعب الذى نافس فى أعلى مستوى حتى النهاية، وواجه أقوى الفرق فى العالم.

بينما فى السعودية، سيُنظر إليه كأحد أبرز النجوم الذين ساهموا فى دعم مشروع كروى ضخم أعاد تشكيل خريطة كرة القدم العالمية.

كما أن الضغط الجماهيرى والإعلامى يلعب دورًا مهمًا فى هذا القرار، خاصة أن صلاح يعيش دائمًا تحت متابعة دقيقة من الإعلام الإنجليزى والعالمي، وهو ما يجعل أى انتقال خطوة محسوبة بدقة شديدة.

السعودية.. المشروع الذى ينتظر صلاح

منذ انطلاق مشروع تطوير الدورى السعودي، كان اسم محمد صلاح حاضرًا بقوة ضمن قائمة النجوم المستهدفين للانضمام إلى المسابقة.

وفى صيف ٢٠٢٣، اقترب نادى اتحاد جدة بشكل كبير من التعاقد مع قائد منتخب مصر، بعدما قدم عرضًا ضخمًا اعتبر وقتها من أكبر العروض فى تاريخ كرة القدم، إلا أن ليفربول رفض التفريط فى اللاعب، كما تمسك صلاح وقتها بالاستمرار داخل أوروبا.

ورغم عدم إتمام الصفقة، فإن الاهتمام السعودى بالنجم المصرى لم يتراجع، بل استمر بقوة خلال المواسم التالية، خاصة بعد نجاح الأندية السعودية فى استقطاب عدد من أبرز نجوم العالم، مثل كريستيانو رونالدو وكريم بنزيمة ونيمار وساديو ماني.

وترى الجهات المسؤولة عن تطوير الكرة السعودية أن التعاقد مع محمد صلاح سيمثل إضافة استثنائية للمسابقة، ليس فقط على المستوى الفني، بل أيضًا من الناحية الجماهيرية والتسويقية، فى ظل الشعبية الجارفة التى يمتلكها اللاعب داخل المنطقة العربية وإفريقيا.

لماذا تبدو السعودية خيارًا مناسبًا؟

هناك عدة عوامل تجعل فكرة انتقال محمد صلاح إلى الدورى السعودى تبدو منطقية للغاية خلال هذه المرحلة من مسيرته.

أول هذه العوامل يتمثل فى الجانب المالي، حيث يمكن للنجم المصرى الحصول على عقد ضخم قد يكون الأكبر فى مسيرته بالكامل، خاصة مع رغبة الأندية السعودية فى ضم أسماء عالمية قادرة على رفع القيمة التسويقية للدوري.

كما أن الأجواء العربية والقرب الجغرافى والثقافى من مصر قد يمنحان اللاعب وعائلته حالة من الراحة والاستقرار، خصوصًا فى السنوات الأخيرة من مشواره الاحترافي.

كذلك فإن الدورى السعودى لم يعد مجرد محطة أخيرة للنجوم، بل تحول إلى بطولة تضم عددًا كبيرًا من اللاعبين العالميين، بالإضافة إلى مدربين كبار وبنية رياضية متطورة، وهو ما ساهم فى رفع مستوى المنافسة بشكل واضح.

ويعتقد البعض أن صلاح قد يرى فى هذه التجربة فرصة لصناعة تأثير مختلف داخل المنطقة العربية، خاصة أنه يمثل قدوة لجيل كامل من الشباب العربى والإفريقي.

استكمال المشوار فى أوروبا

ورغم كل الإغراءات السعودية، فإن أبواب أوروبا لا تزال مفتوحة أمام محمد صلاح بقوة.

وقد ربطت عدة تقارير صحفية اسم محمد صلاح بعدد من الأندية الأوروبية الكبرى، سواء فى إسبانيا أو إيطاليا أو حتى تركيا، فى ظل اقتناع العديد من الأندية بأنه لا يزال قادرًا على تقديم مستويات قوية لسنوات إضافية.

وارتبط اسم النجم المصرى بأندية مثل ريال مدريد ، وروما ويوفنتوس الإيطالى بالإضافة إلى أحاديث عن اهتمام من أندية فرنسية وتركية.

ورغم أن بعض هذه الأنباء لا يزال فى إطار التكهنات، فإنها تعكس حقيقة مهمة، وهى أن محمد صلاح لا يزال يمتلك قيمة فنية كبيرة فى السوق الأوروبية.

كما أن خبراته الطويلة فى البطولات الكبرى تجعل أى فريق يفكر فى التعاقد معه يستفيد ليس فقط من قدراته داخل الملعب، بل أيضًا من شخصيته القيادية وتأثيره الكبير داخل غرف الملابس.

هل تكون إسبانيا المحطة القادمة؟

واحدة من أكثر الفرضيات إثارة تتعلق بإمكانية انتقال محمد صلاح إلى الدورى الإسباني، خاصة مع ارتباط اسمه سابقًا بـ ريال مدريد .

النادى الإسبانى لطالما أبدى إعجابه بالنجم المصرى خلال السنوات الماضية، خصوصًا بعدما تحول إلى أحد أبرز لاعبى العالم بقميص ليفربول.

ورغم أن الصفقة لم تتم فى السابق، فإن بعض التقارير ترى أن ريال مدريد قد يفكر فى ضم صلاح بعقد قصير للاستفادة من خبراته الكبيرة، خاصة فى البطولات الأوروبية.

كما أن فكرة اللعب فى الدورى الإسبانى قد تمثل حلمًا شخصيًا للنجم المصرى قبل نهاية مسيرته.

العودة إلى الدورى الإيطالي

وفى المقابل، تبقى العودة إلى الدورى الإيطالى واحدة من الاحتمالات المطروحة بقوة، خاصة أن محمد صلاح سبق وأن تألق هناك بقميصى فيورنتينا وروما.

وتحظى فكرة عودته إلى إيطاليا بترحيب جماهيرى كبير، خاصة أن اللاعب ترك بصمة قوية خلال فترته السابقة هناك، كما أن أسلوب اللعب الإيطالى قد يناسبه فى المرحلة الحالية من مسيرته.

وتردد اسم يوفنتوس ضمن الأندية المهتمة، خصوصًا أن صلاح قد تدرب تحت قيادة المدرب لوتشيانو سباليتى المدير الفنى للفريق والذى يدرك حجم الخبرة وقدرة الاعب على صناعة الفارق فى المباريات الكبرى.

كأس العالم ٢٠٢٦.. العامل الحاسم

ورغم تعدد السيناريوهات، تبقى بطولة كأس العالم ٢٠٢٦ العامل الأهم فى قرار محمد صلاح المقبل.

قائد منتخب مصر يدرك جيدًا أن هذه البطولة قد تكون الفرصة الأخيرة له للظهور فى المونديال بأفضل مستوى ممكن، خاصة أنه سيكون فى الرابعة والثلاثين من عمره وقت إقامة البطولة.

ولهذا فإن الحفاظ على الجاهزية الفنية والبدنية سيظل أولوية قصوى بالنسبة له.

ويرى كثير من المحللين أن البقاء داخل أوروبا حتى كأس العالم سيكون الخيار الأفضل من الناحية الرياضية، بسبب قوة المنافسات والنسق المرتفع للمباريات، وهو ما يساعد اللاعب على الحفاظ على مستواه. فى المقابل، يرى آخرون أن الدورى السعودى أصبح قادرًا على توفير بيئة تنافسية قوية، خاصة بعد الطفرة الكبيرة التى شهدتها المسابقة خلال السنوات الأخيرة.

ماذا يريد منتخب مصر؟

لا شك أن قرار محمد صلاح سيؤثر بشكل مباشر على منتخب مصر، الذى يستعد لخوض منافسات كأس العالم والتى ستقام بعد ايام قليلة .

ويفضل الجهاز الفنى للفراعنة بكل تأكيد استمرار قائده فى أوروبا، لضمان احتكاكه الدائم بأعلى المستويات، خاصة أن المنتخب يعتمد بشكل كبير على خبراته وقدراته الهجومية. كما أن الجماهير المصرية ترى أن وجود صلاح فى دورى أوروبى قوى سيزيد من فرص المنتخب فى الظهور بشكل مميز خلال كأس العالم.

وفى المقابل، قد يمنح الانتقال إلى السعودية اللاعب راحة بدنية أكبر نسبيًا، وهو ما قد يساعده على تجنب الإصابات فى المرحلة الأخيرة من مسيرته.

هل يتكرر سيناريو رونالدو وبنزيما؟

المقارنة بين محمد صلاح والنجوم الذين انتقلوا إلى السعودية مؤخرًا تبدو حاضرة بقوة.

كريستيانو رونالدو فتح الباب أمام موجة انتقالات تاريخية إلى الدورى السعودي، قبل أن يلحق به كريم بنزيمة ونيمار و ساديو مانيه وعدد كبير من النجوم العالميين.

لكن وضع صلاح يبدو مختلفًا نسبيًا، لأن اللاعب لا يزال يقدم مستويات مرتفعة للغاية، كما يعتمد أسلوب لعبه بشكل كبير على السرعة والحركة المستمرة، وهو ما يجعل توقيت الرحيل عن أوروبا قرارًا أكثر حساسية.

ولهذا قد يفضل النجم المصرى تأجيل الخطوة السعودية إلى ما بعد كأس العالم.

السيناريو الأقرب حتى الآن

حتى اللحظة، يبدو السيناريو الأقرب هو استمرار محمد صلاح داخل أوروبا لموسم إضافى على الأقل، سواء عبر البقاء مع ليفربول أو خوض تجربة جديدة فى أحد الدوريات الكبرى.

وبعد كأس العالم ٢٠٢٦، قد يتجه اللاعب إلى الدورى السعودى فى صفقة ضخمة، تمنحه فرصة إنهاء مسيرته داخل المنطقة العربية، مع الاستفادة من المشروع الرياضى والتسويقى الكبير هناك.

هذا السيناريو يمنح صلاح أفضل ما يمكن تحقيقه، سواء بالحفاظ على مستواه التنافسى قبل المونديال، أو بالحصول لاحقًا على تجربة مستقرة ماليًا وجماهيريًا.

القرار الأصعب فى مسيرة "الملك المصري"

ورغم كثرة التحليلات والتوقعات، يبقى القرار النهائى فى يد محمد صلاح نفسه، اللاعب الذى اعتاد طوال مسيرته اتخاذ خطوات مدروسة بعناية شديدة.

النجم المصرى يدرك أن خطوته المقبلة لن تكون مجرد انتقال جديد، بل قرار سيحدد شكل السنوات الأخيرة فى مسيرته، وربما يؤثر أيضًا على صورته التاريخية داخل عالم كرة القدم.

ولهذا ستظل كل الاحتمالات قائمة حتى اللحظة الأخيرة، فى انتظار القرار الذى قد يشكل واحدة من أهم صفقات كرة القدم العالمية خلال الفترة المقبلة.

مصطفى مجدى

ردا على نظام الطيبات:

هل نشرب الماء إذا عطشنا فقط ؟

متى نشرب الماء ؟ هل إذا عطشنا فقط؟ الإجابة العلمية القاطعة هي: لا، لا يجب على الإنسان أن ينتظر حتى يشعر بالعطش لكى يشرب الماء.

من الناحية الفيسيولوجية والطبية، الاعتماد على العطش فقط كمؤشر لحاجة الجسم للماء هو خطأ شائع، وإليكِ الأسباب العلمية السلوكية لذلك:

١. العطش مؤشر متأخر (إنذار حرائق)

عندما تشعر بالعطش، فإن جسمك يكون قد دخل بالفعل فى أولى مراحل الجفاف (Dehydration)، وخسر حوالى ١٪ إلى ٢٪ من محتواه المائى المعتاد. بمعنى آخر: الشعور بالعطش ليس دعوة استباقية للشرب، بل هو صرخة استغاثة متأخرة يطلقها الدماغ (عبر مركز العطش فى الهيبوثلاموس) بعد أن بدأت الخلايا تعانى من نقص السوائل.

٢. خداع الدماغ (خلط الإشارات) فى كثير من الأحيان، يترجم الدماغ إشارات نقص الماء بشكل خاطئ على أنها شعور بالجوع أو الرغبة فى تناول السكريات. لذلك، يندفع الكثير من الناس لتناول الطعام بينما أجسادهم فى الحقيقة تحتاج فقط إلى كوب من الماء. شرب الماء بانتظام يمنع هذا الخداع السلوكي.

٣. حالات يتأخر فيها مؤشر العطش أو يغيب

هناك فئات وحالات لا يعمل فيها نظام الإنذار (العطش) بكفاءة، ومنها:

– كبار السن: مع تقدم العمر، تضعف حساسية مستشعرات العطش فى الجسم، لذا قد يصاب المسن بالجفاف دون أن يشعر برغبة فى الشرب.

– الأطفال: يندمجون فى اللعب والحركة وينسون شرب الماء تماماً ولا يطلبونه إلا عند العطش الشديد.

– أثناء ممارسة الرياضة أو بذل مجهود شاق: يفقد الجسم السوائل عبر التعرق بسرعة تفوق سرعة تنبيه الدماغ بالعطش.

– الطقس البارد: فى الشتاء، يقل الشعور بالعطش تلقائياً، لكن الجسم يظل بحاجة للماء لإتمام عملياته الحيوية وطرد السموم.

ما هو المقياس الأدق لشرب الماء ؟

بما أن العطش ليس مقياساً دقيقاً، فإن المقياس البيولوجى الأفضل لمعرفة كفاية الجسم من الماء هو "لون البول":

إذا كان شفافاً أو أصفر فاتحاً جداً (كلون قشر الليمون): فالجسم رطب ومكتف.

إذا كان أصفر داكناً أو مركزاً: فهذا دليل على الجفاف، ويجب الشرب فوراً حتى لو لم تكن تشعر بالعطش.

كم يفقد الجسم من الماء يومياً بشكل إجبارى ؟

جسم الإنسان مجبر بيولوجياً على التخلص من كمية محددة من السوائل يومياً، حتى لو لم يشرب قطرة ماء واحدة، وذلك لتصريف الفضلات السامة والحفاظ على حرارة الجسم. يُطلق على هذه الكمية فى الفسيولوجيا الطبية اسم "الفقد الإجبارى للماء" (Obligatory Water Loss).

تبلغ كمية الماء المطروحة إجبارياً فى اليوم للشخص البالغ فى ظروف الطقس والمجهود الطبيعية حوالى ١٤٠٠ إلى ١٦٠٠ مليلتر (نحو ١,٥ لتر يومياً)، وتتوزع فى الجسم عبر أربعة مسارات أساسية:

١. الفقد البولى الإجبارى (حوالى ٥٠٠ مل)

الكلية مجبرة على إخراج حد أدنى من البول يومياً يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليلتر.

السبب الفسيولوجي: هذا الحد الأدنى لا يمكن تجاوزه، لأن الكلية تحتاج إلى هذه الكمية من السوائل كحد أدنى لإذابة وجرف الفضلات النيتروجينية السامة الناتجة عن التمثيل الغذائى (مثل اليوريا والكرياتينين) والأملاح الزائدة وطردها خارج الجسم.

٢. الفقد غير المحسوس عبر الجلد والتنفس (حوالى ٨٠٠ – ٩٠٠ مل)

يُسمى علمياً بـ (Insensible Water Loss)، وهو ماء يفقده الجسم دون أن نشعر به (لا يدخل ضمن العرق الكثيف):

عبر الرئتين (نحو ٣٠٠ – ٤٠٠ مل): يخرج مع كل زفير لترطيب الممرات الهوائية، حيث يمتلئ الهواء الخارج من الرئتين ببخار الماء بنسبة ١٠٠٪.

عبر الجلد (نحو ٤٠٠ – ٥٠٠ مل): يتبخر الماء مباشرة من خلايا الجلد وطبقاته السطحية للمحافظة على رطوبة الجلد وحرارته، وهو يختلف تماماً عن العرق النشط الذى تنتجه الغدد العرقية عند الحر أو المجهود.

٣. الفقد عبر الجهاز الهضمى والبراز (حوالى ١٠٠ – ٢٠٠ مل)

رغم أن الأمعاء تمتص معظم السوائل المخضومة، إلا أن هناك كمية ضئيلة تقدّر بـ ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليلتر تخرج إجبارياً مع البراز بشكل يومى للحفاظ على ليونته وتسهيل حركته.

ملاحظة طبية هامة:

هذه الـ ١,٥ لتر هى الحد الأدنى الإجبارى فى ظروف الراحة والطقس المعتدل. وفى حال ارتفاع حرارة الجو، أو ممارسة الرياضة، أو الإصابة بالحمى والمرض، يرتفع هذا الفقد الإجبارى بشكل حاد عبر العرق والتنفس، مما يفرض على الإنسان تعويضه فوراً لحماية الكليتين وخلايا الدماغ من الجفاف الحاد.

والسؤال المهم هو: كم تحتاج من الماء يوميا ؟

عادة ما يحتاج الرجال إلى ٣,٧ لتر من الماء يوميا، أى نحو ١٥-١٦ كوبًا (٢٥٠) مليلترا)، والنساء يحتجن إلى ٢،٧ لتر، أى نحو ١١-١٣ كوبًا من الماء يوميًا. ولحساب الكمية التى يحتاج إليها جسمك بدقة اضرب وزنك فى ٣٥ لتعرف كم مليلترا من الماء تحتاج إليه، ولو أردت تحويلها إلى عدد من الأكواب الصغيرة اقسم المحصلة على ٢٥٠. فإذا كان وزنك ٣٥ كيلو جرامًا فأنت تحتاج إلى٢٨٠٠ مليلتر يوميًا، أى ١١ كوبًا على الأقل يوميًا.

الخلاصة:

ترطيب الجسم بشكل صحيح يتطلب شُرب الماء بشكل استباقى وموزع طوال اليوم (بمعدل كوب كل ساعة أو ساعتين)، لضمان كفاءة عمل الدماغ، والكلى، والدورة الدموية، وتجنب الصداع والإرهاق الذى يسببه الجفاف الصامت.

بقلم د. صبحى زردق
* استشارى الأعصاب والطب النفسي

قالت العرب

ولكم غدٌ وجماله و بهاؤه ولكم من الأمس.. النفيسُ القيّمُ وكذا
الحياة، قديمها وحديثها ذكرى نسرُّ بها و ذكرى تؤلم

إيليا أبو ماضي

الشهد
العدد 353 – السنة الرابعة عشرة - الإثنين 1 يونيو 2026 م - 15 ذو الحجة 1447 هـ

قائمة مصر لكأس العالم 2026.. وجوه جديدة وغياب مصطفى محمد يشعل الجدل

مع اقتراب انطلاق بطولة كأس العالم ٢٠٢٦، عاد الحلم ليطرق أبواب الجماهير المصرية من جديد، بعدما أعلن الجهاز الفنى لمنتخب مصر بقيادة حسام حسن القائمة الأولية للفراعنة المشاركة فى المونديال، فى نسخة تاريخية تقام لأول مرة بمشاركة ٤٨ منتخبا، وتستضيفها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك.

لكن الإعلان عن القائمة لم يكن عادياً، بل تحول إلى محور نقاش واسع داخل الشارع الرياضى المصري، بعد القرار المفاجئ باستبعاد مصطفى محمد مهاجم نادى نانت الفرنسى ، وأحد أبرز مهاجمى المنتخب خلال السنوات الأخيرة، فى مقابل الاعتماد على مجموعة من العناصر الشابة والوجوه الجديدة التى يراها الجهاز الفنى قادرة على صناعة الفارق مثل أقطاى عبدالله.

وجاءت اختيارات حسام حسن لتعكس فلسفة مختلفة تعتمد على السرعة والاعتماد على العناصر الشابة والانضباط التكتيكي، أكثر من الاعتماد على الأسماء صاحبة الخبرات الطويلة فقط، وهو ما جعل القائمة تحمل مزيجاً بين نجوم أوروبا والعناصر المحلية والشباب الصاعد.

قائمة منتخب مصر.. مزيج بين الخبرة والطموح

ضمت القائمة عدداً من أبرز نجوم الكرة المصرية، يتقدمهم محمد صلاح قائد المنتخب ونجم ليفربول الإنجليزى السابق، إلى جانب عمر مرموش الذى أصبح أحد أهم الأسماء العربية فى الكرة الأوروبية خلال الفترة الأخيرة.

كما شهدت القائمة استمرار الاعتماد على لاعبين أصحاب خبرات دولية كبيرة، مثل محمد الشناوى وتريزيجيه ورامى ربيعة، فى الوقت الذى منح فيه حسام حسن الفرصة لعدد من اللاعبين الشباب الذين يقدمون مستويات مميزة سواء داخل مصر أو فى أوروبا.

وجاءت قائمة المنتخب الوطنى كالتالي:

فى حراسة المرمى
محمد الشناوي
مصطفى شوبير
المهدى سليمان
محمد علاء

خط الدفاع
محمد هاني
طارق علاء
حمدى فتحي
رامى ربيعة
ياسر إبراهيم
محمد عبد المنعم
حسام عبد المجيد
أحمد فتوح
كريم حافظ

خط الوسط
مروان عطية
مهند لاشين
نبيل عماد دونجا
محمود صابر
أحمد سيد زيزو
إمام عاشور
مصطفى زيكو
محمود حسن تريزيجيه
إبراهيم عادل
هيثم حسن

خط الهجوم
محمد صلاح
عمر مرموش
أقطاى عبد الله
حمزة عبد الكريم

مصطفى محمد.. الغائب الأبرز

جاء استبعاد مصطفى محمد بمثابة الصدمة للكثير من جماهير الكرة المصرية، خاصة أن اللاعب كان يمثل المهاجم الأساسى للمنتخب خلال السنوات الماضية، وشارك فى العديد من البطولات الكبرى، سواء كأس الأمم الأفريقية أو التصفيات المؤهلة لكأس العالم.

ويملك مصطفى محمد إمكانيات كبيرة كمهاجم صريح، حيث يتميز بالقوة البدنية والقدرة على إنهاء الهجمات واللعب الهوائي، كما سبق له تسجيل أهداف مؤثرة بقميص المنتخب فى مباريات مهمة.

لكن الفترة الأخيرة شهدت تراجعاً واضحاً فى مستوى اللاعب، سواء مع نادى نانت الفرنسى أو مع المنتخب، وهو ما جعل الجهاز الفنى يفكر فى خيارات أخرى تتناسب مع طريقة اللعب الجديدة.

كما أن هبوط نانت إلى دورى الدرجة الثانية الفرنسى زاد من الضغوط على اللاعب، فى وقت يبحث فيه حسام حسن عن مهاجمين يمتلكون الجاهزية الكاملة على المستوى الفنى والذهني.

وترى بعض الآراء أن استبعاد مصطفى محمد لا يعنى نهاية مشواره الدولي، بل قد يكون مجرد رسالة فنية من الجهاز الفنى لتحفيز اللاعب على استعادة مستواه خلال الفترة المقبلة.

حسام حسن.. مدرب لا يعترف بالأسماء

منذ توليه قيادة منتخب مصر، أكد حسام حسن أنه لن يعتمد على النجومية أو الشعبية فى اختياراته، بل ستكون الأولوية دائماً للاعب الأكثر جاهزية والتزاماً داخل الملعب.

ويعرف عن حسام حسن شخصيته القوية وصرامته الكبيرة، وهو ما ظهر بوضوح فى قراراته الفنية خلال الفترة الماضية، سواء على مستوى الاستبعادات أو منح الفرصة لوجوه جديدة.

ويؤمن المدير الفنى للفراعنة بأن المنتخب يحتاج إلى لاعبين يمتلكون الروح القتالية والقدرة على تنفيذ التعليمات التكتيكية بدقة، خاصة فى البطولات الكبرى التى تحسمها التفاصيل الصغيرة.

كما يسعى حسام حسن لبناء منتخب قادر على الضغط الكبير والتحول السريع من الدفاع للهجوم، وهى طريقة تحتاج إلى عناصر تتمتع بالحركة المستمرة والسرعة واللياقة البدنية المرتفعة.

محمد صلاح.. حلم أخير مع الفراعنة

يدخل محمد صلاح بطولة كأس العالم ٢٠٢٦ وسط آمال جماهيرية كبيرة، باعتبارها ربما الفرصة الأهم فى مسيرته الدولية لتحقيق إنجاز تاريخى مع منتخب مصر.

ورغم النجاحات الفردية الهائلة التى حققها صلاح فى أوروبا، فإن الجماهير المصرية ما زالت تحلم برؤية قائد الفراعنة يقود المنتخب إلى إنجاز عالمى كبير.

ويتمتع صلاح بخبرة هائلة فى البطولات الكبرى، كما يمتلك شخصية قيادية داخل غرفة الملابس، وهو ما يجعله الركيزة الأساسية التى سيبنى عليها حسام حسن مشروعه فى المونديال.

ومن المتوقع أن يحصل صلاح على حرية كبيرة داخل الملعب، سواء بالتحرك فى الجبهة اليمنى أو اللعب كمهاجم ثانٍ خلف رأس الحربة.

عمر مرموش.. السلاح الأبرز

وإذا كان محمد صلاح يمثل قائد المنتخب، فإن عمر مرموش أصبح السلاح الأكثر تطوراً فى الهجوم المصرى خلال الفترة الحالية.

فاللاعب الذى تألق فى الدورى الإنجليزى مع مانشستر سيتي، يتميز بالسرعة الكبيرة والقدرة على المراوغة وإنهاء الهجمات، إلى جانب مرونته التكتيكية التى تسمح له باللعب فى أكثر من مركز هجومي.

ويعوّل الجهاز الفنى كثيراً على مرموش فى تنفيذ أسلوب اللعب السريع والتحولات الهجومية، خاصة أمام المنتخبات الكبرى التى تترك مساحات خلف خطوطها الدفاعية.

كما أن التفاهم بين صلاح ومرموش يمنح المنتخب قوة هجومية كبيرة، فى ظل قدرة الثنائى على تبادل المراكز وصناعة الفرص بصورة مستمرة.

حمزة عبد الكريم.. موهبة مصرية تكتب التاريخ

من أبرز مفاجآت القائمة ظهور اسم حمزة عبد الكريم، لاعب برشلونة الشاب، الذى بدأ يلفت الأنظار بقوة داخل قطاع الناشئين بالنادى الإسباني.

ويمثل انضمام حمزة رسالة واضحة بأن منتخب مصر بدأ يفتح الباب أمام المواهب الصغيرة مبكرا، بدلاً من الانتظار حتى وصول اللاعب إلى مرحلة متقدمة من العمر.

ويتميز حمزة بمهارات فنية عالية، إلى جانب شخصيته الهادئة داخل الملعب وقدرته على اللعب تحت الضغط، وهى صفات جعلت كثيرين يشبهونه ببعض نجوم الكرة العالمية فى بداياتهم.

ورغم صغر سنه، فإن الجهاز الفنى يرى أن اللاعب يمتلك شخصية قادرة على التعامل مع الأجواء الكبرى، خاصة أنه يتدرب يومياً فى بيئة احترافية داخل برشلونة.

وسط الملعب.. نقطة القوة الأكبر

يبدو أن منتخب مصر يمتلك واحداً من أقوى خطوط الوسط فى السنوات الأخيرة، بوجود عناصر متنوعة تجمع بين القوة البدنية والمهارة والقدرة على صناعة اللعب.

فإمام عاشور يقدم مستويات مميزة على مستوى التحرك والضغط وصناعة الفرص، بينما يمنح مروان عطية التوازن الدفاعى المطلوب، ويتميز مهند لاشين بالهدوء والقدرة على بناء الهجمة من الخلف.

كما أن وجود تريزيجيه وزيزو وإبراهيم عادل يمنح المنتخب حلولاً هجومية متعددة، سواء من خلال الاختراق أو التسديد أو اللعب على الأطراف.

ويمنح هذا التنوع الجهاز الفنى مرونة كبيرة فى تغيير طريقة اللعب أثناء المباريات، بحسب المنافس وظروف اللقاء.

الدفاع.. هل ينجح الفراعنة فى تجاوز الأزمة؟

رغم امتلاك المنتخب لخط هجوم قوي، فإن بعض الجماهير ما زالت تشعر بالقلق بشأن الأداء الدفاعي، خاصة أمام المنتخبات الكبرى التى تمتلك مهاجمين أصحاب سرعات وإمكانيات عالية.

لكن حسام حسن حاول معالجة هذه الأزمة من خلال الاعتماد على مزيج من الخبرة والشباب، بوجود لاعبين مثل رامى ربيعة ومحمد عبد المنعم وياسر إبراهيم.

كما أن وجود حمدى فتحى ضمن الخيارات الدفاعية يمنح المنتخب حلا إضافياً فى المباريات الصعبة، نظراً لقدرة اللاعب على اللعب كقلب دفاع أو لاعب وسط دفاعي.

محمد الشناوي.. الحارس الأمين

لا يزال محمد الشناوى يمثل أحد أهم عناصر الخبرة داخل منتخب مصر، بعدما أثبت نفسه لسنوات طويلة كواحد من أفضل الحراس فى أفريقيا.

ويملك الشناوى خبرات كبيرة فى البطولات الدولية، كما يتمتع بهدوء وشخصية قوية داخل الملعب، وهو ما يمنح خط الدفاع ثقة كبيرة.

ورغم المنافسة القوية مع مصطفى شوبير، فإن الشناوى ما زال الأقرب لحراسة مرمى المنتخب فى المباريات الكبرى.

مجموعة صعبة واختبار حقيقي

كانت قرعة كأس العالم قد أسفرت عن وقوع منتخب مصر فى المجموعة السابعة والتى تضم منتخبات بلجيكا وإيران ونيوزيلندا، وهى مجموعة تبدو متوازنة لكنها تحمل الكثير من التحديات.

وسيكون المنتخب مطالباً بتحقيق نتيجة إيجابية أمام بلجيكا فى المباراة الأولى، حتى يكتسب دفعة معنوية كبيرة قبل مواجهتى إيران ونيوزيلندا.

ويرى كثير من المحللين أن فرص مصر فى التأهل قائمة بقوة، خاصة فى ظل النظام الجديد للبطولة الذى يمنح عدداً أكبر من المنتخبات فرصة العبور إلى الدور التالي.

الجماهير المصرية.. حلم لم ينته

منذ المشاركة التاريخية فى مونديال ١٩٩٠ ثم العودة فى نسخة ٢٠١٨، والجماهير المصرية تحلم برؤية منتخبها ينافس بصورة حقيقية على الساحة العالمية.

ومع وجود جيل يضم محمد صلاح وعمر مرموش وعدداً من اللاعبين المحترفين، يشعر كثيرون أن الفرصة الحالية قد تكون الأفضل لتحقيق إنجاز تاريخي.

كما أن الجماهير ترى فى حسام حسن مدرباً يمتلك الشخصية والحماس القادرين على إعادة الروح للمنتخب، حتى وإن كانت بعض قراراته تثير الجدل.

هل ينجح الرهان؟

يبقى السؤال الأبرز قبل انطلاق كأس العالم: هل ينجح حسام حسن فى رهانه الجريء؟

فاستبعاد مصطفى محمد، والاعتماد على عناصر شابة، ومنح أدوار أكبر للاعبين جدد، كلها قرارات قد تصنع مجداً كبيراً أو تفتح باب الانتقادات حال تراجع النتائج.

لكن المؤكد أن منتخب مصر يدخل البطولة الحالية بطموحات مختلفة، ورغبة حقيقية فى تجاوز دور المجموعات والظهور بصورة تليق بتاريخ الكرة المصرية.

وفى النهاية، ستظل قائمة كأس العالم ٢٠٢٦ واحدة من أكثر القوائم إثارة للجدل فى تاريخ منتخب مصر، ليس فقط بسبب قوة الأسماء الموجودة، بل أيضاً بسبب الغيابات المؤثرة والقرارات الجريئة التى اتخذها الجهاز الفني.

وبين حلم الجماهير، وخبرة النجوم، وطموح الشباب، يبدأ الفراعنة رحلة جديدة نحو كتابة صفحة مختلفة فى تاريخ الكرة المصرية، على أمل أن تتحول المشاركة فى مونديال ٢٠٢٦ من مجرد ظهور عالمى إلى إنجاز يبقى فى ذاكرة الجماهير لسنوات طويلة من الزمن.

تقرير - مصطفى مجدي

من قلب الأزمات إلى منصة التتويج.. كيف انتزع الزمالك الدورى الـ15

ليست كل البطولات تُحكى بالأرقام فقط، فبعض الألقاب تحمل بين سطورها قصصًا من الصمود والتحدى تتجاوز حدود المستطيل الأخضر. وهذا تمامًا ما قدمه الزمالك فى موسمه الاستثنائي، بعدما نجح فى انتزاع لقب الدورى المصرى الممتاز للمرة الخامسة عشرة فى تاريخه، عقب رحلة طويلة من الضغوط والأزمات التى كادت تُطيح بأحلام الفريق منذ البداية.

دخل الزمالك الموسم وسط حالة من الاضطراب الإدارى والمالي، ومع تصاعد أزمات إيقاف القيد وتراكم المستحقات وتأخر الرواتب، بدا المشهد أكثر تعقيدًا مما توقعه حتى أكثر جماهيره تفاؤلًا.

ورغم ذلك، استطاع الفريق الأبيض أن يحول الفوضى إلى دافع، والمعاناة إلى قوة، ليكتب واحدة من أكثر قصص التتويج إثارة فى تاريخ الكرة المصرية الحديثة.

بداية صعبة.. أزمات حاصرت الفريق مبكرًا

منذ الأسابيع الأولى للموسم، وجد الزمالك نفسه فى مواجهة سلسلة من الأزمات المتلاحقة التى أثرت بشكل مباشر على استقرار الفريق، وعلى رأسها أزمة إيقاف القيد بسبب المستحقات المتأخرة وقضايا اللاعبين والمدربين السابقين.

وحُرم النادى من إبرام صفقات جديدة، ليصبح الجهاز الفنى بقيادة معتمد جمال ، مطالبًا بخوض موسم كامل بالإمكانيات المتاحة فقط، دون القدرة على تدعيم المراكز التى كانت بحاجة واضحة للدعم.

كما عانى الفريق من ضغوط مالية متواصلة أثرت على الأجواء داخل النادي، بعدما تأخرت مستحقات اللاعبين لفترات طويلة، وهو ما فتح باب التكهنات حول رحيل بعض النجوم أو تراجع مستوى الفريق مع مرور الوقت.

روح المجموعة صنعت الفارق

ورغم كل هذه الظروف، ظهرت داخل الزمالك حالة استثنائية من التكاتف بين اللاعبين، حيث لعبت العناصر صاحبة الخبرات دورًا مهمًا فى الحفاظ على توازن الفريق داخل وخارج الملعب.

وكان لمجموعة من النجوم تأثير واضح فى قيادة الفريق خلال اللحظات الصعبة، أبرزهم:

حسام عبد المجيد الذى منح الخط الخلفى قوة واستقرارًا بعد عودته.

عمر جابر بخبراته الكبيرة وقدرته على شغل أكثر من مركز.

عبد الله السعيد الذى أضاف الهدوء والخبرة فى أصعب اللحظات

عدى الدباغ الذى نجح فى تسجيل أهداف مؤثرة منحت الفريق نقاطا ثمينة.

كما برزت مجموعة من اللاعبين الشباب الذين حصلوا على الفرصة بسبب الظروف الصعبة، ونجحوا فى إثبات أنفسهم وتحمل المسؤولية تحت ضغط جماهيرى كبير.

من التخبط إلى الاستقرار الفني

لم يكن الزمالك ثابتًا فنيًا فى بداية الموسم، حيث تذبذب الأداء والنتائج، وفقد الفريق نقاطًا سهلة فى مباريات كان قادرًا على حسمها، مما زاد من حالة القلق لدى الجماهير.

لكن مع مرور الوقت، بدأ الفريق يستعيد هويته تدريجيًا، ونجح الجهاز الفنى فى إعادة تنظيم الخطوط، خاصة على المستوى الدفاعي، ليتحول الزمالك من فريق يعانى من الأخطاء المتكررة إلى منافس شرس يصعب اختراقه.

وشهد النصف الثانى من الموسم تطورًا واضحًا فى شخصية الفريق، سواء من الناحية التكتيكية أو الذهنية، حيث أصبح اللاعبون أكثر قدرة على التعامل مع الضغوط وحسم المواجهات المعقدة.

شخصية البطل ظهرت فى اللحظات الحاسمة

أحد أهم أسباب تتويج الزمالك باللقب كان امتلاك الفريق لشخصية قوية ظهرت بوضوح خلال المباريات المصيرية.

ففى أكثر من مواجهة، عاد الزمالك من التأخر، ونجح فى تسجيل أهداف قاتلة حصد بها نقاطا صنعت الفارق فى جدول الترتيب.

ولم يكن الفريق يعتمد فقط على المهارات الفردية، بل على الروح الجماعية والإصرار، وهو ما منح اللاعبين ثقة كبيرة فى قدرتهم على تجاوز أى أزمة أو تعثر.

كما لعبت الخبرات دورًا مهمًا فى الحفاظ على هدوء الفريق خلال فترات الضغط، خاصة مع اشتعال المنافسة على الصدارة حتى الجولات الأخيرة.

منافسة شرسة حتى الرمق الأخير

شهد الموسم صراعًا قويًا بين نادى الزمالك والأهلى وبيراميدز، حيث تبادل الثلاثى صدارة جدول الترتيب أكثر من مرة.

ورغم امتلاك المنافسين لاستقرارٍ إدارى ومالى أكبر، فإن الزمالك كان الأكثر تماسكا فى الأسابيع الأخيرة، واستطاع حسم المواجهات المهمة بفضل خبرة لاعبيه وقدرتهم على اللعب تحت الضغط.

ومع اقتراب خط النهاية، بدا واضحًا أن الفريق الأبيض يمتلك رغبة استثنائية فى التتويج، وهو ما انعكس على الأداء والنتائج حتى حسم اللقب رسميًا.

الجماهير.. الشريك الحقيقى فى البطولة

لم تكن جماهير الزمالك مجرد مشجعين هذا الموسم، بل كانت العنصر الرئيسى فى رحلة التتويج. ففى أصعب الفترات، استمرت الجماهير فى دعم الفريق ومساندة اللاعبين رغم الأزمات الإدارية والمالية.

وامتلأت المدرجات برسائل الدعم، بينما تحولت مواقع التواصل الاجتماعى إلى مساحة للدفاع عن الفريق وتحفيز اللاعبين، وهو ما ساعد على خلق حالة من الترابط بين الجماهير والفريق.

ومع حسم اللقب، خرجت للاحتفال فى مشهد عكس قيمة البطولة بالنسبة لجماهير عاشت موسمًا مليئًا بالتوتر والقلق قبل أن يتحول فى النهاية إلى فرحة كبيرة.

بطولة تحمل أكثر من معنى

لم يكن تتويج الزمالك هذا الموسم مجرد فوز بدرع الدوري، بل كان انتصارًا على الأزمات قبل المنافسين.

فالفريق خاض الموسم وسط ظروف كانت كفيلة بإسقاط أى ناد آخر، لكنه نجح فى تحويل الضغوط إلى حافز للقتال حتى النهاية.

وفى المقابل، كشفت التجربة أن البطولات لا تُصنع فقط بالأموال أو الصفقات، بل بالشخصية والروح الجماعية والقدرة على التماسك وقت الشدائد.

لكن فى الوقت نفسه، يبقى الاستقرار الإدارى والمالى ضرورة لا غنى عنها إذا أراد النادى الحفاظ على نجاحه والاستمرار فى المنافسة خلال السنوات المقبلة.

سيظل هذا الموسم محفورًا فى ذاكرة جماهير نادى الزمالك باعتباره واحدًا من أصعب وأهم مواسم التتويج فى تاريخ النادي.

فبين أزمات القيد، وتأخر المستحقات، والتقلبات الفنية، وضغط المنافسة، نجح الزمالك فى الوصول إلى النهاية حاملًا الدرع الخامس عشر، ليؤكد أن الفرق الكبرى قد تتعثر، لكنها لا تسقط بسهولة.

وفى النهاية، أثبت الزمالك أن الكبرياء الكروى لا يُقاس بحجم الأزمات، بل بالقدرة على تجاوزها، وأن الأبيض حين يقاتل حتى اللحظة الأخيرة، يستطيع دائمًا كتابة التاريخ من جديد

تقرير - مصطفى مجدى

المشهد

تصدر عن شركة «المشهد» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

مدير التحرير
محمد موسى

الإخراج الصحفى:
هالة سعيد - شيماء جمال

الإدارة والإعلانات والاشتراكات
٤٥ ش عبدالرحيم صبرى - الدقى
ت: ٠١٠١٩٤٤٤٠١٠ - ٠٢٣٧٧٢٢٠٣٤
فاكس: ٣٧٧٢٢٠٣٤
البريد الإلكترونى
almash.had@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات: مؤسسة الأهرام

العدد 353 – السنة الرابعة عشرة - الإثنين 1 يونيو 2026 م - 15 ذو الحجة 1447 هـ

الصمت الكنسى و «هندسة» العائلة المقدسة!

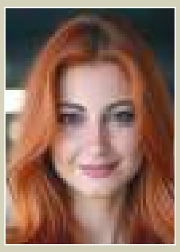

بقلم: جورجيت شرقاوي

الصمت الكنسى حول مشروع قانون "[illegible]ة مسار العائلة المقدسة" لم يكن سببه "فزلكة" بعض الصحفيين الذين يحاولون إغلاق الملف سريعًا ويدعون صياغتهم لبيان المجمع المقدس وكأن شيئًا لم يكن، بل لأن الكنيسة تدرك أن المشروع المطروح أخطر وأعمق من مجرد هيئة جديدة لتنشيط السياحة.

والمسألة هنا ليست رحلة دينية أو تطوير مسار أثري.. بل سؤال أكبر: من يملك القرار الفعلى على واحد من أهم الملفات الروحية والتاريخية فى مصر؟

مشروع القانون بصيغته الحالية يكشف بوضوح أن الدولة تتعامل مع "مسار العائلة المقدسة" باعتباره مشروعًا قوميًا اقتصاديًّا وسياحيًّا ضخمًا، هدفه تحويل المسار إلى مصدر جذب عالمى للعملة الأجنبية والاستثمار الديني. وهذا فى حد ذاته ليس جريمة، لكن الأزمة تبدأ عندما تصبح الكنيسة – صاحبة التراث والحافظة التاريخية لهذه المواقع لقرون – مجرد عضو واحد داخل مجلس إدارة حكومى واسع، لا شريكا أساسيًا فى إدارة ملف يرتبط أصلا بوجدانها وتراثها الروحي، هنا يظهر جوهر القلق الحقيقي، والكنيسة لا تقول ذلك صراحة فى بياناتها، لكنها تدرك أن بعض البنود تفتح الباب أمام تمدد إدارى واقتصادى واسع للهيئة على مواقع مرتبطة بالمسار، بما يشمل أراضى وكنائس وأديرة ذات حساسية دينية وتاريخية شديدة.

الدولة تتعامل مع "مسار العائلة المقدسة" باعتباره مشروعًا قوميًا اقتصاديًّا وسياحيًّا

كما أن المشروع يمنح صلاحيات تسمح بإدارة اقتصادية واستثمارية واسعة، مع إمكانية الشراكات وفرض الرسوم والتعامل مع مستثمرين، وهو ما يثير مخاوف حقيقية من تحويل الأماكن الروحية إلى "منتج سياحى تجاري" تُدار أولوياته بعقلية العائد والاستثمار أكثر من قدسية المكان والخصوصية الدينية، والمشكلة ليست فى السياحة الدينية نفسها، بل فى السؤال: أين تقف حدود الاستثمار عندما يتعلق الأمر بالمقدس؟

وهل تصبح الأديرة والكنائس التاريخية مجرد "أصول" داخل مشروع اقتصادى ضخم تديره البيروقراطية الحكومية وشبكات الاستثمار؟

والأخطر أن المشروع لا يعكس وزن الكنيسة الحقيقى داخل هذا الملف، رغم أنها الجهة التى حافظت على هذه المواقع عبر قرون طويلة، فى فترات لم تكن فيها الدولة نفسها مهتمة بالمسار أو بترميمه أو بتوثيقه عالميًا. ورغم الإشارات الموجودة داخل بعض البنود إلى مباركة بابا الفاتيكان للمشروع، فإن غياب أى تعليق واضح من الكنيسة الكاثوليكية يضيف مزيدًا من علامات الاستفهام، ويؤكد أن هناك حالة ترقب وتحفظ تتجاوز مجرد التفاصيل الإجرائية.

إن الدولة ترى المشروع ملفًا سياديًا اقتصاديًا وسياحيًا ضخمًا. بينما ترى قطاعات داخل الكنيسة أن هناك محاولة لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمواقع الدينية تحت عنوان "التنمية والاستثمار". ولهذا تحاول الكنيسة إدارة الموقف بحذر شديد، فتتجنب الصدام المباشر، وتلجأ إلى صياغة: "المشروع لم يُعرض علينا" الذى ورد فى بيان الأنبا بيمن ، بدلا من إعلان رفض صريح قد يفتح باب مواجهة سياسية لا تريدها المؤسسة الكنسية فى هذه اللحظة. لكن خلف هذا الهدوء الظاهري، توجد مؤشرات واضحة على حالة غضب وتحفظ داخل قطاعات كنسية واسعة، مع تصاعد مخاوف من أن يتحول التراث الروحى إلى ملف اقتصادى تُعاد صياغته بعيدًا عن الدور التاريخى للكنيسة.

والحقيقة أن هذا الملف لا يمكن فصله عن ملفات الأديرة والأراضى وتقنين الأوضاع التى شهدت توترات ممتدة خلال السنوات الأخيرة. فكلها تتحرك داخل سياق واحد، إعادة رسم حدود السيادة والإدارة والنفوذ الاقتصادى على المواقع الدينية والتاريخية فى مصر، و حتى هذه اللحظة، لم تصدر الحكومة توضيحات تفصيلية كافية تحسم طبيعة صلاحيات الهيئة وحدودها، ولا كيفية حماية خصوصية الكنائس والأديرة داخل المشروع، ولهذا تبقى كل الأسئلة مطروحة... وكل التخوفات مشروعة.

إهداء من الفنان محمد عبد اللطيف

محمد صلاح الذى خذلنا

بقلم: معوض جودة

بحجم آمالنا التى كانت معلقة عليه داخل المستطيل الأخضر، كانت صدمتنا فى سلبيته من الحرب على غزة، وأهل القطاع المبارك.. لم يكن أحد ينتظر من مو صلاح، الذى هتفت له القلوب والحناجر أن يعلن النفير العام أو الحرب فى بيان؛ وإنما مجرد موقف يذكر محبيه من غير العرب والمسلمين أنه صاحب مبدأ، وموقف إنساني، ينحاز للضحايا قبل أن يكونوا من بنى جلدته ودينه. فعلها كثيرون قبله ولم يكن هو بدعا من الرياضيين لو فعلها.

مؤخرا أشغل الأمين جمال أو كما يسميه الفرنجة لامين يامال مواقع التواصل، عندما لوح بعلم فلسطين، وسط احتفالات ناديه برشلونة ببطولة الدورى الإسباني؛ وقامت قيامة الداخل الإسرائيلي؛ ولم يضره شيء، وكان الفتى ذو الثمانية عشر عاما أشجع كثيرا من مو صلاح فى كفة المقارنة.

وصل صلاح لمكانة عالية مع ناديه على مستوى العالم؛ وصار فى موقع لا يضره فيه شيء، لو عبر عن تضامنه علنا مع المعذبين والضحايا فى القطاع المبارك. فعلها من قبل قديس الملاعب المصرية محمد أبو تريكة، بعد تسجيله الهدف الثانى فى مرمى السودان عام ٢٠٠٨ أثناء حرب إسرائيلية على أهل القطاع؛ حين كتب باللغتين العربية والإنجليزية «تعاطفا مع غزة» ولم يضره ذلك؛ لا من الفيفا، ولا الكاف ولا غيرهم. فهل كان صلاح يخشى أن يناله غضب من مدربه أو ناديه؟

وكان الفتى ذو الثمانية عشر عاما أشجع كثيرا من مو صلاح فى كفة المقارنة

حتى خارج الملاعب، إذا كان التعبير داخل الساحة الخضراء يشق عليه؛ كان صلاح فى منتهى السلبية.

ولعل أشهر مدربى العالم بيب جوارديولا، كان أبرز الرياضيين الذين عبروا صراحة عن تضامنهم مع أطفال ونساء وأهالى غزة، حين كتب مرارا، وتحدث كثيرا، عن هؤلاء المعذبين فى الأرض، ولا صوت لهم سوى الضمير وبعض البصائر التى ما زالت ترى وتصرخ؛ ارتدى غوارديولا الكوفية الفلسطينية فى احتفالية أقيمت فى أسبانيا، تضامنا مع أطفال فلسطين.. صرخ أن جسده يؤلمه حين يرى مناظر أطفال غزة ممزقة.. وكذلك رأينا كريم بنزيما، وآخرين عبروا عن تضامنهم.

كان الجميع ينتظر من صلاح أن يكون على مستوى الأمل فيه، ويعلنها صريحة دون مواربة، أو لف ودوران وحسابات؛ أنه معنا وصوتنا، وينطلق من مكانته العالية، ليكون ضمير القضايا العادلة لا قضايانا نحن فقط؛ لكنه لاذ بالصمت المريب حين كنا ننتظره.

ذكرنا موقف لامين يامال الذى تصرف كالرجال الكبار بالمواقف الصغيرة التى وقع فيها من كنا نظنهم كبارا.

يهبط محمد صلاح الآن من عرش نجوميته فى ليفربول إلى ناد آخر؛ لن يكون فى مستوى ليفربول، ولن يكون مو صلاح الذى شاهدناه يصول ويجول فى الملاعب، ونسعى خلف الشاشات كى نراه ونستمتع به وندعو له؛ وإذا غادر الملعب غادرنا من بعده الشاشات..

لعل الحديث عن المواقف التضامنية العلنية جاء متأخرا؛ وقد يقول قائل: إن مو صلاح تبرع لغزة وأهلها، وقدم فى السر مع عجز عن تقديمه فى العلن؛ لكن تبقى للمواقف العلنية قوتها وحضورها؛ وهذا ما يخشاه الكيان، ويحرص على محاصرته؛ سواء بالترغيب أو الترهيب؛ وأرجو أن لا يكون لمدير أعماله اللبنانى دخل فى منع صلاح من التعبير عن مواقفه؛ فذلك أمر فى مجمله قد انقضى؛ وندعو له بالتوفيق فى رحلته مع منتخب مصر، وهذا العتاب من قبيل المحبة التى كانت لصلاح وما زالت.

متعةُ القراءةِ وأسرارُ الكتابةِ: سارة حوَّاس تُحييكم

دوريس ليسنج

ويليام فوكنر

لم أَتمالك نفسى فقمْتُ بالكتابة فورًا حين قرأتُ الكتاب الفريد للدكتورة سَارة حواسِ أسرار الكتابة؛ كما يرويها كُتّاب العالم، وإذا كنتَ سريع الملل، لاَ طاقةَ لك بالقراءة المطوَّلة فأنصحك، بدايةً، بأنَ تسرعَ إلى قِراءة هذا الكتاب حتَّى إذا لم تكن كاتبًا ولا قارئًا، ولكنَّك إنسانٌ، وتحبُّ أنْ تحيا حياةً إنسانيَّةً، وأن تضيفَ إلي وعيك، وتعمّق فلسفتك بالوجود، وتحفّز مشاعرك لتسموَ بإنسانيتك، وتُحسِّن مزاجَك العامّ لتشعر بأنَّ الحياة تستحقُّ أن تعاشَ...!

أنصحك صادقًا محبًّا، واللهِ، أن تقرأَ هذا الكتابَ النَّادرَ، الذى لن تجدَ لهُ مثيلاً فى الجمالِ والتَّدفّق والرُّقيّ، والعُمق السَّهل الحميم.

يُخجلك من البداية تواضُع الرّهبان الذى لا تفتعلهُ المترجمة والشَّاعرة والأكاديميَّة سارة حوَّاس حين تكتبُ على عتبة غلافه أنَّهُ مجرَّد إعداد وتقديم، كما يكتب، بالتَّواضُع ذاته، الشَّاعر والأديب أحمَد الشَّهاوى واصفًا جهدَهُ بأنَّهُ مجرَّد تحرير وتقديم من بابِ اللُّطف والقُرب والتَّواضع السَّامي...!

ولكنَّ رُوح سارة حوَّاس الشَّاعرة والأديبة تظلُّ حاضرةً تحيطك من كلِّ جانب بأنفاس القدّيسينَ من خِلال سردها السَّاحر لتجربة سبعَ عشرة عبقرية من عباقرة الكتابة حول العالم؛ منهم ماركيز، ويوسا، وباموق، وإرنو، وعبدالرزاق قرنح، وبول أوستر، وإيزابيل الليندي، وإدواردو جاليانو، وتوني موريسون، وساراماجو، وكأنَّها تكتبُ رواية سيريَّة، أو سيرةً إبداعيَّةً لشخصيَّات ابتدعتها من خيالها ليصيرُوا أبطالاً خالدينَ؛ كأبطالِ الملاحم اليونانيَّة والإغريقيَّة بما يمتلكونه من أسرارَ وتراجيديا عن الكتابةِ التى تكافئ لديهم الحياةَ بأهوالها وأشرارها وشُرورها، و قدراتِهم الخارقةِ فى الانتصار عليهَا!...

يبدأ الكتابُ بتجربةِ الكاتب والرّوائى الأمريكيّ ويليام فوكنر (١٨٩٧-١٩٦٢م) الحاصل على جائزة نوبل ١٩٤٩م؛ فيحكى لك بعفويَّة وصدق كيف بدأت رحلته مع الكتابة، وعلاقته بأستاذهِ الأوّل وأساتذته، وآباء الكتابة الرّوحيّين لجيله، ويمزج ذلك كله بتجربته الحياتيَّة، وعلاقته بالمال والسّلطة، والنّساء، والطعام، وعلاقاته الأسريَّة، وربط ذلك كله بقيم الكتابة من ناحية وقيم الحياة الإنسانيَّة من ناحية أخرى.

وأنت حين تتوقَّف أمام تجربة فوكنر الثريَّة، ليس بوصفه روائيًّا استثنائيًّا، بل بوصفه صديقًا يعيش معك فى آلامك وأوجاعك ومشاغلك، ويشعرك أن لا يوجد شخص استثنائيّ، والاستثناء الذى يصنعك حين تفارق هذه الأفكار وتفتّش فى ذاتك عن العبقريّ السّاكن فيك؛ فيمكنك حينها أن تكتبَ أنتَ؛ لذا تنصتُ فى محبَّة وثقة إلى نصائحه، وتستثار كلّ حواسك لتتبّع أسرارهِ عن الكتابةِ؛ لكونها تجاربَ حياة إنسانيَّة، تُغريكِ أن تكتبها فوقَ حائط غرفتكَ، أو فى لوحةٍ مستقلَّة أمام مكتبك، وإذا كنت ممن يخافون (الحكومةَ!) أو يتحفَّظون بطبيعتهم، أن تكتبها على يدك، لجاذبيَّة هذه النّصائح؛ إذ تكمن عظمتها فِى قدرتها على الاستحواذ على عقلك ومشاعرك بحميميّتها وصدقها وإنسانيّتها، وعمقها البعيد عن التّقعّر أو التّفلسف والافتعال؛ ومنها:

- لا تكنْ كاتبًا، بل اكتبْ.
- لا عمل صادقًا يكونُ سهلًا.
- واجبُ الكاتب الوحيد تُجاه القارئِ هو أنْ ينجزَ العمل بأفضل ممَّا يستطيعُ.
- لا وقتَ مبكّرًا أكثرَ من اللَّازم لتبدأ الكتابةَ... ابدأ منذُ أن تتعلَّم القراءةَ.
- القاعدةُ الوحيدةُ التي ألتزمُ بها هى أنْ أتوقَّفَ عن العمل فى حين لا تزالُ الحماسةُ مشتعلةً.
- علىَ الكاتبِ أن يعلَمَ نفسَهُ أنَّ أحقرَ ما فى الوجود هو الخوفُ.
- لاَ يمكنُ تلخيصُ أيَّةِ رواية فى فقرة واحدة؛ فذلكَ يعنى أنَّها لا تستحقُّ أن تُكتَبَ.
- يحتاجُ الكاتبُ إلى ثلاثةِ أشياءَ؛ هي: التَّجربَةُ، والملاحظةُ، والخيَالُ.
- اقرَأْ واقرَأْ كثيرًا.. اقرَأْ وستشربُ الحرفةَ دونَ أن تَشعرَ.
- يجبُ أن يفرّقَ الكاتبُ بين الحبِّ والشَّهوة؛ لأنَّ مَنْ يكتبُ عن الحبِّ يكتبُ عن الشَّرف والرَّحمةِ والتَّضحيةِ.
- كلُّنا فشلنا فى الوصُول إلى حبِّ الكمال؛ لذلك أقيسُ قيمتَنا بمدَى هذا الفَشلِ النَّبيلِ فى محاولةِ بلوغ المستحيل.

ولعلَّ السِّحر والعبقريَّة فى كلّ هذه النَّصائح التى لا يستغنى عنها بشرٌ أنَّهُ يمكنُ أن تستبدل بكلمة «كاتب» كلمة» إنسان»، وتستقيم النّصائح، بل تستقيم لك الحياة...!

إنَّ نصائح فوكنر وغيره من العباقرة الآخرين الذين يحيطونك بأسرار الكتابة والسّعادة تذكّرنا بما يؤكّده علماء البلاغة المعرفيَّة بأنَّنا كلّنا شعراء وأدباء بالفطرة؛ فأنت حين تقرأ نصائحهم ستجد نفسك قارئًا كاتبًا، وأنَّ بداخلك مناجم وكنوزًا لا تحتاج منك سوى أن تمدّ يدك إلى حبرك لكى تعبّر عنها، وأن تُزيل الأتربة العالقة على نظارتك، والغبار من حولك لترى وتسمع وتشمّ وتُحسّ وتكتب وتستمتع بتجاربك أنت وبحياتك أنتَ...!

وحين نتجاوز نصائح فوكنر، وأسراره فى الكتابة والحياة إلى الروائية البريطانية المذهلة دوريس ليسنج (١٩١٩-٢٠١٣م) الحائزة على جائزة نوبل سنة ٢٠٠٧م؛ فإنَّك تحبُّ هذه السَّيّدة لكونها تجاسرت وغامرت وصمَّمت أن تواجه الفشل مرات ومرّات وتصمّم على النّجاح بقوة إيمانها بموهبتها، وأنَّ بداخلها قصصًا، يجب أن تحكيها، وتعيد حكايتها بأشكال مدهشة لتعوّض افتقاد الحياة إلى هذه الدّهشة وجنوحها إلى الرّتابة، والاعتياد والسّكون الممل...!

وتنتقل بنا نصائح ليسنج من محبَّة الحياةِ ومعرفتها إلى تجميلها وخلق حيوات أفضل تستحقُّ أنْ نعيشها، ونستمتع فيها بالدّهشة والمعرفة والحبّ؛ من هذه النّصائح التى تسوقها هدية لك لتغدو مفاتيح السَّعادة والنَّجاح:

- يجب أن تكتبَ أوّلًا، وقبل كلّ شيء من أجل نفسك.
- الخيالُ هو الوسيلة الأذكى لقول الحقيقة.
- أكتبُ بشكل أفضل عندما أكونُ فى حَالة تدفُّق.
- مهمَّة الكاتبِ هى إثارة الأسئلة...سواءٌ حقّق نتائج، أم لم يُحقّق.
- مُدهشٌ أن تكتبَ بضمير المتكلّم عن شخصٍ لا تعرفه تمامًا.

إنَّ قراءة مثل هذا الكتاب ضرورة ملحَّةٌ فى هذا السّياق الخانق الذى نحتاج فيه إلى كتاب فارق يغيّر نظرتنا لا للقراءة والكتابة والثقافة والتّعليمِ والمثاقفات والصُّورولوجيا التى يضعنا الكتابُ فيها ببراءة وتلقائيَّة وتدفّق عزّ نظائرها، ولكنّه يضع أيدينا على كيفيَّة الإحساس بلحظات الصِّدق فى الحياة، وكيف نتعامل مع الكلمة، والزّوجة، والمرأة، والوظيفة، والمال، وأحلام الثّروة والسُّلطة، وكيف نطرح أوجَاع الماضي، ونستثمر فُرصَ الحاضر، وننتصر على مخاوف المستقبل، وقبل ذلك وبعدَه كيف نقرأ الكتب وكأنّنا نقرأ أنفسنا، وكيف نكتب أنفسنا وكأنّنا نكتبُ الآخرينَ...!

قد يتلقّى القارئُ هذا المقالَ على أنّهُ نوعٌ من الحماس الجارف للقراءة الأولى لهذا الكتاب؛ أى إنّها مجرّد جذبة صوفيَّة، ولكنّنى أعدك أنّك ستشاركنى هذه الجذبة، وربّما تخطفك إلى عوالمه الرّوحانيَّة والمعرفيَّة والإدراكيَّة بحيث لا تعودُ إلى سابق ذنبك، أو عهدك قبله؛ فالأمر – كما ينقل الكتاب عن فوكنر: يجب أن يكتب الكاتِبُ، ويقرأ القارئ كما « يقرأ الواعظ المعمدانيّ الأمّى العهد القديم بإيمان كامل»...!

لقد كان دَافعيَ الأوَّل للكتابة هو محبَّة القارئ والواثق فيما أكتبهُ، ويليه تحية لمن كتبت (لتحيينا) د. سارة حواس هذه المترجمة الشّاعرة الأديبة المثابرة التى غزلت هذه الشّذرات من موارد شتّى وضفّرتها بأسلوب سرديّ آسر فى محبَّة لمن كتبت عنهم، ولمن كتبتْ لهم؛ لتجدّد حياتهم، وحياتها، وحياتنا...!

بقلم: د. محمد سيد على عبدالعال (د. محمد عمر)
أستاذ الأدب والنقد ووكيل كلية الآداب للدّراسات العليا بآداب العريش

مناقشة «الإسلام وأصول الحكم» بمناسبة إطلاق طبعته المحققة الأولى

هل تناغم الشيخ على عبدالرازق مع بريطانيا أم تأثر بالأتاتوركية؟

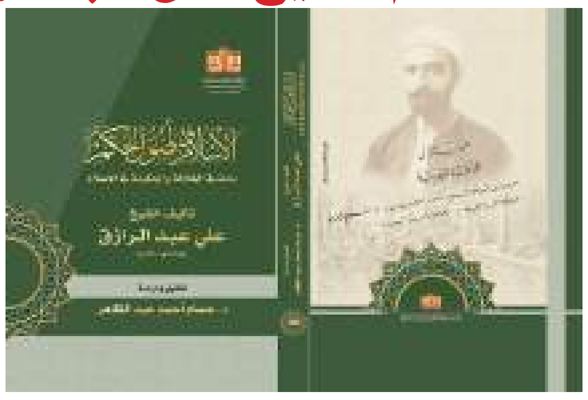

شهدت قاعة «على مبارك» بمقر الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، فعاليات الندوة العلمية «الشيخ على عبد الرازق وكتاب الإسلام وأصول الحكم»، بمناسبة إطلاق الطبعة الأولى المحققة من الكتاب الصادرة عن دار الكتب والوثائق القومية بمناسبة مرور مائة عام على صدوره، والتى قام بتحقيقها ودراستها الدكتور حسام عبد الظاهر، الباحث بمركز تحقيق التراث بالدار والخبير بمجمع اللغة العربية.

وأكدت الكلمات الافتتاحية للمتحدثين تباعاً؛ على الأهمية التاريخية والفكرية لإعادة قراءةٍ هذا الأثر الفكرى فى سياقه الزمني. وشهدت الندوة طرحاً علمياً غزيراً عبر جلستين متتاليتين، بدأت الأولى برئاسة الدكتور أشرف مؤنس وتحدث فيها الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق، والدكتورة هند محمد عبد الرحمن، والباحث مصطفى مهران، ثم تلتها الجلسة الثانية برئاسة الدكتورة إلهام ذهني، وتحدث فيها الدكتور شريف إمام، والدكتور أحمد صلاح الملا، والدكتور حسام عبد الظاهر.

وفى إطار أعمال الجلسة الأولى، قدم الأستاذ الدكتور أحمد زكريا الشلق، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب جامعة عين شمس، أطروحة مركزية غاية فى الأهمية بعنوان «السياسة المصرية وأزمة كتاب الإسلام وأصول الحكم». واستهل الدكتور الشلق كلمته بالتأكيد على أن المخاض الفكرى والاجتماعى العنيف الذى شهدته مصر منتصف عشرينيات القرن الماضى بلغ ذروته مع صدور كتاب الشيخ على عبد الرازق فى أبريل ١٩٢٥م، موضحاً أن الأزمة لم تكن وليدة الصدفة بل نتاجاً لتطور اتجاه فكرى تجديدى رافض لروح التوفيق التقليدية متأثراً بالتجربة الكمالية فى تركيا، وبيّن أن الكتاب طرح قضية العلمانية لأول مرة من داخل الإطار الدينى الإسلامى نفسه لتقويض القداسة عن منظومة الحكم التاريخية. وأضاف أن هذا الطرح الفقهى تحول سريعاً إلى زلزال سياسى تداخلت فيه مصالح الأحزاب ومخططات القصر؛ إذ تزامنت أطروحة الكتاب مع أطماع الملك فؤاد الأول لإحياء مشروع الخلافة وتنصيب نفسه خليفة بعد إلغائها فى تركيا عام ١٩٢٤م، وحين وجد الملك أن الكتاب يضرب مشروعه فى مقتل، أوعز بمحاكمة الشيخ وفصله، مما فجّر أزمة وزارية حادة وضعت حزب «الأحرار الدستوريين» فى بؤرة الصراع لدفاعه عن الشيخ وعن حرية الرأى التى كفلها دستور ١٩٢٣م فى معركة قادها رموز كبار مثل د. محمد حسين هيكل، ود. منصور فهمي، وإسماعيل مظهر، وانتهت باستقالة عدد من الوزراء الدستوريين وإعادة تشكيل الخارطة السياسية والتحالفات الحزبية فى مصر.

الموقف البريطاني

وفى الجلسة ذاتها، قدمت الدكتورة هند محمد عبد الرحمن، أستاذ تاريخ مصر الحديث بكلية السياحة والفنادق جامعة المنيا، ورقتها البحثية بعنوان «الرؤية البريطانية لقضية كتاب الإسلام وأصول الحكم»، وأوضحت الدكتورة هند أن الموقف البريطانى لم يكن محايداً، بل انسجم طرح عبد الرازق مع مصالح بريطانيا الاستعمارية التى عارضت إحياء الخلافة العثمانية ودعمت فصل الدين عن السياسة لتعزيز نموذج الدولة الحديثة، غير أن هذا الاهتمام البريطانى كان ظرفياً وتراجع سريعاً أمام حساباتهم الاستراتيجية الأوسع وتشكيل توازن قوى جديد يضمن استقرار مصالحهم بمصر، مشددة على أن دراسة هذه الرؤية تكشف التداخل المعقد بين الفكر الإصلاحى والسياسات الاستعمارية فى تلك الحقبة.

واختتم الباحث مصطفى مهران، باحث الدكتوراه بجامعة هايدلبرغ بألمانيا، أعمال الجلسة الأولى بورقة بحثية معمقة وحيوية حملت عنوان «الكتاب الذى أطاح بكرسى الخلافة: الملك فؤاد والخلافة الإسلامية». وتناول مهران فى دراسته تفكيك تلك اللحظة الحرجة التى تداخل فيها الفقهى بالسياسي، مستعرضاً كيف قدم الشيخ عبد الرازق رؤية ثورية جادل فيها بأن الإسلام رسالة روحية محضة لا علاقة لها بنظام الحكم الدنيوي، نافياً بذلك القداسة عن منظومة الخلافة التاريخية، وأكد الباحث أن الأهمية البالغة للكتاب تنبثق من توقيت صدوره الذى مثّل اشتباكاً قاتلاً مع مشروع السلطة؛ إذ تزامن نشره مع مساعى الملك فؤاد الأول الحثيثة (١٩٢٤ – ١٩٢٦م) لتنصيب نفسه خليفة للمسلمين، بهدف التحلل من قيود الحياة الدستورية الوليدة وقمع المعارضة الوطنية وتثبيت أركان حكمه المطلق فى مواجهة شعبية حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول،وأوضح مهران أن الكتاب تحول بذلك إلى وثيقة سياسية نجحت فى تقويض الأساس الدينى الذى كان يتربص به الملك، وبددت حلمه الفكرى فى المهد والتكامل مع تراجع الائتلاف الحكومى واشتعال صراع انقسمت فيه النخبة بين المدافعين عن حرية الرأى والمعسكر التقليدي.

أما أعمال الجلسة الثانية، فأدارها الاستاذ الدكتور أحمد الشربيني، وقد استهلت بالورقة البحثية المقارنة والثرية التى قدمها الدكتور شريف إمام، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب جامعة عين شمس، وعنوانها «فقه الخلافة بين الشيخ على عبد الرازق وعبد الرزاق السنهوري»، وعالج الدكتور شريف إمام فى طرحه مسألة الخلافة فى الفكر الإسلامى الحديث من خلال دراسة مقارنة بين رؤيتين متمايزتين ومتقابلتين صيغتا فى أعقاب إلغاء الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤م، وحلل الباحث أطروحة الشيخ على عبد الرازق فى كتابه «الإسلام وأصول الحكم» (١٩٢٥م) وتوصله لنفى الأساس الشرعى الإلزامى لنظام الخلافة، عادّاً إياها تجربة سياسية تاريخية خاضعة للاجتهاد البشرى المحض وليست أصلاً دينياً، وفى المقابل، فكك الدكتور شريف تصور القانونى والفقيه الكبير عبد الرزاق السنهورى المنشور فى أطروحته للدكتوراه بجامعة ليون سنة ١٩٢٦م تحت عنوان «الخلافة: تطورها نحو عصبة أمم شرقية»، مبيناً كيف سعى السنهورى لإعادة بناء مفهوم الخلافة بالجمع بين التراث الفقهى ومبادئ القانون الدستورى الحديث ومتطلبات الدولة المعاصرة، حيث رأى إمكانية تطوير الخلافة كـ «نظام تعاونى أو اتحادي» يعبر عن وحدة العالم الإسلامى دون قيود الصيغة التقليدية، وركز الدكتور شريف إمام فى كلمته على تحليل منطلقات المفكرين وأدواتهما المنهجية فيما يتصل بمصدر الشرعية، والعلاقة بين الدين والدولة، وحدود السلطة، مبرزاً أوجه الاتفاق والاخلاف وكيف ساهم الصنيعان فى بلورة اتجاهات الفكر السياسى الإسلامى المعاصر ونقاشاته الحالية.

مواقف الخصوم

تلتها الكلمة البحثية للدكتور أحمد صلاح الملا، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب جامعة دمياط، والتى حظيت باهتمام كبير؛ حيث ألقى الضوء على ورقة بحثية معمقة بعنوان «الإسلام وأصول الحكم تحت مطرقة خصومه: السيد محمد رشيد رضا نموذجاً»، واستعرض الدكتور الملا الموقف العنيف والصارم الذى اتخذه المصلح السلفى السيد محمد رشيد رضا عبر مجلة «المنار» فور صدور الكتاب فى ربيع عام ١٩٢٥م، وأوضح الباحث أن حدة رد الفعل هذا، والذى وصل إلى حد التكفير الصريح، لا يمكن فصلها عن الأجواء التاريخية العاصفة التى تلت إلغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م، مما دفع برشيد رضا لتبنى خط دفاعى شرس عن التصورات التقليدية أمام طوفان المد العَلمانى الليبرالي، كما فكك الدكتور أحمد صلاح الملا الأبعاد المحلية والأجواء المصرية الخاصة التى غذت هذا الصراع، مشيراً إلى طموح الملك فؤاد فى وراثة الخلافة وسعيه لتنظيم «مؤتمر الخلافة»، الذى غدا فيه رشيد رضا الداعية والمنظر الأول له، والضغط الذى انتهى بإصدار هيئة كبار العلماء حكمها التاريخى بإخراج الشيخ على عبد الرازق من زمرة علماء الأزهر الشريف.

واختتمت الجلسة الثانية والأخيرة بالكلمة الهامة التى ألقاها محقق الطبعة الجديدة الصادرة عن الدار، الدكتور حسام أحمد عبد الظاهر، الباحث بمركز تحقيق التراث بالهيئة والخبير بمجمع اللغة العربية، والتى جاءت بعنوان «نحو أعمال كاملة للشيخ على عبد الرازق». افتتح الدكتور عبد الظاهر كلمته بالإشارة إلى أنه على الرغم من أن مناط شهرة على عبد الرازق التاريخية ارتبط بكتابه المثير للجدل «الإسلام وأصول الحكم»، إلا أن هذا لم يكن عمله الكتابى الوحيد. واستعرض الباحث الفوائد العلمية والثقافية الجمة الكامنة وراء مشروع إتاحة «الأعمال الكاملة» للشيخ، وفى مقدمتها رصد التطور الفكرى لعلى عبد الرازق حول الخلافة ونظام الحكم، مما يسهم إيجاباً فى الرد الضمنى على الشكوك والمراجعات المروجة دون سند حول تراجعه عن أفكاره، فضلاً عن إعادة اكتشاف قيمته كمفكر وناقد تلمس أبعاداً معرفية متنوعة شملت اللغة، والأدب، والرحلة، والتاريخ، والفلسفة، والمنطق، والإصلاح؛ لإخراجه من الزاوية الفكرية الضيقة التى حُصر فيها تاريخياً. وفكك الدكتور حسام عبد الظاهر فى أطروحته أربعة محاور أساسية ركّز أولها على تتبع اتجاهات الشيخ الكتابية المتنوعة بين عامى (١٩١٢ – ١٩٦٦م) من بحوث، ومقالات، ورسائل، وحوارات صحفية، وانتقل فى المحور الثانى لاستعراض ما توافر من مذكرات الشيخ المخطوطة، ليناقش فى المحور الثالث الصعوبات والمعوقات التى تواجه إنجاز هذا العمل الضخم.

واختتم الباحث كلمته بتقديم تصور مقترح وخارطة طريق علمية وممنهجة لتنفيذ مشروع جمع وتحرير ودراسة الأعمال الكاملة للشيخ على عبد الرازق، مقسماً إياها إلى ست مراحل دقيقة ومترابطة، وهي: (الجمع، الكتابة والتحرير، التصنيف، التعليق، الدراسة، وأخيراً التكشيف).